الجمهوريـة الجزائريــة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليـم العالـــي والبحث العلمـــي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية العلـوم الإنسانيــة والاجتماعيــة

مذكـــــرة

مقدمـة بكليـة العلـوم الإنسانيـة والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع السياسي

لنيـــــل شهـــــادة

المــاجستيـــــر

من إعداد الطالبـــة:

بن بكـــاي أمال

الموضـــــــــــــوع:

التنميــة المستدامــة في برامــج الأحــزاب السياسية الجزائرية .

- حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا-

بتاريخ : .... أمام اللجنة المتكونة من :

اسم ولقب الأستاذ :	الرتبة :	الجامعة :	
د/عماد أحمد خواني	أستاذ محاضر قسم أ	سطيف 2	رئيسا.
د/حمادوش نوال	أستاذ محاضر قسم أ	سطيف 2	مشرفا.
د/بوقشور محمد	أستاذ محاضر قسم أ	سطيف 2	ممتحنا.
د/بن سباع صليحة	أستاذ محاضر قسم أ	سطيف 2	ممتحنا

السنـــة الدراسيـــــة: 2016/ 2017

شـــــــكـــــــر

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة حمادوش نوال على كل النصائح والتوجيهات التي تفضلت بها علي وعلى كل المساعدات التي قدمتها لي ، والتي كانت عونا لي على المضي قدما .

والشكر لكل الأساتذة والزملاء والأصدقاء والأهل على دعمهم وتشجيعهم ومساندتهم لي وعلى ما بذلوه لأجلي .

لكل هؤلاء خالص الشكر والتقدير والعرفان

أمـــال

مقـــــــدمـــــــة :

شهد مفهوم التنمية عدة تغيرات عبر الزمن ، حيث اختلف الاقتصاديون ورجال السياسة ، في تحديد هذا المفهوم ، ففي الماضي عاملوا التنمية على أنها قضية تشمل كل الممارسات والتطبيقات التي تهتم بها علم الاقتصاد ، وأما عند الساسة فقد ركزوا على البرامج السياسية من اجل التنمية ، ولكن كلاهما أهمل دور الأفراد والمجتمع .

هذا وقد أغفلت النظرة التقليدية للتنمية جوانبا لها دورا جوهريا في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا كون أن الإمكانيات المتاحة حاليا لا يمكن تسخيرها للأجيال المتعاقبة ، بل ويجب التفكير في كيفية الاستفادة الأجيال القادمة منها أيضا ، انطلاقا من هذه المعادلة طرح بشكل جذري موضوع التنمية المستدامة وفرض نفسه و أصبح حاضرا في الإستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فهي كمبدأ تعتبر قديمة ، وكمصطلح يعد حديث النشأة ، فخلال العشريتين المنصرمتين استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام البشرية دون إغفال أي جانب سواء اقتصادي، اجتماعي أو بيئي إذ على المستوى الدولي وضعت الاستدامة التنموية لنفسها مدرسة فكرية عالمية ، بدأت تنتشر في معظم دول العالم وتتبناها هيئات شعبية ، ورسمية تطالب بتوطيدها وتجسيد سياسات عملية لتحقيقها

لقد تسارع انتشار مفهوم التنمية المستدامة منذ ظهورها واتسع ، إلا أن هذا المفهوم لا يزال ينتابه نوع من الغموض خاصة على المستوى الميداني ، فالتنمية المستدامة تقع نقطة التقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع ليصبح لزاما على الحكومات أن تضع سياسات ملزمة ومحفزة وتوسع من حملات التوعية لرفع مستوى الوعي عند الأفراد ليهتموا بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها .

أنه لمن باب الواجب المحافظة على ثروات الكرة الأرضية بعد التنبه إلى عدم تجدد بعض الموارد الطبيعية التي تستنفذ ، وبالتالي لا يمكنها الاستجابة لاحتياجات الأجيال القادمة ، ليس هذا فحسب

بل يجب توجيه كل الشرائح الاجتماعية وتعليم النشء إيلاء التقدير الكافي والاحترام اللازم للثروة الطبيعية من أجل حمايتها .

وأما بالنسبة للجزائر فإن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا واقتصاديا ، كون أن ثرواتها المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس ضرورة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال للطاقات المتجددة من جهة ، ومن جهة أخرى تعميم وتوسيع الحملات التحسيسية لتوعية المجتمع لتحمل المسؤولية من خلال سلوكيات استهلاكية وإنتاجية موجهة بما يسمح بعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات والكنوز لمواجهة العديد من القضايا والصعوبات ورفع التحديات لبلوغ أهداف الألفية الثالثة ، والتي باشرت الجزائر بتطبيق السياسات الملائمة لذلك حسب إستراتيجية تصب مشاريعها نحو تحقيق التنمية المستدامة ، وفق توازن بين المتطلبات التنموية وواجب حماية البيئة والحق في حياة أساسها احترام الطبيعة بشكل مستدام .

ولمعرفة الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية لتحقيق هذه الأهداف وبلوغ الغايات المنشودة للوصول إلى استدامة البيئة والموارد الطبيعية .

فهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا البحث ودراسة مفهوم التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية ، وقد اعتمدنا على خطة البحث ثلاثة فصول :

الفصل الأول تحت عنوان اتجاهات التنظير ومكانة التنمية المستدامة وتناولنا فيه التنمية المستدامة من ناحية التطور والمفهوم والأفاق ، وتطرقنا إلى التنمية المستدامة في الفكر المعاصر وكذا لأهدافها وأبعادها ومبادئها ومؤشراتها حسب المواثيق الدولية واليات تجسيدها .

أما الفصل الثاني فتناولنا ضمنه واقع التنمية المستدامة في الجزائر من دور الدولة ودور منظمات المجتمع المدني ، والمؤسسات الاقتصادية في التنمية المستدامة ، وكذا الصعوبات التي تواجهها على جميع الجوانب .

أما الفصل الثالث الذي تناول واقع التنمية المستدامة في الجزائر ، فأول ما بدأ به الدور الذي تلعبه الدولة في التنمية المستدامة ، يليه دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة و الدور الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في التنمية المستدامة ، فالصعوبات التي تواجهها التنمية المستدامة في الجزائر ، والتحديات الكبرى للألفية الثالثة وانجازات الجزائر ، وأخيرا الورشات الكبرى المفتوحة في الجزائر .

جاء الفصل الرابع معنونا بالظاهرة الحزبية في الجزائر الذي تناولنا فيه نشأة الأحزاب السياسية بصفة عامة ثم تطرقنا إلى نشأة وتطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية ، مرورا بنشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر ، وصولا إلى التجربة الأحادية التي مرت بها الأحزاب السياسية الجزائرية من 1962 إلى غاية 1988 في الأخير تم التطرق إلى مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر وما رافقها من تحولات وأزمات مرت بها الجزائر ، كما تطرقنا إلى الخريطة الحزبية في الجزائر إذ تم رصد أهم الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية الجزائرية بمختلف توجهاتها .

أما الفصل الخامس فقد تناولنا فيه الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ، حيث تم عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة ، ثم تم مناقشة نتائج الدراسة ، لننتهي إلى النتائج العامة للدراسة .

أولا: تـحديـــــد الإشكـــاليـــــة :

تسعى الشعوب والمجتمعات منذ الأزل ، إلى بلوغ ما يوفر ويحقق لها الأمن والاستقرار ، حيث استطاعت المجتمعات البشرية أن تتطور وترتقي وتعيد النظر في بعض المسلمات السائدة منذ قرون ، ففي إطار المتغيرات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي شهدها العالم، بدأ العالم يواجه مشكلات بيئية خطيرة ، باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض إذ كان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية ، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد على التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة ،وقد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان " مستقبلنا المشترك " ومنذ ذلك الحين ظهر الاهتمام من طرف الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار بالتنمية المستدامة .

لقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل .

ومن أجل تحقيق هذا المسعى لابد من مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرار خصوصا فيما يتعلق بمجال التخطيط للتنمية المستدامة ، ووضع السياسات وتنفيذها .

ونظرا لأن أغلب ضروب النشاط السياسي الذي يمارسه المواطنون يتم من خلال الأحزاب السياسية التي أضحت تشكل ركنا أساسيا من أركان النظم الديمقراطية ، فأداء الأحزاب السياسية ينعكس على الحياة السياسية والاقتصادية ، وفاعلية النظام السياسي.

هذا وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة عددا من المتغيرات الأساسية طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، و أثرت تلك المتغيرات على أسلوب الحياة ونسق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية لدى سائر الأمم إلى الحد الذي يبرر القول بأننا نعيش عالما جديدا يختلف كل الاختلاف عن سابقه ، أين

بلغ الانفتاح والديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية ذروته ، من خلال العولمة عامة والتحول الديمقراطي خاصة .

وبالعودة لحاضر الأحزاب السياسية فقد انتقلت من عامل أو هدف الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها كمبدأ أساسي ومحوري واستراتيجي إلى هدف أو عامل محرك يقود التنمية وبلورة حاجات ومطالب الأفراد وحل مختلف مشاكلهم لتصبح أهم الهيئات المشاركة في الشؤون العامة .

لقد مرت الأحزاب السياسية في الوطن العربي بثلاث محطات رئيسية ، مرحلة مقاومة الاستعمار والتخلف ، مرحلة هيمنة النخبة السياسية الوطنية ، ثم مرحلة الدمقرطة التي شهدها العالم العربي في العقد الأخير من القرن العشرين .

والجزائر كباقي دول الوطن العربي عرفت أثناء العهد الاستعماري تطورات ، تمخضت عنها تعددية سياسية حزبية وقد شكلت ثورة نوفمبر 1954م نقطة تحول في المسار التطوري ، ووضعت تلك الثورة أسس الدولة الجزائرية الحديثة من جهة ، كما أنها أنهت العهد الممارساتي الحزبي التعددي من جهة ثانية ، على اعتبار أن الثورة جمعت مختلف الأحزاب والتيارات في جبهة ضد الاستعمار قصد الوصول إلى هدف مشترك هو الاستقلال الوطني ، ففي الوقت الذي تحقق فيه الاستقلال ، كان الجميع ينتظر العودة إلى التعددية الممارستية السياسية التي طبعت الجزائر عام 1954 م ، وقد عبر عن الخيارات السياسية التي أفرزها مؤتمر طرابلس عن تبني فكرة الحزب الواحد الطلائعي القائد للتنمية .

وعليه ، ففي الوقت الذي اختارت فيه شخصيات الانطواء تحت لواء جبهة التحرير الوطني أبدت شخصيات أخرى رفضها لهذا الخيار وسعت بكل الطرق لتغيير ذلك ، بطرح نفسها كبديل عن الوضع القائم .

ويمكن القول أن التجربة التعددية في الجزائر عرفت انتكاسة وانتظرت مختلف المراحل التي مر بها الحزب الواحد ، ومختلف التحولات الداخلية والخارجية التي ميزت الحياة السياسية والمجتمعية في الجزائر ، لتعود إلى الواجهة عبر أحداث أكتوبر 1988 م والإصلاحات التي رافقتها ، والتي مهدت الطريق لدخول الجزائر عهد التعددية السياسية الحرة عبر الانتخابات ، تجسيدا لمبدأ السيادة الشعبية ومبدأ التداول على السلطة ، ولقد شكلت الانتخابات في الواقع حقلا للتعبير عن الرأي السياسي من طرف مختلف الشرائح الاجتماعية ، وعبر تشكيلات سياسية متباينة التوجهات ، لكن ما حدث في شتاء 1992 م قاد في النهاية إلى أزمة سياسية خانقة وطرح عدة تساؤلات حول السلطة ، وحول حقيقة الديمقراطية على اعتبار أن هذه الأزمة السياسية كان أولى ضحاياها التعددية والسيادة الشعبية والأحزاب السياسية .

لقد ساعدت جملة من المؤثرات البيئة الداخلية و الخارجية على ظهور ، التعددية السياسية والتي أضحت ضرورة ملحة بعد الأزمات التي شهدتها الجزائر خاصة أحداث أكتوبر 1988 ، وما انجر عنها ، وتبني الجزائر النظام الديمقراطي ، ومنه منهج التعددية السياسية ، بعد فشل السياسات القديمة ، حيث أدت إلى فشل المشاريع التنموية بكل أنواعها .

وانطلاقا من المتطلبات التنموية ومقتضيات الحياة الديمقراطية في الجزائر ، وإدراكا بضرورة إعادة وضع خطط البناء الوطني على مسار التطور الديمقراطي ، أدى ذلك إلى تكوين وعي جديد تجاه الأحزاب وأهميتها في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة .

ومن هذه المنطلقات عمدت الدراسة الحالية إلى البرامج السياسية، التي وضعتها الأحزاب السياسية الجزائرية فكان التساؤل الذي ارتكزت عليه الدراسة كالتالي :

ما هو مفهوم التنمية المستدامة في البرامج السياسية للأحزاب السياسية الجزائرية ؟

وقد اندرج تحت هذا التساؤل تساؤلات فرعية أخرى وهي :

1- ما هو مفهوم التنمية المستدامة في البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني وحزب حركة مجتمع السلم ؟

2- ما هو الحيز الذي شغلته التنمية المستدامة ضمن البرامج السياسية للأحزاب ؟

3- ما هي الحلول المقترحة من طرف حزبي جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم للحفاظ على البيئة ؟

ثـانيـــــا : أسبـــــــاب اختيـار الموضوع :

1- أسبـاب ذاتيـة :

يستند اختيار مواضيع دون أخرى للدراسة والبحث لأسباب متباينة تتراوح بين ماهو ذاتي شخصي و ما هو موضوعي علمي منها :

تكمن في الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع إلى المزيد من التعرف على طبيعة الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية وذلك لمزيد من إثراء معارفي في حقل التخصص .

2- أسبـاب موضوعيـة :

من الأسباب الداعية لدراسة موضوع التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية هو بروز هذا المفهوم على الساحة الدولية والمحلية وبحكم طرح العديد من الإصلاحات في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخاصة ما ارتبط بقضية التنمية المستدامة

وقد وقع الاختيار على حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم ، بحكم عراقة هذين الحزبين ، وكذلك بحكم مشاركتهما في السلطة واتخاذه القرارات .

- تعتبر هذه الأحزاب الأقدم من نوعها من حيث الظهور في الميدان السياسي ، فحزب جبهة التحرير الوطني تأسس سنة 1954 م حتى سنة 1989 م أين تم فتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة ، وحركة مجتمع السلم تأسست سنة 1989 م.

- الغموض الفكري و المفاهيمي الكبيرين ، وما أثير حول الموضوع من انتقادات موضوعية .

- باعتبار مفهوم التنمية المستدامة من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين .

ثـــالثـــا : أهميـــــــة الدراســـــــــة :

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي نتطرق إليه ، والمتمثل في مفهوم التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية منها حزب جبهة التحرير الوطني ، وحركة مجتمع السلم ، إذ لا يختلف اثنان عن مدى أهمية التنمية المستدامة باعتبارها من أهم المواضيع المطروحة على الساحة العالمية والمحلية ، كما يعد مبدأ محوري في تحديد معظم السياسات العمومية على المستوى الوطني والدولي ، وفي نفس الوقت هدف لابد من الوصول إليه .

وأهمية الأحزاب السياسية بوصفها أهم مظاهر الديمقراطية والمرحلة الراهنة التي أثبتت خلالها مدى نجاعة النموذج الديمقراطي الذي يفعل ضمنه عمل مؤسسات المجتمع المدني عموما والحزبي خصوصا ، ويتم موازنة معادلات الحكم الراشد والتنمية المستدامة والشاملة .

و تبرز أهميتها أيضا من خلال الغموض الذي مازال يعترى مفهوم التنمية المستدامة فكل يعرفها من الزاوية التي تخدم تخصصه .

– تنبع أهمية الدراسة من خلال أن التنمية المستدامة أصبحت واقعا لا يمكن تجنبه ، و لا يمكن عزل أي بعد عن الأخر وكذا أصبحت تحديا أمام الحكومات للوصول إلى تنمية مستدامة وشاملة لجميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، البيئية .

رابـــــــعـــا : أهـــــداف الـــــدراســـة :

إن قيمة البحث العلمي تتحدد بقيمة الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة بشقها النظري والتطبيقي هو :

- تحديد مفهوم التنمية المستدامة في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم

- تحديد حجم الحيز الذي شغلته التنمية المستدامة في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم .

- معرفة الحلول المقترحة من طرف حزبي جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم للحفاظ على البيئة .

خـــــامســـا : تحديـــــد المفـــــاهيـــــم :

إن أي دراسة مها كان مجالها تتطلب تحديد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة أو البحث ، إذ على الباحث تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا ، فالمفاهيم تعتبر بمثابة المفاتيح وهذه الدراسة تدور حول متغيرين أساسيين هما " التنمية المستدامة " ، و " الأحزاب السياسية " وهي بدورها مركبة من مفهومين أساسيين لذلك سيتم تحديد مفهوم التنمية أولا ثم الاستدامة ، ثم تحديد مفهوم الحزب ، ثم مفهوم السياسة .

1- تحديـــد مفهـــــوم التنميـــــة المستدامـــــة :

أ - مفهـــــوم التنميـــــة : يعتبر مفهوم التنمية واحدا من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المنشغلين بالعلوم الاجتماعية ، وقد كان علم الاقتصاد أسبق العلوم الاجتماعية إلى الانشغال بهذا الموضوع .

- **التعريف اللغوي :** التنمية في اللغة مصدر من الفعل "نمى " يقال أنميت الشيء ونميته ، وجعلته ناميا . (ابن منظور ، 1990: 341) .

التعريف الاصطلاحي : ويقصد بالتنمية اصطلاحا ، زيادة الموارد والقدرات والإنتاجية ، ويستعمل مصطلح التنمية على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية ، مثل التنمية الاقتصادية التنمية الاجتماعية ، والتنمية البشرية .

رغم تباين الرؤى فيما بين علماء الاقتصاد حول محتوى التنمية من حيث تحديد الوسائل الأهداف ، إلا أن هناك حدا أدنى من الاتفاق ، على أن التنمية تشير إلى المتغيرات المستمرة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية للمجتمع المتخلف بشكل يدفعه على طريق النمو الذاتي ، وذلك على اعتبار أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية ، وعلى عدم إغفال العوامل الاجتماعية والسياسية ، والثقافية في عملية التنمية الاقتصادية .

وقد استخدم هذا المفهوم كذلك في علم السياسة وأصبحت التنمية السياسية أحد أبرز محاور هذا العلم ، فهي تشير إلى إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفعال للسياسات الإنمائية وتلبية مطالب المواطنين ، وبناء الديمقراطية وكذلك إرساء تقاليد الديمقراطية ، فضلا عن خلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي الذي يتخطى الو لاءات المحلية الضيقة ، وتشجع على المشاركة السياسية .(علي غربي ،بلقاسم سلاطنية ، إسماعيل قيرة ، حميد خروف ،2003 :32 ، 33) .

* **تعـــــريف الأمم المتحـــــدة :** يرى بأن التنمية هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية ، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل ايجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد .

* **تعريـــف سعـــد الديـــن إبراهيـــم :** يقصد بمفهوم التنمية انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن ، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع .

* **تعريـــف محمد الجـــوهـــري :** يعرف التنمية بشكل عام كعملية تغير ثقافي دينامية (أي متصلة وواعية) وموجهة ، تتم في إطار اجتماعي معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع) ، وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته . فالتنمية تنطوي كذلك على توظيف كل الإمكانات المادية والقدرات البشرية من أجل الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية .(علي غربي ،بلقاسم سلاطنية ، إسماعيل قيرة ، حميد خروف ،2003 :31) .

من خلال التعاريف المقدمة لمفهوم التنمية نستنتج أنها عملية تغير واعية من طرف أطراف المجتمع أو الجماعة التي تسعى لتغيير الأوضاع السائدة ، وذلك باستخدام مختلف الوسائل المادية والقدرات البشرية .

ب- مفهـــــــوم الاستـــــدامـــــــة :

- **التعريـــــف اللغـــــوي** : مأخوذة من استدامة الشيء ، دام ، يدوم ، استدامة أي طلب دوامه (ابن منظور ، 341 : 1990) .

- **التعريـــــف الاصطلاحـــي :** ويقصد بها الدفع بشيء معين لأن يستمر للاستمرار لمدة طويلة من الوقت .

(NAJAH ELCHAMAA ;OXFORD UNIVERSITY PRESS ;NEWYORK ; 2006 :781.)

* **المعنى الاصطلاحـــــي** : جاء الفعل استدام الذي جذره دوم ، لمعان متعددة منها التأني في الشيء ، وطلب دوامه والمواظبة عليه . (عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ،2010 : 23)

*يعود أصل مصطلح الاستدامة SUSTAINABLE إلى العلم الايكولوجي حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها ، وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض . (عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ،2010 : 23) .

* في المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة لتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد ECONOMY وعلم الايكولوجي ECOLOGY على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي حيث بدأ كل منهما بالجذر Eco والذي يعني في اللغة العربية البيت أو المنزل ، والمعنى العام لمصطلح ECOLOGY هو دراسة مكونات البيت ، أما مصطلح ECONOMY فتعني إدارة مكونات البيت ، لو افترضنا أن البيت يقصد به مدينة أو إقليم ، و حتى الكرة

الأرضية ، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع خصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية ، وبين إدارة هذه المكونات .

مفهـــــــــوم التنميـــــة المـــستدامـــــة :

يرى جون بروهمان (JOHN BROHMAN) أن هذا المصطلح تختلف معانيه وفقا للمجال الذي تستخدم فيه .

* تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة : التنمية المستدامة " تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ." (Alaine Beitone et d autres , OP. CTT ,p27).

* تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون " مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة " حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة . " (جوردن مارشال ، 2000 : 493) .

* التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي ، والاقتصادي والاجتماعي ، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة ، دون أن يؤثر التطور في أي نظام من الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا . (محمد صالح الشيخ : 1989، 93) .

علمـــاء البيئـــة : يرى علماء البيئة التنمية المستدامة من وجهة نظر بيئية ، حيث يكون الهدف الأساسي هو حماية الأنساق والموارد الطبيعية ، والمحافظة عليها فعرفها جامس غوستافو 1989 أنها هي التنمية التي تستخدم تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية ، بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ ، واستيعاب النمو في عدد السكان . (شريف كمال الدسوقي ، حسن صبري شنواتي ،2000 : 2).

من خلال المفاهيم المقدمة لمفهوم التنمية المستدامة نستنتج أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم يصعب التحكم فيه ، لتداخل المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي ، فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين الظروف المعيشية والصحية ، في حين أن التنمية البيئية المستدامة يكون الهدف الأساسي منها هو حماية الأنساق الطبيعية ، والمحافظة على الموارد الطبيعية . أ ما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفء للموارد الطبيعية والاجتماعية .

- **المفهوم الإجرائي للتنمية المستدامة** : هي الموازنة بين تلبية الاحتياجات الإنسانية مع حماية البيئة الطبيعية ، بحيث يمكن تلبية هذه الاحتياجات لا في الوقت الحاضر فقط ولكن في المستقبل أيضا .

2- تحديد مفهوم الأحزاب السياسية :

اختلف الباحثون بخصوص تعريف الأحزاب السياسية إلى درجة أنه يصعب إحصاء التعاريف التي وجدت حول الأحزاب السياسية فهي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إلى الحزب السياسي .

أ – تعريف الحزب :

* الحزب لغة : عن لسان العرب " ابن منظور " الحزب جماعة من الناس والجمع أحزاب والحزب طائفة والأحزاب طوائف ، وفي معجم اللغة الحزب هو تجميع الشيء ، جماعة من الناس .

* يقصد بالحزب (PARTI) في اللغة " قسم أو جزء.

* تميل المعاجم الغربية إلى إعطاء نفس التعريف للحزب على أنه " جماعة من الناس تعتنق وجهة نظر ، وتسعى نحو هدف ." (Le petit Larousse illustre :003 ,p751)

ب – مفهـــــــوم السياســـــة :

* تشتق كلمة السياسة عند العرب من ساس يسوس بمعنى تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرياسة عليهم ، ونفاذ الأمر فيهم .

وتستخدم للدلالة على معاني القيادة والرياسة والمعاملة والحكم والتأثير والتربية والترويض، وتأثر العرب عموما بالتراث الإغريقي. (حسن أبو رمان ،2000 : 198)

* يشير معجم العلوم الاجتماعية إلى أن السياسة لغة تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب فيه معنى الإحسان ، ويقصد به اصطلاحا منذ استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة كأثينا واسبرطة ، ثم صارت الدولة القومية الحديثة ، وبذلك تبدأ السياسة مع مجتمع المدينة ، ويؤكد الأصل اليوناني للمقابلين الانجليزي والفرنسي هذا الربط لاشتقاقه من كلمة POLIS أي مدينة . (إبراهيم مذكور ،1975 : 327).

* أما في قاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث ، فالسياسة مصطلح يشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني والتي يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين الخير العام ومصالح الجماعات ، وغالبا ما يتضمن ذلك استخدام القوة أو أي صورة من صور الكفاح وقد يقتصر استخدام المصطلح على الإشارة إلى العمليات التي تظهر داخل الإطار النظامي للدولة . (محمد عاطف غيث : 1997) .

*يتفق أغلب علماء السياسة والمعاجم على أن السياسة هي العلم الحكومة وفن علاقات الحكم ، وتطلق أيضا على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة كما تطلق على الطريقة التي يسلكها الحكام .(محمد السويدي، 1990 :173) .

*كلمة سياسي مأخوذة من كلمة سياسة والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدام العرب لفظ سياسة ، بمعنى الإرشاد و الهداية ، غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة .

وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها السياسي، ونظام الحكم فيها وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسة عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة بالبقاء فيها أو الاشتراك فيها . (عبد النور ناجي ، 2006 : 26-27) .

مفهوم الحـزب السيـاسي :

* الحزب السياسي : يعرفه عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ما كيفر "أن الحزب السياسي هو عبارة عن هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ أو تدعمها ، أو هيئة سياسية تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن تكون لها دور مؤثر وفعال في النشاط الحكومي ، وبناء على ذلك ، فإنه بدون التنظيم الحزبي لن يتحقق وجود مجموعة المبادئ المتكاملة ، ولن يتحقق تطور السياسة بصورة منظمة ، بالإضافة إلى عدم وجود تنظيم حزبي لن يعطي الفرصة لتكوين نظم معروفة وثابتة يستطيع الحزب من خلالها اكتساب القوة والمحافظة عليها . (محمد السويدي ، 1990 :89) .

* جاء في قاموس علم الاجتماع (لايميليو ويلامز) أن الحزب السياسي يعني : "جماعة من أفراد قد تكون قوية أو ضعيفة الترابط ، لها هدف مراقبة السلطة ، والتوسط عند توزيع الواجبات المتبادلة بين الحكام والمحكومين . (محمد السويدي ،1990 : 89) .

* يعرف ريمون أرون(RAYMOND ARON) " الحزب " هو تجمع دائم ومستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول إليها أو الاحتفاظ بها .(نبيلة عبد الحليم كامل : 78) .

*يعرفه ايدموند بورك (EDMUND BURK)على أنه " هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا (يوسف أحمد كشاش ،1987 : 33).

*يعرف **موريس دوفرجه** الحزب السياسي أنه " ليس مجموعة فحسب وإنما عدد من المجموعات ، أي تجمع مجموعات صغيرة منتشرة على مستوى البلد (فروع ، لجان ، جمعيات محلية) ومرتبطة بمؤسسات تنسيقية . (JEAU CHARLOT , P46) .

* وتعرف الأحزاب السياسية أيضا بأنها منظمات ثابتة نسبيا ، تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي أو المحلي .

(فليب برو ،1998 :355) .

* ويعرف ماكس فيبر « M. WEBER » ، الأحزاب السياسية ، تنظيمات اجتماعية ترتبط بالمشروع السياسي ، ولها صفة الشرعية وتهدف إلى تحقيق أهداف جماعتها (التنظيمية)

(عبد الله محمد عبد الرحمان ،2001 :338) .

من خلال التعاريف المقدمة للحزب السياسي الملاحظ أن هذه التعاريف بنيت على أساس قناعات علمية أو إيديولوجية ، وهذا ما يجعلها في نظر الباحثين و الأكاديميين ناقصة لأنها تقد جانب من الجوانب الحزب السياسي ، وتركز عليه ، مقابل إهمال الجوانب الأخرى .

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الأحزاب السياسية هي عبارة عم مجموعات أو جماعة محلية أو وطنية منظمة من الناس تكون حاملة لمشروع سياسي، ولها نفس الإيديولوجية تعبئ بدعامات ولها أهداف تحاول الوصول إليها منها ممارسة السلطة أو محاولة الوصول إليها ، أو البقاء فيها .

- **المفهوم الإجرائي للحزب السياسي :** هو جماعة من منظمة من المواطنين تكون حاملة لمشروع سياسي تسعى للحصول على مساندة شعبية والوصول إلى السلطة وممارستها والبقاء فيها .

* **تعريف أجندة القرن 21 :** تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 م، وخلال القرن 21 ، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا ، والتزاما سياسيا من أعلى مستوى .

والأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل ، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية ، والتنمية البشرية بشكل متكامل .

وتتضمن حوافز وتدابير محددة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية على مشكلة الفقر ، وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض ، وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية المورد البيئية معا .

إن برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شانها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء ، النقابات والمزارعين ، الأطفال والشباب والسكان الذين يعيشون بالأرياف ، والعاملين ومجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي ، المؤسسات الصناعية والمنظمات غير الحكومية) للوصول إلى التنمية المستدامة .

والأجندة المشار إليها تعتبر من الوثائق الدولية التي تم بحثها والتفاوض بشأنها ، والموافقة عليها ، ورغم أنها ليست ملزمة قانونا فإن لها قوة نفاذ أدبية وعلمية ، ولعل قوتها الحقيقية تكمن في أنها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحكومات ، ولكنها نوقشت وتم

التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة ، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها . (يسري دعبس ،2002 ، :112 ،113) .

سـادسا : الدراســـــات الســـــابقـــة والمشابهة :

الـــــدراســـة الأولى : " المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر " دراسة سوسيوسياسية .هي دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنمية ، لصاحبها النوي الجمعي* ، و هي دراسة اجتماعية وسياسية للقضايا الاجتماعية في البرامج الانتخابية التشريعية للأحزاب السياسية في الجزائر .

تمحورت الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده : ما مدى تكفل الأحزاب السياسية في الجزائر بالمسألة الاجتماعية وقياس الحيز الذي احتلته ضمن برامجها السياسية التي قدمتها ، للمجتمع بغرض تعبئته للالتفاف حولها منذ أولى انتخابات تعددية التي جرت في عام 1991 م إلى غاية أخر انتخابات تشريعية لعام 2007 م ؟

ومن الأهداف التي سعت الدراسة الوصول إليها مايلي :

1- تشخيص طبيعة المسالة الاجتماعية في الجائر بكل أبعادها المختلفة ، التاريخية السوسيولوجية ، السياسية .

2 – تحديد مختلف تمظهراتها والطابع الذي اتسمت به في كل مرحلة تاريخية ، بدءا من الفترة الاستعمارية إلى غاية فترة الاستقلال ، وعبر مسار بناء الدولة الجزائرية مع الاشارة للمعوقات التي حالت وعدم بلوغ التنمية التي تسمح للتكفل بها .

3 – إبراز الفرق بين المسألة الاجتماعية والمشكلة الاجتماعية، ومحاولة اقتراح مفهوم للمسألة الاجتماعية استنادا لما يطلعنا به التاريخ الاجتماعي، والشواهد المتوفرة حول المجتمع الجزائري

* النوي الجمعي : المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر " دراسة سوسيوسياسية . هي رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنمية ، تحت إشراف الدكتور قيرة اسماعيل ، تم مناقشتها في 2010 وهي غير منشورة ،

4 – محاولة الوقوف غلى مدى تكفل الأحزاب السياسية في برامجها منذ ظهورها على أثر التعددية السياسية والحزبية ، التي أقرها دستور 1988 م ، وذلك على اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية والسياسية ، سواء أكانت في المعارضة أو في السلطة .

5 – الكشف عما إذا كانت هناك فروق بين برامج الأحزاب خلال الاستحقاقات الانتخابية التشريعية المتعاقبة ، من حيث التكفل بالمسألة الاجتماعية باعتبارها تتباين طروحاتها الإيديولوجية والسياسية .

لقد استعانت الدراسة على الفرضيات التالية :

– السياقات السياسية و السوسيواقتصادية تؤثر على محتويات برامج الأحزاب السياسية في الجزائر .

– التكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية ، يسمح لها بتحقيق نتائج مقبولة خلال الاستحقاقات الانتخابية .

– الاهتمام بالمسألة الاجتماعية واعتبارها أولوية من قبل البرامج ، ترتبط بالطابع الإيديولوجي السياسي للأحزاب .

– غياب التحالفات داخل العائلة السياسية الواحدة ، تؤدي إلى الاختلاف حول أهمية المسألة الاجتماعية كأولوية سياسية في برامجها .

المناهج والأدوات المستخدمة :

الدراسة استعانت بالمنهج التاريخي بدءا من عرض النظريات التي تناولت المسألة الاجتماعية ، كما استعانت الدراسة بالمنهج المقارن الذي سمح من جهة بإقامة الفرق بين المشكلة الاجتماعية والمسألة الاجتماعية من جهة ساعد في الوقوف على تطور الدولة ومختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى .

انطلاقا من كون هدف الدراسة تحليل محتوى برامج الأحزاب السياسية الجزائرية ، استعانت الدراسة بالتحليل الكمي لبرامجها خلال الاستحقاقات الانتخابية التشريعية المتعاقبة (1991 – 1997 – 2002 – 2007). وذلك باعتماد منهج تحليل المضمون .

مـــــفاهيـــــم الـــــدراســـــة :

قام الباحث بتوضيح المفاهيم التالية: المسألة الاجتماعية، الأحزاب السياسية، البرنامج السياسي، المشكلة الاجتماعية.

نتائج الدراسة : خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

– السياقات السياسية الاجتماعية تؤثر على استراتيجيات وبرامج الأحزاب .

– بدءا من انتخابات 2002 سجل اهتمام محسوس بها وذلك لكون أن العائدات المالية قد تحسنت، بالإضافة إلى كون هذه الفترة قد تزامنت مع أحداث القبائل " العروش" وطرح فكرة المصالحة الوطنية.

– بالرغم من الاختلاف الإيديولوجي والسياسي على العموم بين الأحزاب ، إلا أن الدراسة أوضحت أن الفروق تظل دون دلالات إحصائية بالنسبة للتكفل بالمسألة الاجتماعية بين مختلف البرامج المقدمة .

– مفهوم العائلة السياسية في سياق الأحزاب في الجزائر ليس له مدلول في العلاقة السياسية بين الأحزاب التي تعلن انتماءها للعائلة السياسية الواحدة.

– التحالفات السياسية التي تنادي إليها الأحزاب لأجل تشكيل بديل سياسي للسلطة ، تبقى بعيدة على الأمدين المتوسط والقصير ، وعليه فإن التعددية الحزبية في الجزائر لا تؤدي بداهة للإقرار والجزم بوجود تعددية حزبية .

– ضعف الارتباط بين النتائج المحصل عليها في الاستحقاقات المختلفة للأحزاب مهما كان توجهها السياسي والتكفل بالمسألة الاجتماعية.

الدراسة الثانية : " المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية ، تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب – لصاحبتها مريم معبود[†] .

تمحورت الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: كيف عالجت الأحزاب السياسية قضية المدرسة الجزائرية في برامجها السياسية الرسمية ؟ .

واندرجت تحت هذا التساؤل تساؤلات فرعية هي :

– ماهي مقترحات الأحزاب السياسية من أجل تطوير مناهج ومقررات التربية والتعليم ؟

– كيف يمكن في نظر الأحزاب السياسية الرقي بمستوى المكونين التربويين والتلاميذ في أم واحد ؟

– ماهي الحلول المقترحة لتطوير الوسائل البيداغوجية المستعملة في العملية التعليمية ؟

– ماهي البرامج والمواد التربوية التي المدرسة الجزائرية في حاجتها ولم يتم إدراجها في الإصلاحات التربوية المختلفة ؟

– ماهي أهداف المنظومة التربوية التي رسمتها الأحزاب السياسية في وثائقها الرسمية ؟

– ومن بين الأهداف التي حاولت الدراسة الوصول إليها مايلي :

[†] **مريم معبود :** " المدرسة الجزائرية في برامج الأحزاب السياسية ، تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب ، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التربية ، تحت إشراف : بوبكر جيملي ، جامعة سطيف 2 ، سنة 2013/ 2014 .

– الوصول إلى معرفة الإصلاحات التربوية التي جاءت بها الأحزاب السياسية الجزائرية ، ومدى قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في النظم التربوية العالمية .

– الوقوف على مدى معرفة السياسي على تأسيس لمدرسة جزائرية راقية بجميع مضامينها والترويج لأفكار جديدة تحمل الخير للمنظومة التربوية و تتضمن إبداعات في الجانب التربوي.

– الكشف عن محاسن وعيوب النموذج التربوي الذي ينادي به كل حزب سياسي جزائري .

مفاهيم الدراسة :

من بين المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة: المدرسة، البرنامج السياسي، الأحزاب السياسية

المناهج والأدوات المستخدمة :

اعتمدت الدراسة أسلوب تحليل المضمون.

ومن الأدوات: استمارة التحليل، المقابلة.

نتائج الدراسة : خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

معالجة حزب التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية هي الأكثر اتساعا وتفصيلا ، مقارنة بالحزبين ، حيث بدى اهتمام الحزب بالموضوع واضحا لما تناوله من جهتين : من جهة استعراض فيها رأيه في المنظومة التربوية السائدة ، ومن جهة أخرى طرح مقترحاته بطريقة أكثر عملية وجرأة مستندا لإحصائيات رقمية توحي بإطلاعه على الموضوع ، واتضح كذلك اهتمامه الكبير بالموضوع لما تطرق إليه ، وركز عليه في عدة محاور أخرى مهمة على رأسها المحور الاقتصادي .

– أما حزب جبهة التحرير الوطني فقد عالج موضوع المدرسة الجزائرية بطريقة مركزة إلى حد ما وشاملة ، ولكن بأقل تفاصيل ولم يأتي بمقترحات جديدة مقارنة بحزب التجمع من أجل

الثقافة والديمقراطية ، كونه يركز ويؤكد على أمور مازالت سائدة أصلا في المدرسة الحالية مثل مجانية التعليم وديمقراطيته ، ومركزيته .

– في حين أن حزب حركة السلم كان يبدو في أول الدراسة أكثر الأحزاب اهتماما بالموضوع ، خاصة بعد أن خصص وثيقة رسمية خاصة للتربية منفصلة عن البرنامج السياسي ، ولكن بعد تفريغ المعطيات اتضح أن معالجة الحزب لموضوع المدرسة الجزائرية كانت ثانوية نوعا ما وتميل إلى العمومية .

الدراسة الثالثة :

دراسة : "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر : دراسة تقييمية ، لصاحبتها زرنوح يسمينة[‡] .

تمحورت الدراسة حول التساؤل الرئيسي الذي مفاده : ما واقع استراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية ؟

وتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية :

1–ما واقع استراتيجيات التنمية في البلدان النامية ؟
2–ما دور المنظمات الدولية في استراتيجيات التنمية وانعكاسات ذلك على الدول النامية ؟
3–ماهي أهداف التنمية المستدامة ؟

وقد اعتمدت الدراسة على الفرضيات التالية:

1– لتنمية اقتصاديات الدول النامية لا بد من إحداث تغييرات مستمرة على مستوى عوامل عديدة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) لإنجاح ذلك.

‡* زرنوح يسمينة : " إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر" : دراسة تقييمية ، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، تحت إشراف الأستاذ : زروني مصطفى ، السنة الجامعية : 2005/ 2006 ، وهي دراسة غير منشورة .

2-المنظمات الدولية لا تمد الدول النامية إلا بجزء محدود من احتياجاتها للقيام بعملية التنمية.

3-تهدف التنمية المستدامة إلى الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية مهاراته ، إضافة إلى إعادة توزيع الثروة توزيعا عادلا مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ضمانا لمصلحة الأجيال القادمة .

المنهج المستخدم : تهدف الدراسة إلى إظهار كيفية القيام بالتنمية في الدول النامية وتوفير سند نظري ومن ثم إثراء المكتبة ، مستخدمة في ذلك منهجا تاريخيا تحليليا في الجانب النظري مع الاعتماد على المنهج الاستقرائي .

نتائج الدراسة :

- عند إرساء إستراتيجية التنمية لابد من دراسة كل عناصرها والمتمثلة في حكومة البلد المعني ، الإيديولوجية أو طبيعة الإستراتيجية ، القدرات أو الطاقات المحلية كالادخار المحلي وكذا القدرات الخارجية و أخيرا المحيط الدولي كالسوق العالمي .
- إضافة إلى كل ما يؤثر على الجوانب الاجتماعية ،الثقافية ، السياسية ، الاقتصادية الأخلاقية .
- يجب على المنظمات الدولية أن توجه معوناتها للدول التي هي بحاجة إليها ، وبالقدر المطلوب حسب احتياجاتها مع التركيز على وضع سياسات ملائمة لهذه الدول .
- إستراتيجية التنمية المستدامة لابد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية ، عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحية إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة ، عن طريق آليات تضعها الدولة ، كما لا ننسى ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية وعدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو ايجابية على المدى الطويل .

- على الدول النامية المحدودة الموارد المحلية أن تستفيد بوجه خاص من تحديد رأس المال مما يؤدي إلى زيادة واستثماراتها وتحقيق نمو اقتصادي أسرع .

تـــــوظيـــــف الدراســـــــات الســـــابقة والمشابهة .

- تعتبر الدراسة الحالية جزءا من هذه الدراسة ، حيث أن هذه الأخيرة تناولت المسألة الاجتماعية ككل أي بما تتضمنه من مشكلات اجتماعية مطروحة في برامج الأحزاب السياسية ، وتتشارك هذه الدراسة في كونها اعتمدت على وثيقة البرنامج السياسي في عملية التحليل ، وقد ساعدت هذه الدراسة في فهم أبعاد البحث وكيفية بناء عملية التحليل ، وكذا تكون مرجعا في الجانب النظري .

- تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونها تعتمد على وثيقة البرنامج السياسي في عملية التحليل ، فقد ساعدت الدراسة على بناء الجانب الميداني وكذلك ساعدت في عملية التحليل والبناء .

تمـهيـــــد

ظهر مفهوم جديد يؤكد على ضرورة تقنين السلوك تجاه البيئة مؤكدا على ضرورة الاهتمام بالمشاكل التي يواجهها الإنسان وفقا لمدى التأثيرات المترتبة عليها ولقد تنامى هذا المفهوم في الآونة الأخيرة اهتمام كافة البشرية حيث أصبح تعريف الكوارث بالنسبة للإنسان لا يقتصر على الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والأعاصير بل يتضمن مفهوما شموليا جديدا يعرف الآن بالتنوع البيئي إذ حضي هذا المفهوم باهتمام العلماء والدارسين في مختلف القطاعات والمجالات وفي هذا السياق تم تبني الكثير من التعليمات الدينية و الممارسات الاجتماعية التي تؤكد على ضرورة تقنين السلوك اتجاه البيئة كما سبق ذكره .مما أدى بظهور منظمات عالمية حكومية وغير حكومية أخذت على عاتقها استراتيجيات تشمل نشر الوعي للإقلال من الضرار من خلال برامج ومشاريع وخطط ورغم أن الجهود المشتركة في هذا المجال لا زالت في بدايتها إذا ما قورنت بالواقع وما يتطلبه من مجهود فان هذه المنظمات العامية تسعى دائما إلى التعامل والتنسيق الإداري اتجاه الحفاظ وحماية البيئة.

هذا التداخل الواضح والترابط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور بما يسمى الآن التنمية المستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الوعي بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته كتحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان وتهدف التنمية المستدامة أيضا إلى إعطاء عناية خاصة بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي فيما يخص المشاريع التنموية.بحيث إن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان وأن التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنعة لذا فإن الأهداف التنموية البيئية تكمل بعضها البعض والتي تسعى

إلى رفع المستوى الاقتصادي و التكنولوجي وبالتالي إحداث نوع من التغير داخل المجتمع وفق عملية هادفة موجهة عبر الزمن والمكان .

أولا : التنميــة المستدامة التــطور و الأفـــــاق و المفهوم :

إن المهتم بتطور وتيرة مجال التنمية يجد أنها في تطور و حركية مستمرة و أصبحت أكثر ديناميكية ، ففي البداية كانت التنمية كلفظة مفردة تعبر عن عملية اقتصادية مادية تلحق بالبنى التكنولوجية و الوسائل المعيشية و ما يسدد حاجات الإنسان المادية ، أي أن هذا المفهوم على الرغم من إدعاءه الشمول من خلال تعدد أشكال التنمية و مجالاتها السياسية و الاقتصادية (شاكر إبراهيم ، 1990: 156-183) ، إلا أنه قد تم استلابه من جانب علم الاقتصاد على حساب المجالات الأخرى و أصبحت التنمية حاملة معاني الشمول لكل أبعاد المجتمع و لكن يقصد بها و يفهم من الدلالة الاقتصادية على وجه الحصر .

و في المرحلة الثانية من تطور هذا المفهوم و هي المرحلة التي أضيف فيها إلى مفهوم التنمية مفهوم الشمول ، فأصبح هنا ما يعرف بالتنمية الشاملة ، و كأن معنى لفظة التنمية بدون إضافة لفظة الشامل لا يدل على الشمول ، وهنا ظهر مفهوم التنمية الشاملة على أنها تلك العملة التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان و المجتمع و تعطي مختلف المجالات و التخصصات ، وتتقاطع مع مجموع العلوم الاجتماعية ، إلا أن الدلالات الأولى لمفهوم التنمية بقيت مرهونة بالأبعاد الاقتصادية و المادية لعملية تطوير المجتمعات و ترقيتها .

و إذا تمكن مفهوم التنمية الشاملة تخطى القصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى – أي أن مفهوم التنمية الشاملة لم يتمكن من تجاوز القصور الجغرافي و الإستراتيجي للمفهوم– ، إذ ظل مفهوم التنمية الشاملة يحمل دلالات لمنطقة معينة دون منطقة أخرى و يحمل أيضا أحكاما قيمية تقضي بتفاوت ثقافة و حضارة معينة أمام حضارة أخرى ، وبات هذا المفهوم يوظف أو يؤدي إلى توظيف طاقات و قدرات مجتمعات معينة لصالح مجتمعات أخرى ، حيث يتم استنزاف

مواردها و عقولها لخدمة دول و مجتمعات بعينها .(أسامة الخولي ، 1999: 44) ، فبقي مفهوم التنمية حتى و إن وصف بالشمول فإنه يؤكد على تقسيم العالم إلى متقدم و متخلف إلى عالم منتج للتكنولوجيا و الأفكار و النظم و عالم مستهلك لها مما يؤدي إلى ضرورة معالجة هذا القصور و إعادة الاعتبار إلى العملية التنموية كعملية شاملة و في نفس الوقت تتلازم بشكل واضح مع إطارها الجغرافي ، محيطها الاجتماعي ، الثقافي و الحضاري ، وهادفة إستراتيجيا إلى خدمة المجتمع و الإنسان الذي يعمل لها و يسعى لتحقيقها واعية لمجمل أبعاد المعادلة الدولية المفروضة .

وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستقلة لفك الارتباط مع الخارج ، و دفع عملية التنمية (سعد حسين فتح الله ، 2002 : 38) ، و ليعد طرح تصادم أو تعارضها أو اختلافها بين العالم المتقدم و العالم المتخلف ، ويبرز الأبعاد الذاتية للتنمية و يتجاوز إشكالية القصور الجغرافي لمفهوم التنمية سواء في صورته الأولى أو بعد أن أضيف لأيه مصطلح " الشاملة"، فيقيم التوازن بين المصالح التي يمكن محورتها حول " الذات " بكل أبعادها و دلالاتها و معانيها و الطرف الأخر و ما يحمله في أطره المصلحية .

و يمكن اعتبار مفهوم التنمية المستقلة من الجيل الثالث لمفهوم التنمية ، إلا أن هذا الإصدار الثالث لم يستطع أن يكون النهائي ، فقد ظلت هناك أبعاد ناقصة في هذا المفهوم نالت من شمولها و إمكانية تعبيره عن حركة نهوض حضاري شامل ، و أثرت بشكل مباشر على قدرته على وصف الواقع و التعامل معه خاصة في بؤر التخلف ، بل و جعلت مفهوم التنمية سواء في طوره الأولي أو في مرحلته الثانية الشاملة أو مرحلته الثالثة المستقلة يحمل في طياته نواقض ذاته و بذور زواله و عوامل فشله ، وما يدل على ذلك تزايد دقات ناقوس الخطر التي انبعثت من مختلف أنحاء الأرض تدعو للحفاظ على البيئة و التنمية على ضرورة حماية الأرض من الكوارث الطبيعية التي تمتد من ثقب الأوزون حتى الارتفاع في سخونة الأرض مرورا بتآكل الكساء الأخضر و التصحر وغيرها من الانعكاسات .

وبالتالي برز هنا مفهوم آخر للتنمية يكون هو آخر طبعاتها حتى الآن، و هو مفهوم التنمية المستدامة و كأن التنمية في معاينتها السابقة لم تكن كذلك . و الحقيقة أنها ما كانت ساعية لذلك حيث غاب عنها في أطوارها المختلفة دلالات و أبعاد مفهوم الزمن و علاقات الأجيال كما غابت مفاهيم العدل في الإنتاج و التوازن في الاستهلاك و الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ، و الوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية . (يوسف حلباوي ،عبد خرابشية ، 2002 : 64) .

فخلال القرنين الماضيين توصل الغرب إلى بناء حضارة إنسانية معاصرة و تحقيق تقدم هائل في كافة المجالات الصناعية التكنولوجية و التقنية العالية و هذا ضمن مفاهيم و معتقدات النظام الرأسمالي ، و بطبيعة الحال كانت منافع هذه الحضارة كبيرة و متنوعة و لكنه في نفس الوقت نتجت عنها أضرارا و مخاطر أخذت بالتوسع و التصاعد و التعاظم لاحقا و أصبحت تهدد مستقبل العالم بأسره ، و نتيجة لسوء استخدامات منافع هذه الحضارة في مختلف المجلات (المناخ ، المياه، استنزاف الموارد الطبيعية ، إضرار بمصالح الأجيال القادمة و الفروقات في مستوى المعيشة بين الأفراد و المجتمعات و ما إلى ذلك) .

وبناءا على ذلك فقد توجه قسم كبير من العلماء و المسئولين في القيادات السياسية إلى النظر بشكل جدي و علمي للخروج من هذا المأزق و تحقيق انسجام و توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و متطلبات البيئة ، هذا المأزق خلق نوع من الوعي لدى الطبقات الاجتماعية للتفكير الجدي بالموضوع ضمن وعي بيئي يعيد الانسجام بين الإنسان و حضارته المتقدمة مع شروط البيئة و تأثيراتها هذا الوعي هو الذي بلور مفهوم جديد للتنمية الذي أطلق عليه اسم التنمية المستدامة .(عبد الحكيم الصعيدي 1996 : 39) .

و بموجب هذا الوعي تولد تيار عالمي كبير يدعو لتحقيق هذا الانسجام و الذي يشترط إرادة سياسية عالمية ذات صفة جماعية لوضع برنامج عمل محددة و ملزم للجميع .

هذا و تتميز علاقة عملية التنمية باستهلاك الطاقة بارتباط شديد ووثيق ، وكلاهما مرتبط بمفهوم التنمية المستدامة ، كون مصادر الطاقة و مقدار استهلاك المجتمع لها تعتبر المحور الأساسي للاقتصاد العالمي و بموجبها يتم قياس مستوى التقدم الاقتصادي و الحضاري لأي مجتمع من المجتمعات ، حيث يمثل مستوى استهلاك أي مجتمع من الطاقة معيارا لهذا التقدم ، وكان لاستهلاك الموارد الطبيعية و منها الطاقة أثر كبير في تلوث الطبيعية و في استنزاف تلك الموارد مما أثر سلبا على تحقيق استدامة التنمية ، من خلال العمل على استحداث نماذج و أنماط سلوكية جديدة في عملية التنمية فيما يخص الاستهلاك و الإنتاج ، وهذا يتطلب بحث العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في أن واحد لتحديد العوامل المسئولة عن خلق الأزمات البيئية و الاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية ، و الخلل في توزيع الموارد المسببة لمشكلة الفقر في العالم ، و إيجاد الحلول المناسبة لها ضمن أجندة تكون ملزمة للجميع .(أحمد عبد الوهاب عبد الجواد ، 2001 : 49)

و سنحاول أن نبين أهم المشاكل التي يواجهها العالم من الجانب الاقتصادي و البيئي و الاجتماعي و مدى علاقة ذلك بالتنمية المستدامة .

- أ الجانب الاقتصادي: لقد ظهر في العقود الأخيرة شرخا تنمويا عميقا ، قسم العالم إلى شمالي غني يزداد غننا و إلى جنوبي فقير يزداد فقرا و بموجب ذلك تمتلك دول الشمال كل الوسائل و مقومات القوة و الهيمنة و التقدم الصناعي و التقني و ارتفاع في معدلات التنمية في حين تتخبط دول الجنوب في الفقر و التأخر و انخفاض معدلات التنمية.

(دوجلاس موسشيث ، 2000 : 150) . حيث تتحكم دول الشمال بحوالي 90 % من النتائج الصناعية و تمتلك حوالي 84 % من إجمالي النشاط التجاري العالمي في حين تبلغ نسبتها السكانية بحدود 25 % من سكان الكرة الأرضية ، وهي تستهلك (12 مرة) ضعف مما تستهلكه دول الجنوب و يبلغ متوسط دخل الفرد بحدود 20 ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب مما نجم عنه فجوة حضارية و حياته بين معيشة الإنسان في دول الشمال عن دول الجنوب و هذا يتعارض مع جوهر الإنسانية ويمثل إدانة للضمير و

الأخلاق المرتبطة بالحضارة الإنسانية المادية المعاصرة أما دول جنوب (شرق آسيا) فقد تمكن قسم منها من تحقيق خطط تنموية ناجحة في الجانب الاقتصادي تمثل ذلك في دول شرق آسيا ، في حين حقق قسم كبير منها تراجع في خططه التنموية بسبب عوامل داخلية تتمثل بسوء التسيير و الإدارة بالدرجة الأولى .

(TIERRY MONTALIEW ,Economie Du Développement Durable , Se Repérer Omprendre S'entrainer , Paris 2001, P 28)

وعوامل خارجية تعود لطبيعة العلاقات المادية السائدة في العالم ، التي تحكمها مبادئ التصارع المصلحي للمنافع المادية ، سببت هذه العلاقة بقيام الدول المتقدمة باستغلال الموارد و الثروات الطبيعية للدول المتأخرة ، لذلك فقد ارتفعت مديونية هذه الدول إلى المؤسسات المالية العالمية و إلى الدول المنتمية إلى الشمال ، و يمثل أحد أسباب هذه المديونية لاستخدامها لتمويل مشاريع تنموية غير مدروسة بشكل جيد و كذلك لارتفاع معدلات سعر الفائدة في الأسواق العالمية التي تتحكم بها المؤسسات المالية العالمية التي ترتبط مصالحها مع دول الشمال الغنية .

ونتيجة لتراكم حجم الديون و رسملتها تعمقت الأزمة لدى دول الجنوب و أصبحت تمثل عائقا أساسيا في تنفيذ مشاريع و خطط تنموية جادة ، امتد تأثيرها كذلك لدول الشمال للعلاقة و الارتباط بين الأنشطة الاقتصادية في العالم .

ب – الجـــانـــب البيئـــــي :

مشكلة تغيير المناخ أضحت مشكلة كبيرة للمجتمعات العالمية و توقعت منشورة لمنظمات مهتمة بالشؤون الإنسانية نزوح ما يقارب مليار شخص بحلول عام 2050 من أماكن سكناتهم بسبب (النزاعات و الكوارث الطبيعية و مشاريع التنمية الكبرى) و دعت المجتمع الدولي للتحرك و اتخاذ التدابير الوقائية الحازمة و يمثل ارتفاع حرارة الأرض و الاحتباس الحراري السبب الرئيسي أو الأساسي في تفاقم عوامل المناخ .

AMONO SLIMANE « Population Et Environnement an Maghreb »Académie ,Belgique ,1995, P 24

من خلال ذلك برزت أفكار ونظريات لتحقيق تنمية تشمل دول الجنوب و الشمال و تطوير مجمل الأنشطة الاقتصادية العالمية لحل هذه المعضلة . استنادا لذلك عقدت اجتماعات دولية متعددة و طرحت نظرية اقتصاد السوق و أفكار العولمة الاقتصادية و أفكار و مفاهيم تتعلق بالتنمية المستدامة التي تجمع بين التنمية كمفهوم اقتصادي ليشمل مفاهيم تتعلق بالتنمية الاجتماعية و الثقافة و تكون منسجمة مع متطلبات و شروط البيئة ، وبموجب ذلك تتوضح العلاقة الوثيقة و الأساسية بين الأركان الثلاث لتحقيق التنمية المستدامة (ريمان مايكل : 56-147) أي وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البيئة و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة .

و على ضوء ذلك بدأ الفكر التنموي يركز على هذه العلاقة و تناول موضوع التنمية المستدامة و يؤكد على الإيكولوجية و اعتبارها أكثر تأثيرا و تحكما في عملية التنمية من الإيديولوجية فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تكون منسجمة مع الشروط والضوابط البيئية و المتطلبات الاجتماعية .

فظهر ما يسمى بالاقتصاد الايكولوجي، كون أصل كلمة الاقتصاد مشتقة من لفظ إغريقي قديم مشترك بين مصطلحي علم الاقتصاد و الإيكولوجية ، وهناك من الاقتصاديين يرى وجود تشابه و ساحات مشتركة في الصفات بين نماذج النسق الاقتصادي و النسق الإيكولوجي من خلال المنظار العام لهما لأن كل منهما يؤكد على الدورة الطبيعية لعملية الصفقات. ويرى مجموعة من العلماء ضرورة النظر إليهما على أنهما مكملان لبعضهما البعض .

لذلك تزايدت الدعوة لضرورة الترابط بين الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية و الأنظمة الايكولوجية لأن النمو الاقتصادي ليس أحادي العامل ، بل يخضع لثلاث محددات أساسية و تتمثل في :

- الأخذ بعين الاعتبار القدرات المحددة للطبيعة على النظام الاقتصادي عند إجراء التحويلات .

- التنبؤ الجيد للإمكانيات التعويضية بين الموارد القابلة للانقراض و النفاذ و الموارد المتجددة .

- مراعاة ظروف إعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة .

JOURNEE SCIENTIFIQUE DU DROIT DE (PRIEUR RIO ET FORET , 1 ERE
L'ENVIRONNEMENT, UREF – FRANCE .1994 P 25/26) .

جـ - الجـــانـــب الاجتمـــــــــاعـــي

يعتبر الجانب الاجتماعي واحد من أهم مميزات التنمية المستدامة ، فهي تجعل من النمو وسيلة التضامن الاجتماعي و لعملية تطوير الخيارات الاقتصادية و يجب أن تكون هذه الأخيرة خيارات عادلة بين الأجيال بقدر ما هي بين الدول لتحافظ الأجيال القادمة و تعتبر التنمية المستدامة مشروعا للسلام ،باعتبارها قاعدة للحوار بين الدول ، و مصالحة بين نماذج التنمية

المختلفة ، و تدعم التنمية السوسيوسياسية المستدامة في نهاية المطاف مسؤوليات كل القوى في عملية تطوير الإنتاج و توسيع الثروات و إنصاف الأجيال(فريدريك هاريسون: 122-161)

و لا بد أن تكون أيضا ملائمة من الناحية الثقافية ، و أن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي تسهل و تعالج التنمية الزراعية و الريفية المستدامة بحكم تعريفها لقطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فحسب بل المياه و الطاقة و الصحة و التنوع البيولوجي..إلخ، و من خلال السنوات العشر اللاحقة لمؤتمر ريو اتسمت التنمية الزراعية و الريفية بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية و عادلة من الناحية الاجتماعية .

و تطور مفهوم هذه التنمية ليشمل الاستدامة الاجتماعية و المؤسسية و الاقتصادية ، فضلا عن الاستدامة البيئية و على العموم يعتبر تداول مفهوم التنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي حديثا وهو يدل عن مفاهيم التنمية التقليدية التي ارتبطت و انسجمت مع مفاهيم نظرية الحداثة التي تبناها المفكرون و قادة السياسية للقرن الماضي و التي اعتمدت على :

– استنزاف الطبيعية و استثمار الموارد الطبيعية لتحقيق أعلى مستويات الإنتاج يرفع الكفاءة الإنتاجية إلى أقصى مستوياتها.

– الاعتماد على مبادئ اقتصادية و اجتماعية جديدة تساعد على تنفيذ الأهداف الاقتصادية والتخلي عن المفاهيم و الأفكار و العقائد الدينية و الاجتماعية القديمة باعتبارها من العوامل المعرقلة لعملية التنمية المنشودة.

– اعتماد مفاهيم و سلوكيات جديدة تكون منسجمة و ملائمة مع التحولات التنموية و التقدم العلمي و التقني و الحاصل في العالم .(إيمان المطيري ،مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، (جوها سبورغ) بحوث و تقارير موقع WWW.GREENLINE.COM

وبناءا على ما سبق فقد كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة ، ويعتبر أول ما أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة عام 1987م إذا

تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من عام 1983 م برئاسة بروتنلاد رئيسة وزراء النرويج و عضوية 22 شخصية من النخب السياسية و الاقتصادية الحاكمة في العالم و ذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي ، و تم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية و البيئية في تعريف واحد . (الأمم المتحدة : نشرة عن قمة جوهانسبورغ ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 26 آب 4 أيلول 2002 ،من الموقع الإلكتروني لقمة جوهانسبورغ .

http : www .un .org/ arabie / conferences/ wssd / index .html.

من خلال هذا الجدول سنحاول التعرف علا أبر مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ بداية الحرب العالمية الثانية

مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

المراحـل	الفتـــرة	مفهـــوم التنميـــة
المرحلة الأولى	نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف ستينات القرن العشرين	– التنمية = النمو الاقتصادي .
المرحلة الثانية	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين .	– التنمية = النمو الاقتصادي +التوزيع العادل .
المرحلة الثالثة	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين	– التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

المرحلة الرابعة	منذ سنة 1990 م وحتى وقتنا الحاضر	– التنمية البشرية =تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة السكان .
المرحلة الخامسة	منذ قمة الأرض سنة 1992	– التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي +التوزيع العادل للنمو الاقتصادي +الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

المصدر : عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط : التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2007 ، 186–187 .

من خلال الجدول المبين أعلاه الذي يبين مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، نلاحظ أن مفهوم التنمية في المرحلة الأولى ، في فترة نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف ستينات القرن العشرين أن مفهوم التنمية كان يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب .

أما خلال الفترة الممتدة من منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين ، ففي هذه المرحلة أصبح مفهوم التنمية هو النمو الاقتصادي زاد التوزيع العادل ، والمرحلة الثالثة الممتدة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين تطور المفهوم وأصبح التنمية الشاملة يوازي الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

ومنذ سنة 1990م وتعتبر هذه المرحلة الرابعة أصبح مفهوم التنمية يساوي التنمية البشرية التي تحقق مستوى حياة كريمة وصحة السكان ، أما المرحلة الخامسة منذ قمة الأرض سنة 1992 م أصبح مفهوم التنمية المستدامة يساوي النمو الاقتصادي زائد التوزيع العادل للنمو الاقتصادي زائد الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

ثانيا : التنمية المستدامــة من منظور الفكر المعاصر

1 – التنمية المستدامــة من منظور الفكر الإسلامي

تتصف الدول النامية و منها الدول الإسلامية ، بشكل عام بتخلفها في تحقيق العملية التنموية بشكلها التقليدي لأسباب عديدة و يستثنى من ذلك دول جنوب شرق آسيا التي حققت عملية التنمية فيها تقدما ملموسا ، ويمكن استخلاص نظرة الدين الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما تتضمنه الأبعاد الأساسية لهته الرؤية مع إعطاء مدلولها فيما يتضمنه القرآن الكريم فالله سبحان وتعالى خلق الأرض و جعلها صالحة لحياة الإنسان و صخر له مواردها ، إذا يقول في كتابه الكريم " **هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه و إليه النشور** " **سورة الملك الآية 15** و قال أيضا " **ولقد كرمنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر ورزقناهم من الطيبات** " **سورة الإسراء الآية 70** .

غير أن الله سبحانه و تعالى لحكمته جعل مواردها مقدرة فقال تعالى " **و الأرض مددناها و ألقينا فيها رواسي و أتينا فيها من كل شيء موزون** " **سورة الحجر الآية 19** . وقال " **و إن من شيء إلا عندنا خزائنه و ما ننزله بقدر معلوم** " **سورة الحجر الآية 21** . أي أن الله عز وجل عندما خلق مكونات الكون راعى في خلقها الكم و الكيف ضمانا للتوازن و التناسق ، وهذا يعني أن هذه المكونات البيئية تلعب دورا في الحفاظ على توازنها فحينما يقول الحق سبحانه و تعالى " **و كل شيء عنده مقدار** " **سورة الرعد الآية 8** فهذه إشارة إلى أن الأشياء لم تخلق عبثا و أن الكم يلعب دورا في تماسكها و تناسقها و نظرا لطبيعة إسراف الإنسان و نظرته القصيرة الأمد في استغلال الموارد البيئية بشكل يؤدي إلى حرمان الأجيال المقبلة من استغلالها ، أمر الله سبحانه و تعالى عباده بالحفاظ على البيئة و حمايتها و ذلك في قوله تعالى" **كلوا وشربوا من رزق الله لا**

تعثوا في الأرض مفسدين " سورة البقرة الآية 60 وقوله أيضا :" ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها " سورة الأعراف الآية 56 .

يمثل مفهوم خلافة الإنسان الركيزة الأساسية لموضوع التنمية المستدامة في الشريعة الإسلامية و هذا ما تشير إليه على سبيل المثال النصوص القرآنية التالية **الآية 61 من سورة هود "هو أنشأكم من الأرض و أستعمركم فيها" و الآيتين 118-119 من سورة طه " أن لك أن تجوع فيها و لا تعرى ، وأنك لا تضمؤا فيها ولا تضحى " و الآية 7 من سورة الحشر " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرا فلله و للرسول و لذي القربى و اليتامى و المساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم و ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا و اتقوا الله إن الله شديد العقاب " .**

إن مدلول هذه الآيات توضح فلسفة دور الإنسان في الحياة لما ورد بكلمة الاستعمار التي تعني العمران في الآية الأولى ، و أن الثروات الموجودة في الطبيعة تكفي لأن يعيش الإنسان عيشة تضمن له حصوله على مستلزمات الحياة وأن يعيش عيشة رغيدة ، كما ورد في الآية الثانية في حين تشير الآية الثالثة إلى القيادة السياسية لقيادة العملية التنموية في المجتمع وإن أهمية و ضرورة تحقيق العدالة في توزيع الدخل لتحقيق المساواة بين طبقات المجتمع و بين الأجيال المتعددة و المجتمعات العالمية ضمن ضوابط و معايير حددتها الشريعة الإسلامية. (إبراهيم العسل ، 2006: 126) .

ولكن في الواقع يلاحظ تخبط المجتمعات الإسلامية في تحديد أو اختيار النموذج التنموي الملائم لها ، إذ تقوم النخب ممثلة بالقيادات السياسية في مجتمعات الدول الإسلامية بتقليد النماذج المادية المطبقة في المجتمعات الغربية (الرأسمالية و الماركسية أو المختلطة) ، منبهرة بما حققته تلك المجتمعات من تقدم في مشاريعها التنموية ، و لقد لاقت تلك التجارب الفشل الذريع

بسبب عدم حصول التجانس المشار إليه سابقا بين الثقافات و الأيدلوجيات التي تستند عليها تلك النماذج مع الخلفية الثقافية العقائدية للمجتمعات الإسلامية . (إبراهيم العسل ،137:2006) .

ثـالثـــا: أهـــداف التنميـــة المستدامـــة :

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف و هي : (أحمد عبد الفتاح ناجي ، 2013 : 72 -73)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان و ذلك من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة ، وتتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و التهيئة و تعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام .

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة : وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقديم برامج و مشاريع التنمية المستدامة .

- احترام البيئية الطبيعية : وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان ، و بالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المخلفة و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام .

- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد: و هنا تتعامل التنمية مع الموارد على أساس أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني .

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع و ذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي و كيفية انسجام المناخ و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق

أهدافه المنشودة دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر و آثار بيئية سالبة ،أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى إيجاد حلول مناسبة لها .

– إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع : وذلك بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية .

– تحقيق نمو اقتصادي تقني : بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية ، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات و بنى تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه .

– السعي للحد من الفقر العالمي : وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا . (عثمان غنيم ، ماجدة أبو زنط : 2006 : 39) .

رابعـــــا :أبعـــــاد التنميـــة المستدامـة:

من خـــلال تقرير بروتلانـد الذي يفتتح بهذه الكلمات " الأرض هي واحدة ، لكن العالم كذلك "

في إشارة إلى شمولية البيئة عالميا غير أن هذا العالم متنوع من حيث الاقتصاد و الاجتماع و السياسة ....إلخ ، ويتضح أن للتنمية المستدامة مفهوما متعدد الأبعاد ، التي سوف نتطرق إلها على النحو التالي :

1 – **البعـد البيـــــئي** : اعتمدت جل مقاربات التنمية المستدامة بالنسبة للبيئيين على ما يسمى بمفهوم حدود البيئة على أساس أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة ، وعليه فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السيئة و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة وغيرها .

إن التهافت على التحولات الصناعية للموارد الطبيعية لتلبية المتطلبات و الحاجات البشرية المتزايدة و ما يقابلها من محدودية الثروات الطبيعية ، فالتنمية المستدامة جاءت لتأكد على أن هذا المبدأ و على أن للطبيعة حدود يجب وضعها و احترامها في مجال التصنيع و الهدف من وراء كل ذلك هو التسيير و التوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره ، وبعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام و التنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من باب الاحتياط و الوقاية . (ضاري ناصر العجمي ، 1992: 36) .

لكن ميدانيا تختلف الاهتمامات البيئية بين دول الجنوب ، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل ، وعلى سبيل المثال : تعطي عناية خاصة لظاهرة ارتفاع حرارة المناخ و اختلال طبقة الأوزون و العديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء و الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، يعكس الانشغالات الآنية للدول النامية ، التي تتعلق بالحياة ذاتها و ليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه ، انجراف الأراضي .....إلخ (ضاري ناصر العجمي ، 1992: 42)

2 – **البعـــــد الاقتصـــــادي** : تعني الاستدامة من المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحث ، الاستمرارية و الرفاهية الاقتصادية لأطول مدة ممكنة / أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل و الاستهلاك ، ويتمثل في مقومات الرفاه الإنساني كالطعام و المسكن و النقل و الملبس و الصحة و التعليم ، أما من منظور الاقتصاد الحديث المهتم بالبيئة ، فقد ظهر بما يسمى "الرأسمال الطبيعي " و الذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية و التي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات و التربة و الحيوانات و الأسماك و خدمات النظام البيئي الطبيعة مثل تنظيف الهواء و تنقية الماء ... الخ .

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوافق بين انعكاسات الاقتصاد الراهنة و المستقبلية على البيئة و تطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية ، مع تقريب مجموع العلاقات القائمة بين الموارد الطبيعية و بين الاستغلال البشري . (محمد عبد العزيز عجيمية ، محمد علي الليتي ، 2004: 181).

التنمية المستدامة مؤسسة على التناغم بين الإنسان و البيئة ،مع تقديم الأفضلية للتكنولوجية و المعارف العلمية و القيم التي تضع في الأولية الديمومة و الاستمرار ، كما تدافع على عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية ، الطبيعية و النباتية .

3 – **البعـــد الاجتمـــاعـــي:** يعتبر الإنسان جوهر التنمية و هدفها النهائي ، فالتنمية المستدامة تهتم بالبعد الاجتماعي ، و الذي يهتم بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية ، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار و الحصول على المعلومات اللازمة التي تؤثر على حياتهم اليومية ،

إن البعد الإنساني يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي و لعملية التطوير في الاختيار السياسي و لابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول .

(LAVOISIER , LE DEVELOPPEMENT DURABLE , REVUE ERANÇAISE DE GESTION N ° 125 HERMES 2004, P120).

إن الأجيال الراهنة باعتبارها مدفوعة بهم الإنصاف ، ستحافظ على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة و الدول المختلفة من الشمال إلى الجنوب ، تمر المصالحة بين البيئة و الاقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزدوجة للإنصاف .

(INTERGENERATIONNEL ENTRIES GENERATIONNEL LA VOISIEROP.CITE . P122) .

تمثل التنمية المستدامة مشروعا باعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال و الجنوب ، ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة تنقل المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة بطبيعة الحال ، مبادئ الشورى بشكل واسع ، و التي تدعوا إلى مشاركة السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية و على جميع المستويات الإقليمية . (بان كي مون ، التنمية المستدامة عملية السلام ،2 مارس 2009) (Www .org /sg/090303 .stm) .

ونظرا لطرح التنمية المستدامة بمفاهيم مختلفة و متكاملة فإن على هذا النموذج للمحاكمة الرئيسية يسمح بترقية الديمومة الاجتماعية من خلال المحافظة على القيم الاجتماعية و التقاليد و المؤسسات و الثقافات و كل ميزة اجتماعية و من جهة أخرى بإدماج المجموعات المهمشة في

الفضاء السياسي . توسع و تدعم التنمية السوسيوسياسة المستدامة في نهاية المطاف ، وهذا من مسؤوليات كل فاعل و كل جماعة في عملية تطوير الإنتاج و توسيع الخيارات .

و يتوقف ميدانيا نجاح التنمية المستدامة على احترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1984 (الحق في بيئة سليمة ، الحق في تغذية سليمة وكافية ، الحق في التربية ، احترام الثقافات المحلية .... الخ) و نجد كل هذه العناصر و غيرها لها مكانتها في عملية التنمية المستدامة .

(APCDES NATION UNIES , UNIES , EDITION NATION UNIES , NEW YORKE 2001 , p 38.

الشكل رقم : 01 ترابط الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

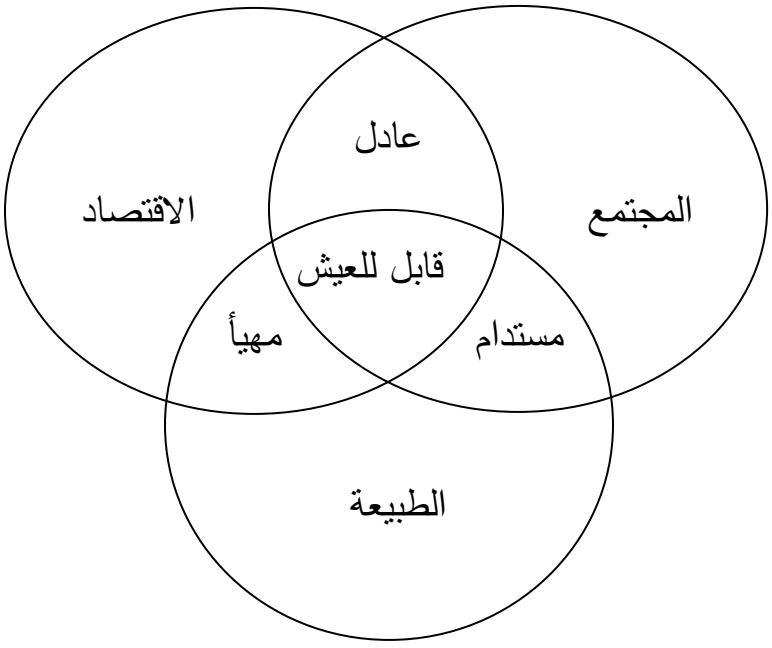

المصدر : www uneca-na.org/arabe/un/documents./edrak-guide.doc .

الشكل رقم : 02 ترابط أبعاد التنمية المستدامة

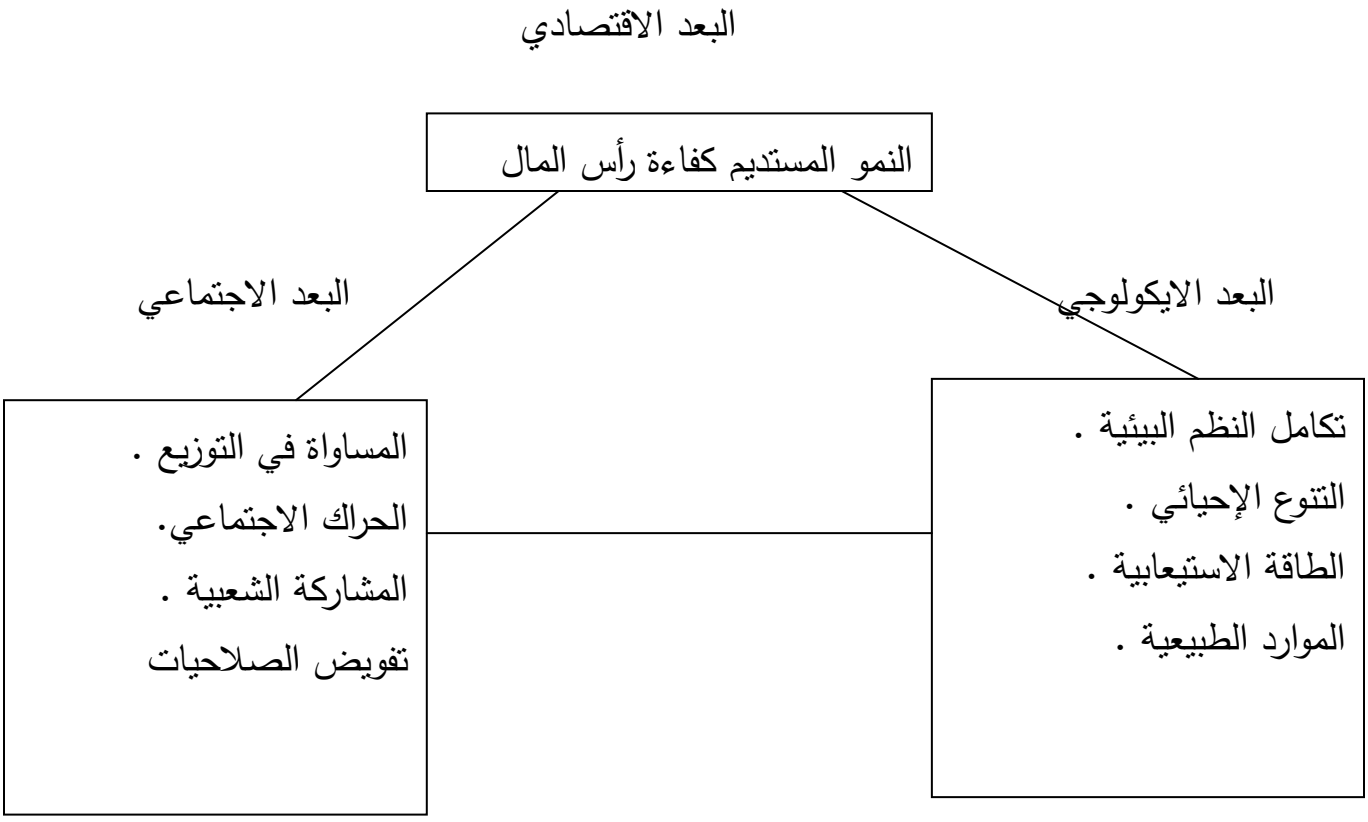

المصدر : عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط : التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2007 ، 41.

من خلال هذان الشكلان تبين أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض فهي أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة .

فالنظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي تمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ، والنظام المستدام بيئيا هو النظام الذي يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ، والنظام

المستدام اجتماعيا هو الذي يساهم في تحقيق العدالة في توزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم ، والمشاركة الشعبية .

الشكل رقم : 03 أبعاد التنمية المستدامة وأنواع رأس المال .

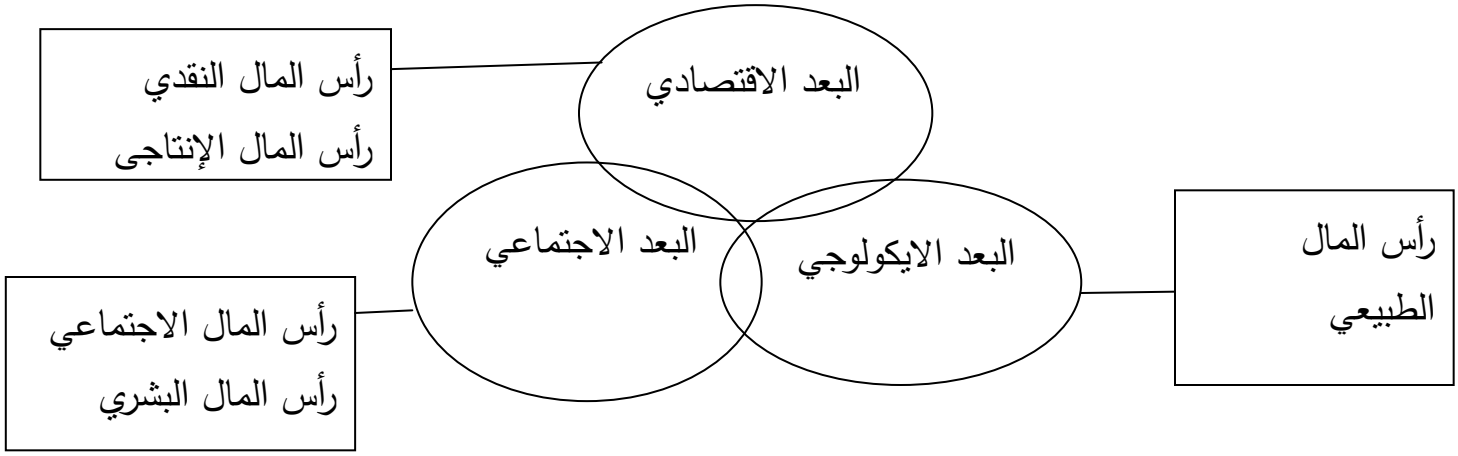

المصدر : **المصدر :** عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط : التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2007 ، 44 .

***خـــــامســا : مبـــــــادئ التنميـــة المـستدامـــــة**

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة و البيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة و تمثلت فيما يلي :

– استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة :

يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة ،و ذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي ، و لهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة .

و هذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب ، فمن المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم ، التي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة (أحمد عبد الفتاح ناجي ، 2013 : 91) .

– المشاركـــة الشعبيـــة :

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الأهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في إعداد و تنفيذ و متابعة خططها ، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية ، و يمكن تلخيص دور الحكومات المحلية في الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض و إدارة و معالجة النفايات البيئية و التجارية و الصناعية ، و الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون و كذلك تخفيض من مشتقات النفط .

– مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية .
– مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية و التخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد .
– مبدأ التوازن البيئي و التنوع البيولوجي .

- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية.
- مبدأ القدرة على البقاء و التنافسية.
- مبدأ الحفاظ على سمات و خصائص الطبيعة و كذلك تحديد و تطوير الإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك (أحمد عبد الفتاح ناجي ، 2013: 91).

سـادسـا : مـؤشـرات التنميـة المستدامـة :

ركز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية "قمة الأرض" بأهمية وجود مؤشرات التنمية المستدامة ، وذلك لتوفير أسس راسخة على مختلف المستويات ، و للمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئية و الإنمائية .(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1995 ، دار العلم العربي ، مصر 1995) .

و هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة ، و هي تقييم بشكل رئيسي رحلة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها و مقارنتها مع دول أخرى ، ثم إن وجود مثل هذه المؤشرات الرقمية يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدول ، و بالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابا و دقة لما فيه المصلحة العامة .

و قد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة و التي أتت بعدة برامج لصياغتها ، و من أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثق عن قمة الأرض و الذي تضمن نحو 130 مؤشرا و هي مؤشرات القوى الدافعة و تصنيف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة و الأنماط و مؤشرات الحالة و هي تقدم لمحة على الأوضاع الراهنة و مؤشر الاستجابة و هي تلخص التدابير المتخذة .

و بعد مرور عشر سنوات على تبني أجندة (21) قامت الأمم المتحدة مرة أخرى بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا من 26 آب لغاية 4 أيلول عام 2002م تتبنى المؤتمر خطة عمل سميت خطة جوهانسبورغ بهدف الإسراع في تنفيذ أهداف أجندة (21) ضمن إطار التعاون الدولي و الإقليمي ، لتغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك الذي يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة و تخفيف وطأة الفقر في العالم و تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تتضمنها توصيات أجندة القرن (21) و هي تشمل المؤشرات التالية ، مؤشرات اجتماعية ، مؤشرات بيئية ، مؤشرات اقتصادية (أحمد عبد الفتاح ناجي ، 2013: 145 ،146) .

1- **المؤشـــرات الاجتمـــاعيـــة**: و تشتمل على مايلي :

- المساواة الاجتماعية : و هي تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة ، وهي تمثل العدالة الاجتماعية ، وهي ترجمة للمساواة و شمولها عند توزيع الموارد و في الحصول على فرص متكافئة لكل فرد من المجتمع من الصحة ، العمل و تحقيق الإنصاف لهذه الأجيال الحالية و المستقبلية ، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر ، العمل و توزيع الدخل ، النوع الاجتماعي ، تمكين الأقليات العرقية و الدينية من الوصول إلى الموارد المالية و الطبيعية .

لقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية و هما:

- الفقر و يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل ، و المؤشر الثاني هو المساواة في النوع الاجتماعي و يمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدلات أجر المرأة بمعدل أجر الرجل (أحمد عبد الفتاح ناجي ، 2013: 147) .

- الفـــــــقر البشـــري:

و هذا المؤشر يشمل ثلاثة أبعاد و هي حياة طويلة و صحية و نسبة مئوية من الأشخاص الذين لم يبلغوا سن الأربعين ، و توافر الوسائل الاقتصادية بنسب الإحصائيات فقد انخفضت نسبة الفقر المطلق في العالم العربي أي النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية و المياه .

- معـــــدل البطـــــالـة: و يشتمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين و يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. (أحمد عبد الفتاح ناجي ،2013 : 148)

– نوعيـة الحيـــــاة : يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان ، وكذلك نسبة السكان الذين يتيسر لهم الانتفاع بالمياه ، المأمونة و الخدمات الصحية و مرافق التنظيف الصحي التي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة .

– التعليـــــــم : هو من المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة نظرا لارتباط مستويات التعليم بالتقدم الاجتماعي و الاقتصادي المحقق في أي مجتمع ، ولقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة 21 حيث أن التعليم أهم مورد الذي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة .

قد تم تصنيف أهداف التعليم حسب الأجندة و حددت في النقاط التالية :

– تحقيق التعليم الابتدائي و المساواة بين الجنسين .

– ربط التعليم بحاجات التنمية المستدامة .

– زيادة فرص التدريب و التكوين.

– زيادة في توعية و إعلام المواطنين.

– السكـــــــن : يعد توفير السكن اللائق من ضروريات العيش الكريم ، مما يستدعي وضع مخططات و مشاريع عمرانية و حضرية للمدن ، بحيث تكون خطط ناجحة و استيعاب الحاجة و الطلب المتزايد على السكن ، إذ قدر قياس مؤشر السكن بحصة الفرد في الأمتار المربعة المبنية . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1996)

- النمـــو السكـــــاني : إن ارتفاع معدلات النمو السكاني في تزايد مستمر ، وعليه يجب إيجاد نسبة من التوازن بين النمو السكاني و معدلات التنمية المستدامة ، ففي الواقع معدلات النمو السكاني أكبر معدلات في النمو الاقتصادي ، و التي ينتج عنهما بالضرورة خلل ينجم خلاله مشاكل اقتصادية و اجتماعية عديدة يصعب حلها ، و لوجود علاقة قوية بينهما تعمل صورة عكسية و تواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني و قصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية و توفير متطلبات الحياة مما ينعكس ذلك على تفاقم مشكلة الفقر و مشكلة البيئة و مشاكل اجتماعية متعددة .

المؤشر المستخدم للقياس يتمثل بالنسبة المئوية لنمو السكان. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1996) .

- الأمـــــــــن : يعتبر شرط أساسي لكل عملة تنموية ، و يتمثل بتحقيق الأمن الاجتماعي للناس كما يهتم بالجريمة بمختلف أنواعها ، وحالات التعدي على حقوق الإنسان و قد توسعت المفاهيم و المواضيع المرتبطة بها و أصبحت من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية خصوصا انتشار تطبيقات العولمة في جانبها السياسي و الثقافي و انتشار مؤسسات المجتمع المدني . مؤشر القياس المعتمد هو نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع .

المؤشـــــــرات الاقتصاديـــة: تشمل المؤشرات الاقتصادية على مايلي:

- البيئـــة الاقتصـــاديـــة: تشمل المؤشرات التي تسمح بقياس معدل النمو الاقتصادي الحاصل في توزيع الثروات بين الأفراد من خلال النشاط الاقتصادي و مدى تأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية و من أهم المؤشرات القياسية المستخدمة لها الأداء الاقتصادي يتمثل بمعدلات النمو في الناتج القومي و حصة الفرد منها ، التبادل التجاري بالتصدير و الاستيراد السلع و الخدمات ، و الوضع المالي يقاس بحجم الديون و المساعدات الخارجية و نسبتها إلى الناتج و هي الإجمالي و حصة الفرد منها . (دوجلاس موسثيت ، 2000 : 167) .

– أنمـــاط الاستهـــلاك و الإنتـــاج : بما أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تقبل الاستهلاك المفرط و إنصاف الأجيال الحالية و المستقبلية و لأن أنماط الإنتاج و الاستهلاك تختلف من دولة لأخرى خصوصا بين دول الشمال و الجنوب ، و تمثل هذه الأنماط الأساليب المتبعة في طريقة الإنتاج و تأثيرها الكبير في استنزاف الموارد الطبيعية و استحواذ الأجيال الحالية على نصيب الأجيال القادمة ، وهي تشمل كذلك نمط و أسلوب الاستهلاك المفرط أو الفقر المتفشي في أوساط بعض الطبقات الاجتماعية ، ومدى تأثير ذلك على التنمية المستدامة .

و المؤشرات القياسية المستخدمة لها مدى كثافة مواد خام في الإنتاج ، حصة استهلاك الفرد من الطاقة ، كمية النفايات الصناعية و المنزلية و في كيفية إعادة تدويرها و النقل و المواصلات تقاس بالمساقة التي يقطعها كل فرد سنويا .
فيما يخص المؤشرات المؤسساتية يمكن ذكر المقاييس التالية : خطوط الهاتف الرئيسية لكل نسمة كون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة ، الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة (أحمد عبد الفتاح ناجي : 2013: 161– 162) .

– المـــــــــؤشرات البيئيـــــــة: تشمل ما يلي:

* الأراضـــــــي : تعتبر الأرض المصدر الأساسي لحياة الكائنات بما توفره من غذاء من خلال النشاط الزراعي و مصدر الأكسجين من خلال الغلاف النباتي و الغابات و هي أيضا مصدر للطاقة من خلال الثروات الطبيعية الموجودة في سطح و باطن الأرض ، مما يستوجب الحفاظ عليها كما و نوعا باحترام الأنظمة البيئية و حمايتها من التلوث و الاستنزاف ، ففي الواقع يلاحظ عدم وجود منهاج متكاملة للإدارة الأنظمة البيئية ، فالأراضي الزراعية تنحسر بمعدل 70 ميل مربع يوميا نتيجة سوء الاستعمال و إلى زيادة معدلات التصحر بسبب فقدان خصوبتها . ضف إلى ذلك أن الغابات معرضة للتدمير المستمر بسبب استغلال مادة الخشب ، وتمثل الغابات

رئة الحياة لكوكب الأرض دورها المهم في حفظ التوازن البيئي إذ يبلغ معدل التدمير السنوي بحدود 17 مليون هكتار (ضاري ناصر العجمي ، 1992 : 66) .
ومن المؤشرات القياسية المستخدمة في الزراعة، الغابات، و التصحر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1996).

*الميـــاه العذبـــــة: تعتبر مصدر حياة الكائنات على وجه الأرض مما يستلزم حماية الموارد المائية على اختلاف أوجهها من التلوث و التبذير في الاستهلاك نظرا لأهمية المياه الصالحة و ضرورتها للحياة البشرية ، فلا حياة و لا تنمية مستدامة بدونها ، لكونها عنصر حيوي لا يقد ر بثمن .و مؤشر قياسها في نوعية و كمية المياه (تقرير الأمم المتحدة الإنمائي) .

* البحـــار و المحيطات و المناطق الساحليـــة : تكتسي أهمية بالغة بهدف حماية السواحل من التلوث و ذلك للحفاظ على القدرة الإنتاجية للمصائد السمكية ، وعدم الإضرار بالنشاط السياحي و ما يقدمه لتحقيق التنمية المستدامة . و أهم مؤشراتها القياسية هي المناطق الساحلية و كمية الأسماك المنتجة .(تقرير الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1996) .

* التنـــوع الحيـــــوي: يعد من أهم عناصر التنمية المستدامة ، إذ يعتبر أساسيا لتأمين التنمية المستدامة ، وذلك بالحفاظ على التنوع البيولوجي و حياة الكائنات الموجودة في الطبيعة من الاستخدام المفرط و السيئ لأغراض التصنيع و الاستخدامات المختلفة ، و دورها في الحفاظ على توازنها في الطبيعة و المؤشر المستخدم لها نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض ، ومساحة المناطق المحمية (أحمد عبد الفتاح ناجي ، 2013 : 156).

* الغـــــلاف الجـــــوي: ونجد فيه التغيير الخارجي و ثقب الأوزون و نوعية الهواء لقياس تركيز الملوثات فيه و استهلاك المواد المستنفذة له ، و تحكمه اتفاقية فينا و بروتوكول مونويل ، ففي كل يوم يزداد تلوث الهواء نتيجة لانبعاث الغازات السامة و الأبخرة و الدخان الضار التي

تعرف باسم غاز الاحتباس الحراري نتيجة لزيادة حجم الازدحام في المدن بسبب توسع حجم الهجرة من الأرياف إلى المدن ، وسبب زيادة حجم النفايات و المخلفات التي تصاعد حجمها و تضاعف أخطارها بشكل مخيف و يلاحظ أن الدول الصناعية تمثل المصدر الأساسي للفضلات و النفايات ، فمدينة نيويورك على سبيل المثال يبلغ حجم نفاياتها ما يعادل حجم نفايات 25 دولة نامية ، إضافة إلى ذلك فهناك ما يسمى بالنفايات التقليدية و هي النفايات الصعبة السامة ، النووية ، الكيماوية و الصناعية الأخرى و التي لا يمكن التخلص منها بالطرق التقليدية البسيطة ، لذلك قامت الدول الصناعية بنقلها إلى الدول الفقيرة النامية التي تحولت إلى مزبلة لفضلات الدول الصناعية الكبرى (أحمد عبد الفتاح ناجي ، 2013: 153- 154) .

* التـــغير المـــناخـــي : تعتبر أهم قضية تستأثر اهتمام المجتمع الدولي لتأثيرها الحاسم في حياة الكائنات في هذا الكوكب و لعلاقتها على مظاهر الحياة فيه ، يعادل حجم خطورتها عالمية نووية شاملة و تحكمه اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي و بروتوكول كيوتو. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . تقرير التنمية البشرية لعام 1996) .

و بموجب معدلات التنمية المتصاعدة يتوقع حصول تفاقم هذه المشاكل زيادة انبعاث في الغازات المؤدية إلى حصول ارتفاع متصاعد لدرجة حرارة الأرض ، مما يولد فوضى مناخية تؤدي إلى مضاعفات بيئية نتيجة ذوبان القمم الجليدية و ارتفاع مستويات المياه و توسع البحار و المحيطات و تهديد معظم الموانئ العالمية و غرق الأودية الساحلية و تلوث مياه الأنهار حصول تغيرات مناخية تؤدي إلى تعرض مناطق كبيرة بالجفاف و الفيضانات و تأثير ذلك على الثروة الزراعية و الحيوانية و على مجمل الحياة في أغلب مناطق العالم سيكون نصيب الدول النامية من الإضرار في المقام الأول لضعف قدراتها و إمكانياتها الاقتصادية و التقنية .

سابعـــا : آليـــات و أدوات تجسيـد التنميـة المستدامـة :

في وقتنا الراهن يشكل التقنين على المستوى الدولي الأداة المثلى لتنظيم العلاقات بين الدول في مجال ترقية عالمية للتنمية المستدامة ،إلا أنه لا يمكن حصر أحكام القانون الدولي على وضع مبادئ الأساسية وقواعد السلوك فقط ، بل توسيعها بوضع إطارات التعاون قصد تمكين الدول من تحديد مصالحها المشتركة وبلورة فحوى السياسات المحلية التي تسعى إلى حماية هذه المصالح ،وبناءا على ذلك يمكن ترجمة هذه السياسات في قوانين والتزامات على المدى القصير ، وإلى تدابير تجارية وأدوات اقتصادية يتم إدراجها في اتفاقيات متعددة الأطراف على المدى المتوسط ، ثم تشجيع مبادرات الضبط الخاص على الصعيد الدولي على المدى الطويل .

1- الأدوات القـــــانونيـــــة : لم يظهر القانون الدولي للبيئة إلا في السنوات القليلة الأخيرة بالنظر لحداثة مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته ، إذ يعتبر تحولا حقيقيا في تفعيل حماية البيئة على المستوى الدولي ، وتعتبر المعاهدات الدولية من أهم أدوات القانون الدولي وهي (أحمد رشدي ، العدد 110 أكتوبر 1992 : 55) .

*** المعـاهدات الأحـــادية :** خلال النصف الأول من القرن العشرين كان طرح المشاكل المجموعات البشرية وحلها يتمان على المستوى المحلي أو الوطني ، وكان نمو التقنيات بطيئا وانعكاسات الأنشطة البشرية على البيئة ضعيفة جدا إلى درجة أن الأضرار التي يتسبب فيها مواطن دولة لا تعيق حق المواطنين الآخرين ، وأصبحت المعاهدات الدولية الأولى ضرورية حين اتضحت خطورة الانعكاسات –على البيئة – العابرة للأقاليم ، ففي المرحلة الأولى تناولت هذه المعاهدات مسألة الاتفاق على ممارسات مشتركة ترمي إما إلى حماية الموارد الحيوانية البحرية أو البرية ، وإما إلى توزيع عادل للاستفادة من مورد مشترك مثل اتفاقية سنة 1902م الخاصة بحماية الطيور المفيدة للزراعة ، واتفاقية سنة 1911م الخاصة بحماية أنواع عجول البحر المهددة بالانقراض ، ثم معاهدة سنة 1909م حول المياه الحدودية بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية .

*** المعاهدات الثنائية** :ازدادت المعاهدات الدولية الثنائية المتعلقة بحماية البيئة مواكبة للعولمة وللمشاكل البيئية ، خلال النصف الثاني من القرن العشرين أدت إلى تكاثر المعاهدات الدولية الخاصة بحماية البيئة والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تطوير القانون الدولي للبيئة ، الذي كان في البداية متعلق بتكريس القوانين الثنائية والتزام الدول بعدم الإضرار بالبيئة خارج أقاليمها و التعاون والإعلام المتبادل حول التلوث وأخطاره ، كتصريح ستوكهولم الخاص بالتلوث العابر للحدود الذي أولى عناية بالغة لهذه القوانين الثنائية ، من خلال تكامل وتوافق الممارسات الثنائية التقليدية مع الترتيبات المتعددة الأطراف .

*** المعاهدات المتعددة الأطراف** : تدعمت مقاربة المعاهدات المتعددة الأطراف التقليدية ابتداء من السبعينيات ، مرت عبر ثلاث مراحل متعاقبة ، ففي المرحلة الأولى تطورت هذه المقاربة بشكل عام لمواجهة المشاكل القطاعية لحماية البيئة إذ كانت تأثيراتها واضحة على المستوى المحلي (حماية البحار والمياه المقاربة والغلاف الجوي والحفاظ على النباتات والحيوانات المتوحشة) ، وقد تزايدت الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة . وفي المرحلة الثانية سجل الوعي بضرورة إقامة قوانين اعتراضية خاصة بالمواد التي تضر بالبيئة عبر مراحل وجودها (صناعة نقل تسويق ثم إتلاف) ، قفزة إضافية في تطوير القانون الدولي للبيئة ، غالبا ما تم على هذه الأصعدة واللجوء إلى صياغة مدونات حسن السلوك أو التوجيهات غير إلزامية بمشاركة الفروع الصناعية المعنية ، وكانت المرحلة الثالثة تتمثل في صياغة تشريع حقيقي ذي طابع وقائي لمعالجة المشاكل الشاملة مثل حماية طبقة الأوزون والحفاظ على التنوع البيولوجي ، ومقاومة الاحتباس الحراري ..... إلخ.

ويوجد على المستوى الدولي أكثر من تسع مئة أداة قانونية ومعاهدات ثنائية ومعاهدات متعددة الأطراف ، أو تصريحات اختيارية تتناول حصريا البيئة أو تشمل على تدابير تهدف إلى حمايتها ، وتشير كافة الاتفاقيات الجديدة التي تنص على إقامة مناطق التبادل الحر وإلى ضرورة حماية البيئة بل وتتوقع قوانين تعمل على تشجيعها ويمكن الإشارة إلى أهمها في شتى المجالات :

* في مجال تلوث البحار والمحيطات، الوسط البحري والموارد البحرية .

1946	الاتفاقية الدولية لحماية سمك الحوت –واشنطن –
1973	الاتفاقية للوقاية من تلوث السفن – ماريول –
1982	الاتفاقية الدولية حول قانون البحار – منتبقوباي –
1986	الاتفاقية الدولية للحفاظ على التونيات الأطلسية (ايكات) – ريودي جانيرو –
1993	الاتفاق الخاص باحترام الإجراءات الدولية المتعلقة بالحفاظ على موارد الصيد البحري وتسييرها من قبل سفن أعالي البحار ، تمت المصادقة عليه في نطاق مدونة السلوك الدولية من أجل صيد بحري مسؤول التابعة لمنظمة التغذية والزراعة .
1995	الاتفاق حول مخزونات الأسماك التي تنتقل في مختلف أنواع الأقاليم البحرية والأسماك المهاجرة الكبرى – نيويورك –

* في مجال المياه القارية :

1992	الاتفاقية حول حماية واستعمال مجاري المياه العابرة للحدود والبحيرات الدولية – هلستكي –
1994	الاتفاقية حول التعاون لحماية نهر الدانوب واستعماله الدائم – صوفيا –
1995	الاتفاقية حول التنمية المستديمة لحوض نهر ميكونغ – شيان راي –

* في مجال الغلاف الجوي :

1979	الاتفاقية حول التلوث الجوي العابر للحدود ذي المسافة البعيدة .
1985	الاتفاقية حول حماية طبقة الأوزون – فينا – (أدرجت مواد بروتوكول مونريال الخاص بالمنتجات التي تستنفذ طبقة الأوزون لسنة 1987 .)
1992	الاتفاقية – الإطار حول التغيرات المناخية – ريودي جانيرو – (أدرجت مواد برتوكول تقليص انبعاثات غاز الاحتباس الحراري الموقع بكيوتو سنة 1997) .

* في مجال التنوع البيولوجي :

1973	الاتفاقية حول التجارة الدولية لأنواع النباتات والحيوانات المتوحشة المهددة بالإنقراص – واشنطن –
1979	الاتفاقية حول الأنواع المهاجرة التي تنتمي إلى الحيوانات المتوحشة – بون –
1983	الالتزام الدولي حول الموارد الوراثية للنباتات ، المصادق عليه برعاية منظمة التغذية والزراعة – روما –.
1992	الاتفاقية حول التنوع البيولوجي – ريودي جانيرو– .

* في مجال حماية التربة و المناظر الطبيعية و الأنظمة البيئية المهددة :

1959	المعاهدة حول حماية القطب الجنوبي – واشنطن –.
1951	الاتفاقية حول المستنقعات ذات الأهمية الدولية بخاصة سكن الطيور المائية – رامسار–
1994	الاتفاقية حول مقاومة التصحر – باريس –

* في مجال المواد الكيميائية :

1985	مدونة السلوك الدولية حول توزيع المبيدات واستعمالها برعاية منظمة التغذية والزراعة – روما –.
1998	الاتفاقية حول طرق الاعلام والتراضي الضروريين في حالة مواد كيميائية خطيرة محل تجارة دولية – روتردام –.

* في مجال النفايات :

1989	الاتفاقية حول الرقابة على حركة النفايات العابرة للحدود وإتلافها – بال –.
1991	الاتفاقية جول خطر الاستيراد وحول الرقابة على حركة النفايات الخطيرة العابرة للحدود وحول تسييرها في إفريقيا – باماكو –
1992	الاتفاق الجهوي الخاص بحركة النفايات الخطيرة العابرة للحدود – باناما –

* في مجال الأخطار الصناعية النووية :

1992	الاتفاقية حول تأثيرات الحوادث الصناعية على المناطق الحدودية – هلسنكي –.
1994	الاتفاقية حول الأمن النووي – فينا – .

2- مراحـــــل التقنيـــــن الدولـــي للتنميـة المستدامـة :

يعرف القانون الدولي المتعلق بالتنمية المستدامة تطورا متواصلا ، تجسد في محطتين من أجل التوجه نحو تجسيد قواعد دولية تضمن الحق في البيئة والحق في التنمية المستدامة .(محمد فايز بوشدوب ، 2002 :45)

- المـرحلـــــة الأولـــى : الحـــق فـــي البيئـــــة :

أكدت الندوة الأولى للأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة في ستوكهولم سنة 1972م ، على وجود حقل خاص من القانون الدولي يهتم بالبيئة ووضعت نصوص أساسية مثل خطة العمل وتصريح ستوكهولم ، التي حددت التوجهات الكبرى إذ يعتبر هذا التصريح قاعدة الحق في البيئة – بيئة نوعية – حق ارتقى إلى صف حق من حقوق الإنسان ويستعرض في ستة وعشرين مبدأ حدود استغلال البيئة .

كما أبدى عدد من البلدان تحفظات حول هذا النص ، اذ اعتبرت بعض البلدان النامية نفسها غير معنية بهذا النص ،إذ أنها اعتقدت أن التلوث حصيلة الأنشطة الصناعية المتطورة ، وخشي البعض أن يكون تمويل حماية البيئة على حساب التنمية ، وتغيرت الوضعية تدريجيا إذ أخذت الدول النامية تنظر بعين الاعتبار إلى الرهانات الاقتصادية والسياسية الكبرى للبيئة ، ومن ناحية أخرى أعطت دعوة التعاون التي أعلنت عنها الدول المصنعة في ظل الأزمة الدولية – أزمة المديونية – قدرة تفاوضية معينة للدول النامية ، حينها انفتح القانون الدولي للبيئة أكثر فأكثر على قضايا التنمية ، ومع نهاية الثمانينات عمل الاتحاد الدولي من أجل الحفاظ على الطبيعة على إقامة حلف من أجل البيئة والتنمية ، وتمت صياغة هذا الحلف سنة 1994م وهو يوجه لتقنين شامل للأحكام العرفية في إطار منظمة الأمم المتحدة .

مقطع من تصريح ستوكهولم : المبدأ الأول :" للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشة مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة ورفاهية ، وله واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية ."

المرحلة الثانية : إلى الحق في التنمية المستدامة .

ابتداء من ندوة ريو لسنة 1992م شرعت النصوص الدولية الهامة تدرج مفهوم التنمية المستدامة بصورة شبه مطلقة ، ويمكن اعتبار المبادئ السابعة والعشرين لتصريح ريو والأربعين فصل لمفكرة 21 نصوصا مرجعية فسحت المجال للسياسات الدولية الخاصة بالتنمية المستديمة ، وكرست ندوة ريو المبادئ المعلنة بستوكهولم إذ تحولت إلى قوانين عرفية بشكل خاص ، والالتزام بتقييم أثار الأنشطة المضرة بالبيئة – دراسات تتعلق بالمخلفات – ومبدأ مسؤولية الضرر البيئي (قوانين تتيح لضحايا الآثار الايكولوجية الحصول على حق التعويض) إلا أن النصوص التي تمت صياغتها بريو تجاوزت هذا الوضع ، وتميل إلى مبدأ الاحتراز وتحدد الالتزام بإخطار الدول الأخرى بكل وضعية خطيرة .(كارثة طبيعية أو أي وضعية طارئة يمنك أن تتسبب في عواقب وخيمة ومفاجئة على البيئة) وإبلاغها بالأنشطة المضرة بالبيئة .

مقطع من تصريح ريو : " تأكيدا لتصريح الأمم المتحدة حول البيئة المصادق عليه بستوكهولم ، وسعيا وراء تحقيق توسيعه ، تعلن ندوة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية مايلي : المبدأ الأول : يحتل البشر مركز اهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولهم الحق في حياة سليمة ومنتجة في انسجام مع الطبيعة ".

ومنذ ندوة ريو تبلورت الاستراتيجيات الدولية لحماية البيئة ، تتضمن أدوات اقتصادية وتجارية لتحقيقها ، وتتمثل هذه الأخيرة في اللجوء إلى : الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة فيما يخص استعمال أدوات السياسة التجارية ومن ناحية أخرى اللجوء في إطار المفاوضات التي تخص أدوات مثل الرسوم و الاعتمادات وأسواق الخضراء .

ونظرا لتسارع إتلاف الغابات الاستوائية تجاوز نسبة 0,8% سنويا من جهة ولأن الإجراءات المتخذة أثناء ندوة ريو لحماية الغابات ليست سوى مجموعة من المبادئ العامة غير إلزامية من جهة أخرى اقترح الصندوق العالمي للطبيعة في خريف 1992م إقامة مجلس لحسن تسيير الغابات وتأسيس المجلس في أكتوبر 1993م من قبل جمعية تضم 130 مشاركا قدموا من 25 بلدا ويتألف من أعضاء يمثلون المنظمات غير الحكومية و الشعوب الأصلية وفروع الصناعة والتوزيع في قطاع الغابات .

ثم وضعت اللجنة المديرة قائمة المبادئ والمقاييس التي صادق عليها الأعضاء المؤسسون والقابلة للتطبيق في كافة الغابات ن التي تقع في المناطق المدارية والمعتدلة والشمالية التي تستعمل لإنتاج الخشب . خلال سنة 1995م كسف تقرير منظمة التغذية والزراعة عن حصيلة مقلقة للمخزون العالمي للأسماك ، وقد دعت منظمة التغذية والزراعة المجموعة الدولية إلى المصادقة على مدونة سلوك من أجل صيد مسئول ، وفي هذا الصدد تم اقتراح إقامة مجلس حسن تسيير المسمكات تتمثل مهمته في تحديد مقاييس التسيير الدائم التي تنطبق على المسمكات وانتقاء التنظيمات المؤهلة لإشهاد المسمكات التي تحترم هذه المقاييس .

* مقاييس إيزو /14,000 : خلافا لهذه المقاربة تفضل الدول والمنظمات الدولية المقاربة التي طورتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (إيزو) التي اكبت حديثا على رسم المقاييس الدولية الخاصة بالمسائل البيئية والتي جمعت تحت اسم جدول إيزو 14,000 ، تعتبر ايزو 14,000 ردا على الضغوط التي تمارسها فئة متنامية من المستهلكين يرغبون في الاستفادة من نوعية المنتجات (نوعية ايكولوجية) دون دفع تكاليفها .

تمكن هذه الأداة المؤسسات من مراعاة التشريعيات الوطنية الخاصة بحماية البيئة ومن تحسين مردوديتها الايكولوجية ، وتنطبق مقاييس إيزو 14,000حصريا على أنساق تقييم الإجراءات ولا تفرض على المنتجين أي مردودية ايكولوجية أعلى من الحد الأدنى المطلوب .

(Gendron charl ,2004 :347)

وقد اقترحت بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف في مجال البيئة أدوات استعملت في ذلك الوقت بشكل حصري في إطار وطني للحث على تحسين استدخال المؤثرات البيئية الخارجية على الصعيد الدولي ، وقد غدت فكرة إدراج الأدوات الاقتصادية البحتة في الاتفاقيات المتعددة الأطراف (حول البيئة) المناقشات بين الأطراف المعنية بالاتفاقية (حول التغيرات المناخية) وفي هذا الصدد هناك اقتراحا : الأول ذو اتجاه تدخلي يفضل الرسوم على البيئة كوسيلة للحث على مقاومة الاحتباس الحراري على المستوى الدولي ، في هذا الصدد أيد الاتحاد الأوروبي هذا الاقتراح خلال المناقشات التحضيرية لصياغة بروتوكول كيوتو .

أما الاقتراح الثاني فقد دافعت عنه الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى ، ويعني تنظيم سوق حقيقية للأملاك البيئية وقد انتصر الاقتراح الثاني ، وبالتالي التوجه نحو سوق عالمية للهواء .
وعليه تم التفاهم على فرض آلية دولية لتبادل حقوق الانبعاث نفسها وأصبحت الوسيلة المركزية لبروتوكول كيوتو الذي تمت المصادقة عليه خلال شهر ديسمبر 1997م وتمثل هدفه في تقليص انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بنسبة 5,2 % في الدول المتطورة مابين 2008/ 2012 قياسا إلى مستوى الانبعاث لسنة 1990م . (محمد فايز بوشدوب ،2002 :143) .
غير أن الأطراف المعنية لم تتفق على تحديد دقيق للقواعد المنظمة لتبادل رخص الانبعاثات القابلة للتفاوض .

3- الأطراف المشتركة في تنفيذ التنمية المستدامة :

1 – الـــــدولـــــة : بما أن الدولة هي الطرف الأساسي المعني مباشرة بوضع سياسات ووضع البرامج وتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية في أي دولة من دول العالم (كالفرت، بيتر ، سوزان كالفرت،2002 :56) إلا أن الكثير من الدول أظهرت تطبيقات مختلفة سواء في السياسات الوطنية أو السياسات الدولية للتنمية المستدامة ، فلقد كانت ندوة ريو بمثابة تعبير سياسي هام على إدارة الدول في رفع التنمية المستدامة للقرن الحادي والعشرين وتبنيها كشعار تنفيذي ن والتي كانت

الدول ممثلة فيها رسميا برؤساء دولها أو رؤساء حكوماتها والتي أقرت على وجود علاقة بين البيئة والتنمية .

كما قبلت الدول الموقعة عدة التزامات تبنتها مذكرة القرن 21 ، لكن تباينت تطبيقاتها حسب الحالات ويرجع سبب هذا التباين لتفاوت قدرات الدول للوسائل المادية التي تمتلكها ، ومستوي تطورها وقدرات مؤسساتها ، ويعبر هذا التباين عن تأثير جماعات ضغط متنوعة صناعية واجتماعية وبيئية ، تحاول فرض تصوراتها في إعداد السياسات العمومية للدولة ن فهناك دول استحدثت وزارة خاصة تكون مسئولة بشكل مباشر عن مواضيع التنمية المستدامة ومراقبة وتقييم نشاطات مختلف الدوائر الحكومية الأخرى المرتبطة بالتنمية المستدامة ، وعليه فإن إيجاد حلول للمشاكل يرجع إلى المستوى الدولي ويتطلب تنسيقا للسياسات العمومية أو لتصرفات الأطراف الفاعلة ولا يكون هذا التنسيق خاضعا لقواعد قانونية فقط ، بل يخضع لمؤسسات دولية ينبغي تدعيمها أو إنشاؤها لهذا الغرض ، كالحرص على حسن تسيير النفايات وإجبار المؤسسات الصناعية على احترام جملة القوانين ، الهدف منها حماية البيئة ، تحسين وتقديم الخدمات الاجتماعية بإنصاف بين المواطنين ، ترشيد النفقات العمومية ... الخ . كما تقدم هذه الدول تقارير دورية عن النتائج المحققة ميدانيا أمام المجتمع الدولي من خلال الندوات و المؤتمرات والقمم .

2 – المـــــؤسســـــات الـــــدوليـــة:

* التنمية المستدامة في نظام الأمم المتحدة : جاءت ندوة ستوكهولم في 05 جوان 1972م انبثقت من الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة فرعية هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)

مهمتها تشجيع النشاطات التي تصب في صالح البيئة ، وفي تطبيق برنامج العمل المحدد في ندوة ستوكهولم قامت منظمة الأمم المتحدة انطلاقا من برنامج الأمم المتحدة وما لعبته من دور في بلورة العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية حماية المياه الإقليمية أو بروتوكول مونريال حول طبقة الأوزون ، اتفاقيات بال حول حركة النفايات السامة ، وكان لهذه الهيئة منذ 1972م دورا فعالا في عقد العديد من الندوات كالندوات حول التنوع البيولوجي إلا أنها لم تتمكن من فرض

نفسها كهيئة مركزية لندوة ريو ، وكان برنامجها موضوع خلاف مع هيئات عليا أخرى مما أدى إلى فقدان مصداقيتها .

إلى أن طرحت مسألة ضرورة إعادة تنظيم جذري لهندسة مؤسسات التنمية المستدامة داخل منظمة الأمم المتحدة ، واقترحت فكرة استثنائية فوقية ، أي منظمة عالمية للبيئة كنوع من الدعامة لمنظمة التجارة العالمية (OMC) ، ولهذا الغرض فقد أنشئت لجنة التنمية المستدامة ، البنك العالمي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و المنظمة العالمية للبيئة .... الخ.

* **لجنة التنمية المستدامة** : لقد لعبت لجنة التنمية المستدامة دورا هاما جدا منذ تأسيسها ، وذلك بإرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو ، أسندت إليها مهام ضمان تقييم تطبيق أجندة (21) وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات في كافة المجالات ، وقد ركزت اللجنة على بعض المواضيع ذات الأولوية . (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A / 51/ 950 : تجديد الأمم المتحدة : برنامج للإصلاح : 14 جويلية 1997).

* معـــايـــير ديمـــــــومة التنميـــة.
* مصادر التمويل وآلياته.
* التربية ، العلوم وتحويل التكنولوجيا الملائمة للبيئة .
* الهياكل المقررة ودور الأطراف الفاعلة في ميدان البيئة .

سمحت لجنة التنمية المستدامة بخلق مجال للمناقشات لتمثيلها بشكل واسع في منظمات حكومية ومؤسسات اقتصادية عديدة .

ومن بين أهم النتائج التي خرج بها المؤتمر العالمي للتنمية المنعقد في جوهانسبورغ ، هي التركيز على أهم المواضيع التي تحقق التنمية المستدامة (الطاقة ، المياه ، الصحة ، الزراعة ، التنوع البيولوجي). وطالب المؤتمر بتركيز الجهود في هذه المجالات الخمس ضمن منهج دولي متماسك ، ضمن أهداف واسعة ومتطورة لتحقيق التنمية المستدامة ، واتخاذ إجراءات عملية ملموسة لحصول التكامل بين أركان التنمية المستدامة المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة .

*** المنظمات الاقتصادية والدولية من أجل التنمية المستدامة :**

لقد تعددت الأطراف العالمية من أجل تدعيم مشروع التنمية المستدامة على الصعيد الدولي كمنظمة التعاون والبيئة التي تسعى من خلال النتائج المتوصل إليها من طرف فريق من الخبراء الذي اقترح أن تكون التنمية المستدامة هي المبدأ الموجه لأعمالها ، فإن التعديل المقترح من الأمانة ليس مجرد يقظة سياسية لمؤسسة قلقة على مستقبلها فحسب ، بل هو تعبير عن انشغالات المؤسسات الكبرى للصناعة لتحقيق تجانس في السياسات الاقتصادية الرامية إلى توجيه العولمة الاقتصادية ، وكغيرها من المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف ، فإن أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ترى في التنمية المستدامة وسيلة لإعطاء مؤسساتها الشرعية من جديد وتحضر المفاوضات الاقتصادية للجيل القادم ، فإن المنظمات الاقتصادية الدولية في مقدمتها البنك العالمي (SAMUELSON NARDHAUS ; 2000 :45) . اقترحت أن تجعل من التنمية المستدامة مبدأ لإعادة تنظيم نشاطاتها ، وكانت محاولاتها في إعادة التوحيد محل نقد شديد خصوصا على مستوى الأوساط الايكولوجية والطريقة التي يتم بموجبها معالجة القضايا البيئية كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، كما قامت منظمة التجارة العالمية في عام 1997م بالمصادقة على اتفاق مراكش ، وإنشاء جهاز مختص بموضوع البيئة جهاز لجنة التجارة والبيئة ، في حين أن أمانة الـ GATT أهملت هذا النشاط .

إن منظمة التجارة العالمية التي أوجدت لضبط التبادل السلعي قد اصطدمت في الواقع بمسألة الترابط بين طرف تنفيذ أجندة (21) وبين النظام التجاري المتعدد الأطراف لأن السياسات البيئية أصبحت تدريجيا مصدر للخلافات التجارية .

*** المنظمة العالمية للبيئة :** جعلت ندوة ريو من موضوع التنمية المستدامة مشروعا دوليا يستوجب التعرف إلى المجال العام للممتلكات المشتركة ويتم من خلاله تحديد وترتيب الأولويات ، من طرف مفاوضي مختلف الهيئات الدولية . ثم إن المنظمات الدولية تتعزز بكفاءة المسؤوليات

المتنوعة بخصوص التنمية المستدامة ، إن إنشاء هيئة وحيدة متعددة الأطراف والتي تتكفل بالمسائل العالمية المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة يمكن لها أن تسمح بتشجيع وإقامة المعايير العالمية التي تسمح برفع التحدي في مجال الأحكام التي تطرحها القواعد التجارية العالمية والضغوطات التنافسية . وقد طالبت عدة حكومات بإنشاء منظمة عالمية للبيئة ، حيث يكون فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عنصرها الأساسي يمكنه أن يلعب دورا مساندا للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ، وفي تنسيق الأدوات الاقتصادية والمالية .

(إعلان مالو الوزاري الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية / المنتدى البيئي الوزاري العالمي في : 31 ماي 2000 ، المقرر د إ – 1/6 المؤرخ في 31 ماي 2000 .) .

خـــــــــلاصـــــــة :

نستخلص أن مفهوم التنمية المستدامة يعرف تسارعا واضحا منذ ظهوره ، وهذا أمام التأكيد على عدم تجدد الموارد الطبيعية التي تستنزف وتستنفذ حتما نظرا للاستهلاك الواسع المفرط لها ، وبسبب التبذير والتمتع الزائد بمنافع الحضارة وتطور المعارف العلمية والتكنولوجية الحديثة ، وكذا نظرة الإنسان للسعي المتواصل نحو التقدم الذي أساء لخاصيات التوازن البيئي ، إذ وجد الإنسان نفسه أمام خيارات صعبة ومعقدة فهذا الوعي بالأضرار بلور مفهوم جديد للتنمية أطلق عليه اسم التنمية المستدامة ، التي تعزز إرادة الإنسان يوما بعد يوم لإيجاد الحلول المناسبة لتطوير الحياة ودفعها نحو التقدم ، وبالتالي تحقيق تنمية قابلة للاستمرار والتواصل لا تتعارض مع خاصيات التوازن البيئي للكون ، مع عقلنة استهلاك الموارد الطبيعية دون أن يحصل إضرار بمصالح الأجيال القادمة وبلوغ الضوابط التنموية ، بمختلف أبعادها وفق مسار إنمائي يكون الإنسان محوره وجوهره ، وهذا ما أدى بضرورة الاهتمام بفهم الظاهرة التنمية المستدامة ومعرفة مؤشراتها .

تمـــــهيـــــــد :

بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي في الوطن العربي والتحديات التي يواجهها بصفة عامة والتحديات التي تواجهها الجزائر بصفة خاصة ، بات من الضروري المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في إطار مختلف السياسات التي تنتهجها الجزائر سعيا وراء تطبيق أهداف الألفية ، من خلال أهم الورشات التي تتضمن المشاريع المنجزة والأخرى في طريق الانجاز وهذا على جميع الأصعدة ، وفق إستراتيجية ترمي إلى تحقيق أهداف الألفية و التي تصب في إستراتيجية طويلة المدى سعيا وراء تحقيق التنمية المستدامة .

إن دراسة التجربة الجزائرية يستدعي الوقوف على إنجازاتها والصعوبات التي واجهتها من أجل تثمين الايجابيات ومعالجة السلبيات ، ومواجهة الصعوبات ، وقد ركزنا في هذا الفصل على الدور المهم الذي تلعبه كل من الدولة ،منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية من اجل تحقيق أهداف الألفية لتحقيق التنمية المستدامة ، ثم تطرقنا إلى الصعوبات الجوهرية التي تكبح عجلة التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية ، وصولا إلى التحديات الكبرى لتحقيق أهداف الكبرى للألفي الثالثة وانجازات الجزائر على مختلف الأصعدة

أولا : دور الـــدولـــــة فـــــــي التنميـــــة المستدامـــــة :

تعتبر الدولة أهم فاعل من فواعل التنمية المستدامة ، وبما أن الدولة هي التي تقرر وتضع السياسات والقوانين التي تضبط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن بين الأدوار المنوطة بالدولة في مجال التنمية المستدامة نجد : (سقني فاكية ، 2009 :74)

- **تعزيـــز البنـــاء الاجتماعـــي** : من خلال حزمة من السياسات الاجتماعية أهمها :

* حماية الفقراء عن طريق تأمين شبكات الأمان الاجتماعي المناسبة القادرة على احتواء الآثار السلبية لعملية الخصخصة والتكيف الاقتصادي وما يؤديان إليه من تجميد للأجور ، وإلغاء لدعم الأسعار وتخفيف الإنفاق على التعليم والصحة والصرف الصحي والماء والكهرباء .

* ايلاء الأولوية للعمالة وإصلاح سوق العمل وتأمين الحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم ومعالجة البطالة ووضع السياسات التعليمية ، وبرامج التدريب وإعادة التدريب ، ورفع مستويات مهارة العمال .

* حماية البيئة هو رد فعل طبيعي للتدهور البيئي بما يجبر الدولة على صياغة برنامج قومي دائم لحماية البيئة ، يركز الاهتمام على قضايا التنوع الحيوي والحفاظ على البيئة والاستخدام الملائم للموارد الهامة وضمان استخدام الموارد الطبيعية إزاء الاستغلال غير الرشيد ، إذ لابد من وضع خطة بيئية وطنية ووضع معايير وآلية بيئية مناسبة للحيلولة دون التدهور البيئي فمثلا تدخل الدولة لإلزام الملوثين على تحمل تكاليف الحد من التلوث ، سواء بفرض ضريبة على التلوث أو منع إعانة لمنتجي السلع الملوثة للبيئة .

هذا بالإضافة إلى دورها في تشجيع التنوع الثقافي والحضاري والانسجام الاجتماعي ، وكذا دورها في المجال التكنولوجي .

وبما أن للتنمية المستدامة أبعاد ثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فهي تفترض أن مسؤولية الدولة تنحصر في التأكيد من إحداثها والبحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأبعاد الثلاثة ، خاصة عملية تحقيق النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات العامة وحماية البيئة وتطبيق الأمن .

ثانيـــــا : دور الرقـــابي للمنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة : (ONG)

زاد الطلب الاجتماعي على التنمية المستدامة مع ظهور المنظمات غير الحكومية مثل السلام الأخضر GRENNPQCE الصندوق الدولي للطبيعة (wwf) أو أصدقاء الأرض FRIENDS OF EARTH لقد أدركت هذه المنظمات مدى هشاشة توازن البيئات الطبيعية ، فحاولت مؤخرا تعديل قواعد العمل الدولية الجاري العمل بها في الدول والمؤسسات الدولية ، شكلت هذه المنظمات جماعات ضغط لا يستهان بها على سبيل المثال فإن الصندوق الدولي للطبيعة يضم مليون منخرط في الولايات المتحدة الأمريكية و 4,7 مليون موزعين على مئات البلدان .

وبلغت نشاطات أحزاب الخضر المطالبة ليس بالدفاع عن البيئة فقط بل امتد نشاطها ليشمل تطبيق سياسات مستلهمة من مفاهيم التنمية المستدامة ، تم إنشاء هذه الأحزاب أولا في الدول الأوروبية ثم انتشرت في باقي الدول الجنوب ، وتعمل هذه الأحزاب كذلك على نشر الوعي بالمشاكل والتجنيد لصالح المحافظة على البيئة ، وعلى غرار المنظمات غير الحكومية فإن أغلبية أحزاب الخضر انتقلت من إدانة النظام الرأسمالي إلى مواقف أكثر إصلاحية ، البعض منها أبدى موافقته في أن يكون ممثلا في تشكيلة الحكومات ، أما النقابات فلقد أصبحت نقابات العمال طرفا في ترجمة الطلب الاجتماعي للبيئة على المستوى السياسي ، مساهمة بذلك في نشر مبادئ التنمية المستدامة باتجاه مجالات جديدة ، وتعتبر معاهدة مارس 1992م للكونفيدرالية الدولية للنفايات الحرة في صالح أهداف التنمية البيئية . (إبراهيم سليمان ، 2000 : 111) .

إن للمنظمات غير الحكومية ذات الطابع المحلي أو ذات الطابع الدولي ، دور مهم في تشكيل وعي بيئي بخصوص التنمية المستدامة وقد أنجزت عملا هاما في مجال التوعية حول المشاكل البيئية ، وساهمت بصورة فعالة في إعداد كبريات الندوات الدولية ، كمثال على ذلك شبكة عمل المناخ (RAC) التي تتابع تنفيذ إجراءات بروتوكول كيوتو حول التغير المناخي وتقديم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري ، آليات اقتصادية ومالية .

وإذا تم دمج المجتمع المدني المنظم ضمن السلطة الدولية يدل على ثلاث تطورات جوهرية في بناء المنظمات غير الحكومية .

أولا : إن وجود المنظمات غير الحكومية المحترفة التي أصبح لها القدرة على التحليل والتفكير والاقتراح بعدما كانت في السابق مهمتها تنحصر على برامج المحافظة على الطبيعة ، وأصبحت تهتم بالمسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة ، ومن بين هذه المنظمات نجد المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية (CIEL) والمؤسسة من أجل التنمية للدولة والقانون (FIELD) المختص في مجال القانون الدولي للبيئة والتي تقدم خبرة ذات مستوى عالي ، مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة .

ثانيا : لقد باتت قواعد التسيير المؤسسات الدولية منفتحة على المنظمات غير الحكومية ، ويلاحظ بالخصوص الانفتاح التدريجي لكبريات لمنظمات الاقتصادية الدولية على المجتمع المدني من أجل تدعيم الحوار ، أين قام عدد من هذه المنظمات بإنشاء منظمات غير حكومية مثل المركز العالمي للتجارة والتنمية المستدامة ، يترأسها مدير سابق لبرامج الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة الذي يقوم بالتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمة الحكومية للتجارة .

ثالثا : أصبحت مواقف المنظمات غير الحكومية أكثر دقة اليوم عما كانت عليه في السابق ، حيث انتقلت من موقف الاحتجاج إلى موقف فعال ، خصوصا داخل المنتظم الأممي الذي نسجت معه علاقات متينة منذ ندوة ستوكهولم ، ولم يعد الأمر يتعلق بإدانة و رفض العولمة والتلوث ..... الخ ، بل تطورت إلى اقتراح حلول مقبولة والبحث عن تسوية بالتراضي وإيجاد أرضية للتفاهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل المعضلات الدولية .

كما تعتبر منظمات المجتمع المدني هي المسئولة عن ربط الأفراد بالمجال العام بالدولة من خلال تمثيل مصالحهم ، وتنظيم مشاركاتهم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتأثير في السياسات العامة .(سقني فاكية ، 2009 :78) .

فالمجتمع المدني يوفر للأفراد آلية المشاركة والتعبير عن أرائهم ، فدوره مهم في تربية وتوعية المواطنين .

ثالثا : دور المؤسسات الاقتصادية في التنمية المستدامة :

إن ما يميز الوضع على المستوى العالمي في مجال التنمية المستدامة هو غياب الربط بين السياسات التنموية والسياسات البيئية والاجتماعية ، إذ يلاحظ وجود فجوات عميقة بين السياسات التنموية والسياسات البيئية والاجتماعية المتبعة من طرف الدول .

ومن بين ما ترتب على ذلك أن ظهرت آراء تنادي بوقف التنمية أو تغيير اتجاهها تفاديا للإضرار البيئي وتحقيقا للعدالة الاجتماعية ، وعلى الرغم من ذلك فإنه مما لا جدال فيه هو أنه لا يمكن إيقاف التنمية من أجل تحقيق السلامة البيئية والعدالة الاجتماعية ، كما أنه لا يمكن الاستمرار بالتنمية دون مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الاقتصادية ، وبالتالي بات من الضروري العمل على التوفيق بين التنمية والبيئة والمجتمع .

إن هذا الوضع ليس وليد العصر الحالي بل هو ما امتازت به الأنشطة الاقتصادية في كل الحضارات التي مرت بها البشرية ، فموضوع الاهتمام بالبيئة والمجتمع وترقيتهما يعدا من الموضوعات المهمة والأساسية والمرتبطة بتصرفات الإنسان وتعامله مع الغير وهذا على مر العصور ، نتيجة لذلك أصبحت ضرورة التوفيق بين المسائل التنموية والمسائل البيئية والاجتماعية هاجسا يلاحق البشرية جمعاء ، فكيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والإضرار البيئي وبالحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، أصبح من المتطلبات التي يجب مراعاتها عند رسم السياسات التنموية للدول .

وأصبح التفكير في الحلول اللازمة للمشاكل البيئية والاجتماعية عند إقامة المشاريع الاقتصادية والسهر والسعي الدائم على تطبيقها من طرف هذه المشاريع ضرورة ملحة تلتزم بها كل الدول والحكومات ، وكذلك المؤسسات الاقتصادية ، وهذا نظرا لأن تفاقم الوضع في المجال البيئي هو نتاج للتطور الاقتصادي الحديث والذي أدى إلى ظهور تكتلات في شكل مؤسسات اقتصادية . هذه الأخيرة أدت إلى ظهور ظواهر متفاوتة التدهور البيئي والتي هي نتيجة أنشطة هذه

المؤسسات الاقتصادية والناجمة عن التصنيع المكثف والاستعمال اللامحدود للموارد الطبيعية المحدودة والاعتماد اللامتناهي على التطورات التكنولوجية المتسارعة. إن قيام المؤسسات الاقتصادية بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية من جهة وغياب وعدم الالتزام بمعايير الحفاظ على البيئة من جهة أخرى هو الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة التلوث وما ترتب عنها من آثار على المجتمع بصفة عامة . (العايب عبد الرحمان ، 2010 : 44)

ولقد سمح بروز مفهوم التنمية المستدامة بتحقيق توفيق بين السياسات الاجتماعية والبيئية ومستويات النمو الاقتصادي في آن واحد دون التفريط في أي واحد منهما ، ويكون ذلك بتبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ التنمية المستدامة في الإدارة و التسيير وفي هذا المجال فان الأجندة 21 المنبثقة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992م والذي اعتمده زعماء أكثر من مئة بلد قد وصف المؤسسات بأنها تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلدان انطلاقا من مبدأ أن هذه المؤسسات مهما كان شكلها أو حجمها أو طبيعة نشاطها أو مكان تواجدها تتحمل المسؤولية عن الأثر البيئي للنشاط الذي يمارسه .(العايب عبد الرحمان ، 2010 ، 46)

وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية أصبحت هذه الأخيرة شريكة في التنمية المستدامة حيث انه بالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية .

ومن هذا المنطلق فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارتها وجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على المجتمع الذي تنشط في وسطه وهذا بعيدا عن الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين والتشريعات كحماية للبيئة والحفاظ على المحيط من خلال إدارة النفايات والتقليل من الانبعاث من غبار وغازات وتوفير الصحة والسلامة للعمال وللمجتمع المحلي الذي تنشط فيه فانه يتحتم على

هذه المؤسسات أن تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية الحياة للمجتمع المحلي و للعاملين وكذلك للمجتمع بصفة عامة .

ويعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسسات الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة وذلك أن هده المسؤولية يراها البعض على أنها التطبيق العلمي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة .، وتعرف أيضا على أنها" مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في تسييرها ، وفي إدارة علاقاتها مع الأطراف ذات المصلحة والغاية ، من ذلك هو إشباع رغباتهم وبالتالي يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تختلف عن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

(العايب عبد الرحمان ، بقة الشريف،2008 :6)

إن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سير المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر ويسمح لها مع مرور الزمن الحصول على اثأر ايجابية تسمح بتحقيق وتلبية واستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي .

بما أن بعض المؤسسات تسعى إلى الاهتمام وتطبيق التنمية المستدامة وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب ويكون ذلك بالمحاولة بالاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية وعدم اللجوء إلى الاستدانة الفائقة عن اللزوم أو الاعتماد على التمويل الذاتي بتطبيق سياسة التنمية المستدامة تهتم المؤسسة باستدامتها وكذلك باستدامة المؤسسات التي تنشط معها في محيطها ومن بين العوامل التي يجب على المؤسسة الاهتمام بها و بالتالي من شانها أن تحقق لها بقائها نجد الاقتصاد في استهلاك الطاقة وللموارد الطبيعية وكذا التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات وتطلعات المجتمع والأداء البيئي و الاجتماعي .

ثم إن الدور الاجتماعي للمؤسسة يجبرها على إن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية والمساهمة في الحياة الاجتماعية ونتيجة للطلب المتزايد فان المؤسسات يجب أن تعقد علاقات وطيدة بين كل

الفاعلين المحليين بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية فهي مطالبة بتحسين مستوى المعيشة ويلعب دور ديناميكي في حياة المجتمع ويكون ذلك بالتكوين والاندماج المهني فهي بذلك مكان للاندماج الاجتماعي (العايب عبد الرحمان ، بقة الشريف ، 2008 : 8-11) .

رابعا : الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر :

من أهم الصعوبات التي تطبيق التنمية المستدامة في الجزائر أو بلوغ أهداف الألفية الثالثة صعوبات اقتصادية واجتماعية وبيئية .

أ **– صعوبات على المستوى الاقتصادي :** من أهمها مايلي :

1– ضعف معدل النمو الاقتصادي : يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي ، الذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج و المداخيل وثروة الأمة ، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو، فالاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار النفط وتغيرات المحيط الدولي ،ضف إلى ذلك زيادة حد حجم التضخم وارتفاع نسبة البطالة ، وارتفاع المديونية ونقص العملات الأجنبية إذ عمدت الجزائر إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية نحو توجيه الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق من خلال الإجراءات التالية .

. (BEN BITOUR AHMED ,1998 :77 -78)

* تشجيع المؤسسات الوطنية على التصدير باعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة ، وبالتالي الاستفادة مباشرة من عائدات التصدير في تغطية وارداتها .

* منح المؤسسة العمومية الاستقلالية وتحريرها ، وإخضاعها مباشرة للقانون التجاري .

* فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال قانون الاستثمار الجديد .

* استحداث قانون جديد للشركات ذات الرأس المال المختلط باعتبار هذه الشركات أداة لجلب رؤوس الأموال .

* تحرير نظام الأسعار الذي يرتكز على قواعد السوق .

رافقت هذه الإجراءات بجملة من الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي والمتمثل في تحرير التجارة الخارجية ، وتدعيم الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية ، وكذا إصلاح النظام الجبائي والمصرفي ، وفتح باب الخوصصة للمؤسسات العمومية .

لكن رغم تحسين معدلات النمو الاقتصادي الجزائري بفضل الإصلاحات المنتهجة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، على مستوى بعض القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة وأيضا قطاع الخدمات ، إلا أنها بقيت في مستويات ضعيفة لا تساهم بالقدر الكافي واللازم في دفع وتيرة النمو الاقتصادي ، بحيث بلغ معدل النمو 6,7 % ، ويرجع هذا التحسن إلى الاعتماد بشكل أساسي على مداخيل النفط بنسبة تقدر بحوالي 97 % . (محمد بلقاسم بهلول ، 2002 : 104) .

ب – صعوبات على المستوى الاجتماعي :

1- تفشـــــي ظاهــرة البــطالـــــة : نتيجة للانكماش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر ، تفاقمت حدة البطالة في الجزائر والتي أرجعها الخبراء إلى نقص الموارد المالية ، أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات وبالتالي أحدث الإخلال في التوازن بين العرض والطلب في السوق .

ولدفع وتيرة الشغل عمدت الجزائر من أجل النهوض بمجال الاستثمار على مستوى المؤسسات المصغرة ، القرض المصغر ودعم النشاط الحر ، تشجيع اكبر للاستثمار في قطاع الفلاحة والصناعة سيما الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل ، كما تم استحداث الشبكات الاجتماعية لتشغيل الشباب على المستوى المحلي كعقود ما قبل التشغيل والتأمين عن البطالة ، وبالرغم من أنها تتكفل بما يقارب ثلاثة ملايين مستفيد ، إلا أنها تبقى إجراءات مؤقتة ودون توفير للحماية الاجتماعية . (نوي الجمعي ، 2010 : 354) .

وما يلازم اليد العملة المحلية من عراقيل هو النقص الفادح في مستوى التأهيل والمهارات المواتية ، في جميع المجالات الإنتاجية ، الخدماتية والإدارة والتسيير ، مما يستدعي من جانب أخر الاهتمام بالتكوين والمتابعة لإمداد القطاعات باليد العاملة المؤهلة التي تتطلبها معطيات السوق بالتنسيق مع المعاهد والجامعات ومراكز التمهين والتكوين المهنيين ، وقد سجلت البطالة انخفاضا من 29,9 % إلى 14,1 % أواخر سنة 2015 (pub.comwww.bas-sage)

2 – تفـــاقـــم حـــدة الفقـــــــر : تفاقمت حدة الفقر في الجزائر ويرجع السبب في ذلك إلى سياسات التعديل الهيكلي لتحقيق النمو الاقتصادي ، والتي اعتمدت إجراءات التصفية للمؤسسات المفلسة ، وإقرار الخوصصة وتسريح العمال ورفع الدعم عن السلع الأساسية تحرير الأسعار ، بهدف تحقيق أقصى الأهداف دون إعطاء الأهمية للاعتبارات الاجتماعية مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري ، وبالتالي تقلص مستويات النمو وانخفاض القدرة الشرائية ، وتدني المستوى المعيشي بشكل ملحوظ ، تجلى في ارتفاع نسبة الأمية تفشي الأمراض ....إلخ . (المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية ، للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، جوان 2008 .) .

قامت الدولة بإجراءات مختلفة لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي تتولاه وزارة التضامن الوطني ، بمنح مساعدات مباشرة للفئات المحرومة والطبقات المعوزة عن طريق الشبكة الاجتماعية ، ففي السنوات الأخيرة عرف مؤشر الفقر في الجزائر تحسنا كبيرا بارتفاع نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام ، نتيجة لسياسات الإنعاش الاقتصادي ومواصلة الدولة بدعم بعض المواد الأساسية لتأمين الأمن الغذائي وتوفير المياه الصالحة للشرب لتفادي الأمراض المتنقلة ، والاهتمام بسياسات التعليم والعلاج للمجتمع .

جـ – صعوبـــــات على المستــوى البيئـــــي :

1- **التلـــوث الـبيئـــي** : أصبح الرهان البيئي على رأس الأجندة السياسية والاقتصادية ، وبالتالي ضرورة وضع مخطط بيئي يدرج ضمن المخططات التنموية ، لكن ما يلفت الانتباه فيما يخص التلوث البيئي في الجزائر هو تدني مستوى جمع النفايات المنزلية وكيفية تسييرها من طرف الجماعات المحلية التي تلجأ إلى الحرق ، مما يؤثر سلبا على البيئة . (التقرير الوطني حول التنمية البشرية ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : 2008) .

كمالا توجد إستراتيجية واضحة وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة فيما يخص عملية تدوير النفايات ورسكلتها للاستفادة من النفايات القابلة للاسترجاع ، ضف إلى ذلك ضعف عملية إعادة تطهير مياه الصرف الذي يؤدي إلى تفاقم تلوث المحيط خاصة مع الضغوطات والتمركز الديموغرافي . (Environnement – Enjeux Et Défis , Revue De Collectivités Locales , Publication Périodique ,N 12 , Juin 2007)

كما تعتمد الجزائر على مصادر الطاقة الملوثة بالدرجة الأولى من النفط وغاز طبيعي ، وبالتالي زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو ، وما لهذه المشاكل من انعكاسات على البيئة وصحة الأفراد وعليه يجب إرساء ثقافة بيئية تهتم بإعلام ونشر الوعي البيئي في المجتمع ورفع مستوى الثقافة البيئية ، والإحساس أكثر بالمسؤولية لحماية البيئة والمحيط وفق مقتضيات التنمية المستدامة

تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق ونظرا للنمو السكاني المتزايد ، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها ، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن ، والعناية الصحية الطاقة والمياه والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية .

فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من خمس مرات مابين عامي 1962 م / 2002 م من 6 مليون إلى أكثر من 30,6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0,3 % سنويا ،حيث يتوقع أن

يصل حوالي 42 مليون مع حلول عام 2020 م .(المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية .) .

2 – تلوث الهواء : تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال ، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحيحة لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ، ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة ، و29 ألف طن فضلات سامة . (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، "تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ، 2000 ، مطبعة النخلة : 104) .

3 – مشكلة التصحر : الجزائر ليست في منأى عن التغيرات المناخية حيث تواجه مخاطر كبرى تتعلق أساسا بظاهرة التصحر ، التي تعد من أكبر الملفات التي تواجهها حيث أن حوالي 11 مليون هكتار من الأراضي السهبية مهددة في حين تعاني أزيد من 500,000 هكتار من التصحر ، إذ تم وضع " **خريطة للمناطق الأكثر عرضة للتصحر** " التي أعدتها المديرية العامة للغابات تتضمن 500,000 هكتار من الأراضي مسها التصحر في حين تعد حوالي 11 مليون هكتار مهددة بهذه الظاهرة . (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، "تقرير حول حالة البيئة في الجزائر ، الجزء الأول ، 2004 .) .

إن التصحر لا يعني زحف الرمال ولكن الأمر يتعلق بتدهور الأراضي بالمناطق الجافة وشبه الجافة ، والتي تقع بالمناطق شبه الرطبة والجافة بسبس تذبذب المناخ ، لكن المشكل أن الظاهرة تنتشر بسرعة كبيرة حيث إن عدد كبير من المناطق شبه الجافة ستصبح جافة في غضون 10 سنوات فقط .

وعملية مكافحة التصحر لن تأتي بثمارها إلا بعد تسوية مشكل التغذية الحيوانية خاصة وأن انجراف الأراضي على مستوى السهوب سببه مرتع المواشي ، التي لازالت تعاني من سوء التغذية في الوقت الذي تشكل فيه الإنتاج الفلاحي حيث تمثل 50% من الإنتاج الفلاحي للبلاد ، وأن الاحتياجات في مجال تغذية المواشي أكبر من الطاقات التي تنتجها المناطق السهبية .(وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، "المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة ، 2001 : 30 .) .

ولمكافحة التصحر تقوم محافظات الغابات بأعمال عديدة عبر التراب الوطني في إطار سياسة التجديد الريفي (2009 / 2014) وتتمثل في التعاون مع سكان الريف لخلق نشاطات جديدة وتحسين ظروف المعيشة ، واستصلاح الأراضي وتوسيع الغابات ومساحات زراعة الحلفاء ، وبخصوص حماية الأحواض المنحدرة يشمل البرنامج الذي تم انجازه فتح مناصب شغل جديدة

ومن مجموع 102 حوض منحدرا من السدود بإجمالي 13 مليون هكتار، تم الانتهاء من دراسة بخصوص تسيير 34 حوضا منحدرا في إطار عقود النجاعة على مدى خمس سنوات ، وسيشمل تسيير هذه المساحات التي تعتبر 12 مليون هكتار منها مهددة بالتصحر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، للسكان الذين يعيشون في 26 ولاية السهبية والجبلية . وبخصوص تسيير الغابات التي تقدر مساحتها بـ : 1,4 مليون هكتار منها 1 مليون فقط منتجة يتم بذل جهود كبيرة في هذا المجال لاسيما من خلال تثمين 68 % من الغابات . (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، "تقرير حول حالة البيئة في الجزائر ، الجزء الثاني ، 2004 .) .

4 – مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية : هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني ، مع فقدان مساحات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1,1 هكتار عام 1961 م إلى 0,35 هكتار عام 1980 م ، ويتوقع أن تقل عن 0,15 مع منتصف القرن الحالي . (لسلوس مبارك ، 2006 : .....) .

خامسا : التحديـات الكبـــرى للألفيــة الثالثــة وانجـــــــازات الجزائـــــــر :

أولا : التحديات الجوهريـــــة لتحقيق أهـــــداف الألفيـــــة :

بالنظر للمحددات المرجعية لبرنامج الأمم المتحدة ، فإنه يمكن حصر التحديات الكبرى للألفية الثالثة في مايلي :

1- **حالات الفقر القسوة والمجاعة** : خلال السنوات الأخيرة وبفضل إنعاش التطور الاقتصادي فقد تم القضاء على حالات الفقر القسوة فمثلا في استعمالنا لمعيار دولار يوميا فإن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر قسوة انتقل من 1,9% سنة 1988م إلى 0,8% سنة 2000م بالرغم من الانجازات المحققة فإن نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب والمرشحين الجدد للعمل تبقى مرتفعة ، وغن المعطيات المجتمعية تحجب الفوارق بين الأوساط والنواحي والتي تكشف الفوارق في الحصول على عمل ذو نوعية الخدمات الاجتماعية ، أما أهم جيوب الفقر فهي موجودة في المناطق الريفية وضواحي المدن الكبرى .

2 - ضمان الدراسة في الطور الابتدائي للجميع : الجزائر تمكنت من ضمان الدراسة لكل الأطفال في الطور الابتدائي ، فبالنسبة للسنة الدراسية 2009/ 2010 فإن النسبة الحقيقية للتمدرس بلغت 97 % بحيث 99 % للذكور و 94 % للإناث وعليه فبفضل السياسات المنتهجة جل المؤشرات توضح بأن الهدف يمكن تحقيقه قبل سنة 2017 مع فارق طفيف في الزمن بالنسبة للإناث . www.one.dz(statistiques Algérie comptes économiques ;2010)

3 – ترقية العدالة بين الجنسين واستقلالية المرأة :

هناك نتائج معتبرة تحصل في تطور وضعية المرأة في الجزائر ، ونتيجة التزام سياسي مدعم لصالح حقوق المرأة يتضح جليا عدم وجود تمييز ضد النساء فيما يخص الحصول على المصالح

العمومية الموارد أو المسؤولية ، لكن مازالت هناك بعض الممارسات الاجتماعية والثقافية تشكل العراقيل الأساسية لإضفاء العدالة والإنصاف بين الجنسين ، فمثلا في قطاع التربية فإن الإنصاف بين الجنسين أصبح أمرا مكتسب في كل الأطوار من التعليم ، الابتدائي الثانوي والجامعي . بينما نسبة النساء ضمن الطبقة العاملة فهي تقدر بـ 15 % فقط إضافة فإن التمثيل السياسي للنساء في الحكومة أو البرلمان يبقى محدود لا يتجاوز 7 % (وزارة العلاقات مع البرلمان المرأة والتمثيل السياسي ، مجلة الوسط 2009 : 28).

4 – تخفيض نسبة وفيات الطفولة :

عرفت صحت الطفولة تطورات محسوسة لكن تبقى غير كافية من سنة 1990 إلى 2004 فإن وفيات الأطفال الأقل من سنة واحدة انتقلت من 46,89 % إلى 30,4 % يرجع هذا الانخفاض إلى تقهقر في عدد الوفيات بعد الولادة بينما تبقى الوفيات قبل الولادة أو شهر واحد بعدها محل قلق ، هناك فوارق كبيرة الذكور والإناث وعلى حساب الإناث ، كما يمكن تسجيل فوارق شاسعة حسب الأوساط وخاصة بين الريف والوسط الحضري ، فهناك جهود كثيرة مازالت منتظرة لتحقيق هدف تقليص ثلثي وفيات الأطفال الذين أعمارهم لا تتجاوز خمس سنوات في إطار نظام الأمم المتحدة ، وكذا دور السلطات الوطنية في مجال تقليص وفيات الطفولة ، يلقى دعم خاص من طرف المنظمة العالمية للصحة واليونيسيف .

5 – تخـفيض وفيـات الأمـهـات :

لا تزال وفيات الأمومة والطفولة تشكل مشكلا عويصا للصحة العمومية في الجزائر ،فبالرغم من الجهود المبذولة منذ سنة 1970 م في ميدان صحة الأم والطفل ، فإن نسب وفيات الأمهات في مرحلة الولادة تبقى مرتفعة بصفة غير عادية ، رغم أن هناك اتجاه نحو التحسين ، نلاحظ أن في 2004م تم تسجيل 99,5 وفيات بالنسبة 100,000 ولادة حية بينما أكثر من

90% من الولادات تتم في وسط مدعم بوسائل طبية ، فوفيات الأمهات وحدها تشكل 10 % من مجموع وفيات النساء اللواتي أعمارهن تتراوح ما بين 15 إلى 49 سنة ، كما تمتاز الوفيات بفوارق جهوية واسعة على سبيل المثال نسبة وفيات الأمومة تصل إلى 230 لمجموع 100,000 بأدرار (CNES- COMMISSION DU DEVELOPPEMENT HUMAIN ;RAPPORT NATIONAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN :2008).

6 – القضـــــاء على داء السيـــــــــدا :

رغم ضعف نظام مراقبة الأمراض الجنسية وداء السيدا فإن كل المؤشرات تأكد على ارتفاع نسبة انتشار فيروس فقدان المناعة المكتسبة ، حسب توقعات منظمة الأمم المتحدة للسيدا والمنظمة العالمية للصحة العمومية يتضح أن نسبة تواجد فيروس السيدا في الجزائر عند الكهل تصل إلى 0,1% ، وتحليل الحالات لحاملي الفيروس تبقى ناقصة كما أن انتشار داء السيدا لا يمكن استبعاده لسبب وجود مؤشرات مساعدة منها الانتقال المحلي بنسبة 43,08 % من الحالات وعن طريق العلاقات الجنسية بنسبة 40,63 %إضافة إلى التزايد المتواصل لعدد من النساء الحاملات لفيروس السيدا .

النتائج الشاملة للتحقيقات التي أنجزت في 2000 على مستوى خمس مدن كبرى توضح أن الداء انتشر في ولاية وهران بنسبة 1,70 % و تمنراست بنسبة 2 % .(معهد الصحة العمومية ، تقرير حول السيدا في الجزائر ، بن عكنون : 2008) .

7 – ضمـــــان بيئـــــة مـستديمـــــــــة :

حماية البيئة الطبيعية تشكل التحديات الكبرى لتطور البلاد ، ونلاحظ نوع من الانقراض في التنوع البيئي وشح في الموارد المائية ، كما نلاحظ أيضا أن محيط الحياة خاصة في الوسط الحضري يفتقد إلى قلة التحكم في السكن ومشاكل التلوث ، فالتعاون في البرامج

الأممية يصب في تحقيق وانجاز أهداف التنمية للألفية التي توجد بصفة دقيقة في مجالات التعاون الطاقة البيئية ، والوقاية من الكوارث الطبيعية .

أخطار الكوارث الطبيعية تبقى مرتفعة بنسبة عامة ، والتمركز المكثف للسكان والنشاطات على الساحل ساهمت في تدعيم عناصر الأخطار الطبيعية والصناعية ، فالجزائر وقعت على اتفاقية دولية حول البيئة وبالتالي هيئت تدريجيا الإطار القانوني للإجابة عن الالتزامات الموقعة ، وتم وضع استراتيجيات فعلية لتسيير المحيط والموارد الطبيعية كما و ضعت الجزائر أيضا آليات ضرورية للتسيير الأحسن للأخطار الطبيعية ، الصناعية والتكنولوجية التي تواجهها .

8 – وضـــع شراكـــة عالميـــة للتنميـــة :

لا يمكن تحقيق أهداف التنمية للألفية إلا إذا وضع شراكة عالمية للتنمية داخل كل بلد وبين البلدان ، صندوق الأمم المتحدة للتنمية بمعية الوكالات الأخرى لنظام الأمم المتحدة فالجزائر تعمل من أجل ترقية أهداف التنمية للألفية لدى أصحاب القرار في الجزائر ، وكذلك السكان بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي يساهم في متابعة أهداف التنمية .

سادســا : الورشـــات الكبـــرى المفتوحـــة فـــي الجزائـــر :

تتضمن هذه الورشات عدد المشاريع المنجزة والأخرى في طريق الإنجاز نذكر أهمها :

1- قانون تهيئة الإقليم الجزائري :إن القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001م يهدف إلى : . (http// www.apn-dz.org/apn/arabic/seancesa/politique gene)

- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة .

- إعداد إستراتيجية لإعادة توازن النشطات، السكان ووسائل التنمية.

- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية .

- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة .

- دمج البعد المغاربي والمتوسطي .

- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي .

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور:

* بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء مناصب شغل ومكافحة ظاهرة الفقر .

* الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه ، الأراضي الفلاحية والتنوع البيئي .

* تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات ، عمليات التطهير لمختلف الشبكات .

ومن أجل تحقيق هذه المحاور تم وضع برنامج عمل في المخطط الوطني المتعلق بالتنمية المستدامة في الجزائر .

إن ترجمة هذا المخطط تطلبت وضع تدابير قانونية ومؤسساتية ، وكذا طرق المتابعة والمراقبة .

(أحمد أويحيي بيان السياسة العامة المقدم أمام المجلس الوطني :22 ماي 2005)

(http// www.apn-dz.org/apn/arabic/seancesa/politique gene).

لهذا الغرض بدرت سلسلة من القوانين من بينها تسيير ومراقبة وإزالة النفايات ، قانون المحافظة وتثمين الساحل ، قانون المحافظة على البيئة ، قانون المحافظة على المناطق

الجبلية من جهة ، ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة .

وتدعيما لهذه السياسة البيئية تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000/ 2002 / 2003 تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية ، وتسرب الغازات والنشطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة .

كما شرع في تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية انطلاقا من 2001 رافقتها عمليات التحسيس إتجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة وهو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية النشطة في هذا الميدان ، وتصب جميع الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال في أن تجعل هذه المفاهيم ثقافة ممارسة ، وهو ما يؤكد عزمها الحقيقي بإدراجها في المناهج التربوية كمواد تدرس للتلاميذ .(بيان السياسة العامة المقدم من طرف رئيس الحكومة السيد أحمد أويحي أمام المجلس الوطني).

2- المصادقة على مشروعي قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية : صادق المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 06 /01 /2003 علو مشروعي القانونين وأخذت التعديلات المقترحة ،على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المديرة للثروة وتسييره عقلانيا .

وتمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية ، الثقافية والحضارية المتاحة ، كما انصبت التعديلات حول ضرورة إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدراتها الإنمائية والاستقبالية مع تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من

الأنشطة السياحية ، وفي الأخير أجمعا على الأهمية القصوى التي تكتسيها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحديد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها ، وكذا الوسائل المسخرة لذلك ، وفي مقدمتها مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة

(إبراهيم مندوب ، " البرامج التنموية لعبد العزيز بوتفليقة " (www.jiranne-albahia-dz.com 26/09/2006)

يطمح مشروع هذا القانون إلى إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي .

وقد تم تركيز التعديلات المقترحة حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن ، وتمثلت هذه التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع ، كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لا سيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار .

وتمس التعديلات من جانب أخر سبل تشجيع الاستثمار وتفعيل دور البنوك ووسائل الإشهار ، والتعريف بالمناطق السياحية داخل الوطن مع مراعاة التوازن الجهوي ، فيما يخص الاستثمارات السياحية مع السهر على عدم انحصارها في الشريط الساحلي فقط.

3 – في مجـــال الصـرف الصحـــي للنفايـــات :

تنتج الجزائر سنويا ما يقدر بـ 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطرة ، الناتجة عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية ، هذه الأخيرة كانت تخزن وحدات إنتاجها أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية ، وفي

هذه الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية ، وقد شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة .

(إبراهيم مندوب ،2006 : 225) ، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع للمقاييس البيئية العالمية ، هذه العملية المعلن عليها في كل ولايات الجزائر ستسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيميائية الخطيرة ، والنفايات الخاصة وقد انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة . (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ،2000 :104).

من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية إحصاء وفق منهجية مدروسة وبالفعل شهدت سبع ولايات في البلاد وهي : الجزائر ، سكيكدة ، غرداية ، تلمسان ، مسيلة و باتنة تنظم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين ، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة ، كذلك مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة ، وقد تضمن جدول عمل الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر ، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني ، أثناء مناقشة قانون الميزانية لسنة 2002 على مشروعي قانون مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها ، وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة ستسمح بتقدير كميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها ، كما سيسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد ومن ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفرغ والفرز مع الأخذ

بالإمكانيات المالية والاقتصادية في الاعتبار في مجال الصناعة التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . (عبد العزيز بوتفليقة ، خطاب أمام إطارات الأمة ، الجزائر: 07 أفريل 2007) .

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد ، أضحت الصناعات التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، باعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيوي لخلق فرص العمل ، ولن يكون لها الأثر المرجو إلا إذا كانت مقرونة باقتراح سياسات رشيدة مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة قابلة للتنفيذ ، وقد بادرت الوزارة بمشروع إستراتيجية أربعة محاور : (عبد العزيز بوتفليقة ، خطاب أمام إطارات الأمة ، الجزائر : 07 أفريل 2007) .

* الـــمحـــور الأول : تناولت فيه تشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أبعادها ، وإبراز المعوقات التي تقف عقبة في تنميتها .

* الـــمحـــور الثـــانـي : تطرقت فيه للأهداف والخيارات والعناصر المستهدفة من وراء وضع هذه الإستراتيجية للتخفيف من أثار البطالة وامتصاص اليد العاملة من الضروري وضع آليات من شأنها أن توسع سوق العمل وتحقق التنمية المحلية ، وهذا يتطلب ترقية الاستثمار .

* الـــمحـــور الثـــالث : تطرقت فيه إلى الوسائل الكفيلة بدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنتجات المالية والبنكية وكذا خطوط القرض وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا القطاع ، بهدف الرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية ، وفي مجال التكوين فقد تم إعداد برامج موجهة خصيصا لإطارات ومسيري المؤسسات وكذا المقاولين ،وفق نماذج وتطبيقات التسيير والإدارة فضلا عن إنشاء مراكز الدعامات .

* الـــمحـــور الرابــع : أبرز أهمية الشراكة والتعاون الدولي لما لها من أثار وانعكاسات على المؤسسة الجزائرية على المدى البعيد والمتوسط . (القانون رقم 01-18 المؤرخ في : 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .) .

خـــــــــــــلاصـــــــــــة :

إن تحقيق التنمية المستدامة حتمية لا مفر منها من أجل مسايرة الركب الدولي ، وبما أنها تقوم على أربع ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية دون هوادة على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة البشرية ، الركيزة المؤسساتية ، الركيزة القانونية والركيزة المالية التي تهدف في مجموعها لتحقيق ما يسمى بالمواطنة الإيكولوجية لزرع سلوكات جديدة في مواطن الجزائري ، لبناء الدولة المثالية من خلال إرساء ثقافة بيئية تهتم بإعلام ونشر الوعي البيئي في المجتمع ، ورفع مستوى الثقافة البيئية والإحساس أكثر بالمسؤولية لحماية البيئة والمحيط وفق مقتضيات التنمية المستدامة .

تمهيـــــد :

سنحاول في هذا الفصل دراسة المسار التطوري الذي عرفته الظاهرة الحزبية في الجزائر من خلال العودة إلى تاريخ وتطور ونشأة الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية بصفة عامة مرورا بالأحزاب السياسية داخل الحقل السياسي ، وصولا إلى مختلف الحقب التاريخية التي واكبت التطور السياسي والمجتمعي الذي عرفته الجزائر . بدأ بنشأة الأحزاب في الجزائر ثم النشاط السياسي الذي أفرز أفكارا سياسية متنوعة وصولا إلى الكفاح السياسي للنخبة الجزائرية الذي تمخض عنه ميلاد الأحزاب السياسية ، وصولا إلى بناء الدولة الجزائرية وتجسيدها لنظام الحزب الواحد ، وتطور الظاهرة الحزبية ، وكيف شهدت الحياة السياسية بداية التحولات قادت في النهاية إلى تبني مسار الديمقراطية الذي فتح الباب للتعددية السياسية ، ولممارسة سياسة أقل ما يمكن القول عنها أنها مقننة بآليات ساهمت بقدر كبير في ترسيخ التعددية الحزبية .

أولا : نشـــــأة الأحـــــزاب السيـــاسيـــة :

إن الأحزاب السياسية ظاهرة تعرفها كل المجتمعات وكل البلدان بصرف النظر عن طبيعة النظام الحزبي ، لكن هذه التجربة لا يمكن اعتبارها نتاج لفكر معين، بقدر ما هي تعبير أو محصلة لتجارب سياسية خاصة.

وترتبط الأحزاب السياسية بالديمقراطية فبفضلها ترتقي وبغيابها تصبح غير فعالة أو تتحول عن مسارها الحقيقي، الذي هو تمثيل المواطن، و لهذا الغرض سنحاول أن نعالج هذه الظاهرة بالتطرق أولا إلى نشوء الديمقراطية التي هي الحقل الذي تنشط فيه الأحزاب السياسية وتتبلور من خلال دراسة التطور السياسي والتاريخي للمجتمعات الغربية نحو الديمقراطية التمثيلية، التي تعتبر الأساس الذي نشأت منه،وفيه الأحزاب السياسية،وهكذا نكون قد وضعنا الإطار الذي يدفعنا إلى تحديد مفهوم الأحزاب السياسية والنظريات المفسرة لنشأتها، ثم دراسة الأحزاب في الحقل السياسي بالتطرق لمختلف التصنيفات التي تحدد نشاط الأحزاب السياسية ومدى فعاليتها ثم الاتجاهات التي يأخذها النظام الحزبي داخل الحقل السياسي وتفاعله مع النظام السياسي، وصولا إلى الوظائف التي يناط بها الحزب السياسي، وفي النهاية نحاول دراسة الظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي كتجربة دخيلة على هذه المجتمعات، نشأتها وتطورها، و خصائصها والمعوقات التي تحول دون بلوغ الأحزاب السياسية درجة من الفعالية في هذه المجتمعات .

عبرت المراحل التاريخية التي عايشها المجتمع الغربي عن بروز بناء سياسي جديد، تشكل فيه الديمقراطية التمثيلية الأساس الذي يخول للشعب ممارسة السيادة الشعبية عن طريق برلمانات تمثيلية،فالتجربة البرلمانية في أوروبا شهدت تحولات عميقة رافقت مختلف التطورات التي عرفتها هذه المنطقة و سمحت ببروز برلمان سيد منتخب من طرف الهيئة الناخبة التي استفادت من توسيع نمط الاقتراع لتصبح ذات دور أساسي في الرهانات السلطوية ,و يشكل هذا الحدث بالنسبة للعديد من الباحثين المرحلة النهائية لبروز الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية أخذت على عاتقها تنظيم الحياة السياسية وفق ميكانيزمات سمحت لها بأن تصبح صاحبة الدور الأساسي في المجتمع ,و إحدى الفواعل في الحياة السياسية، ومن عوامل استقرار النظام السياسي واستمراره من جهة أخرى، وتدريجيا أفرزت الديمقراطية التمثيلية أشكال متعددة من الأحزاب السياسية، فمنها ذات

البعد الإيديولوجي ومنها ذات البعد التنظيمي ومنها ذات البعد الوظيفي، و رغم هذا الاختلاف فإن العملية السياسية لم تتعطل لأن التعدد الحزبي كان يعكس في الحقيقة تعدد المجتمع و اختلافه و تنوع مطالبه ,و باتت الأحزاب من هذا المنطلق المعبر الفعلي عن مطالب مختلف الفئات الاجتماعية ,من تم أضحت البديل الذي يطرح نفسه باستمرار في كل المناسبات الانتخابية،وساهمت مختلف التحولات السياسية التي عرفها الغرب في إعطاء الحزب الدور الأساسي و في جعله أحد الركائز التي تستند عليها الديمقراطية التعددية التمثيلية ,لكن بلوغ هذه المرتبة لم يأتي عن طريق الصدفة وإنما جاء نتيجة لتطور هذه المجتمعات .

مع ظهور الحركة السياسية النيابية خاصة في بريطانيا وفرنسا ، والتي امتدت إلى العديد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا وألمانيا وبلجيكا ، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، تم إنشاء الكثير من الأحزاب السياسية خارج أسوار البناءات البرلمانية ، وفي الفترة من 1867 – 1874 تم دمج الكتل البرلمانية (النيابية) واللجان الانتخابية ، في إطار تنظيمي وسياسي موحد على المستوى القومي وخلال هذه الفترة شهدت مولد أكبر حزبين سياسيين هما حزب المحافظين ، وحزب الأحرار .

(عبد الله محمد عبد الرحمان، 2001:342).

كما شهد القرن التاسع عشر ظهور العديد من الأحزاب العمالية واليسارية والاشتراكية ، حيث جاءت النقابات العمالية والجمعيات الزراعية والثقافية لتلعب أدوارا متعددة في نشأة الأحزاب السياسية ، وأصبح لهذه النقابات دور سياسي هام ، في معظم الدول الأوروبية .

مع منتصف القرن التاسع عشر، شهدت أوروبا أنماط جديدة من الأحزاب السياسية ، وذلك نتيجة لتطور الحركات العمالية و القضايا الاجتماعية والسياسية التي ظهرت نتيجة لتطبيق النظام الرأسمالي في أوروبا ككل .

وخلال البدايات الأولى من القرن العشرين تطورت الأحزاب الاشتراكية نتيجة ارتباطها بصورة أكثر بالحركات النقابية العمالية ، وخاصة بعد دخول هذه النقابات مرحلة الحياة السياسية البرلمانية ، وطرحها العديد من البرامج الثورية ، لتأخذ أشكالا أخرى من النضال ضد الرأسمالية ، وتبلورت معظم هذه الأنواع من الأحزاب العمالية الاشتراكية في أشكال التنظيمات الحزبية الجماهرية، خاصة بعد انضمام الآلاف إليها من الأعضاء الملايين من المنتسبين لعضويتها ، وأخذت لها

طابعا إيديولوجيا وفكريا محددا ، وذلك بخلاف عما كانت عليه من قبل وتبنيها السياسات الإصلاحية الديمقراطية ، كما حدث في الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني ، خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر .

(عبد الله محمد عبد الرحمان ، 2001 : 243 – 244) .

ثـــــانيـــا : الأحـــــزاب السياسيـــــة فـــي الحقل السياسي :

تتبنى كثير من دول العالم الثالث نظام الحزب الواحد وتختلف هذه الدول في تبريرها لتبني الحزب الواحد, فهي أحيانا تستند إلى الرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية موضحة أن تعدد الأحزاب يهدد بانقسامات قبلية ومحلية وتثير هذه الدول أيضا أن جهود التنمية الاقتصادية يجب أن تعبئها جميعا من اجل مصلحة الدولة و من ثم لا تسمح بتفرق الجهود في صورة أحزاب.و من المبررات التي تبرزها دول العالم الثالث للدفاع عن نظام الحزب الواحد , عدم كفاية وكفاءة النخبة السياسية الإدارية القادرة على تبني نظام تعدد الأحزاب بسلام وبشكل يفيد المجتمع (سعاد الشرقاوي , 2005 : 59).

تعتبر ظاهرة الأحزاب السياسية التي برزت مطلع القرن التاسع عشر ثورة في مجال السياسي , بالنظر إلى تنامي دورا في الحياة السياسية باعتبارها قواعد جديدة , ويمكن القول أنها أصبحت إحدى الآليات التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية , وتوجد الأحزاب في كل الأنظمة فهي إما تعبير عن تعددية ناتجة عن سياسة متوازنة وتابعة من تعددية مجتمعية , وإما أنها تعبير عن نظرة شمولية يحملها حزب لتوطيد سلطة أوليغارشية .

فالحلقة التطورية التي شاهدها الغرب انتهت بوضع أسس ومعالم ديمقراطية تمثيلية قواعدها الأحزاب السياسية , وبهذا يكون قد حقق توازن بين سلطة النظام السياسي ومطالب الجماهير الشعبية ,وعلى هذا الأساس شكلت الأحزاب السياسية نموذجا حاولت مختلف البلدان استنساخه لكن هذه الظاهرة لم تأخذ نفس الدور أو حتى نفس التطور الذي عرفته في المجتمعات الغربية , وهذا بالنظر إلى المسار التطوري الذي عرفته هذه المجتمعات من جهة ,وبالنظر إلى كون هذه الظاهرة دخيلة على هذه المجتمعات , ولم تنبع عن وعي قومي بها، ناهيك عن تجسيد ما لأنظمة شكلت في مراحل تاريخية معينة قوى استعمارية أنهكت هذه المجتمعات و قادت إلى تراجعها ثقافيا وسياسيا ، وهذا التأخر أرغم هذه المجتمعات إلى التعامل مع ظاهرة الأحزاب والتعددية

بالخصوص على أنها الوجه الآخر للامبريالية أو الاستعمار , لكن هذه المجتمعات أو على الأقل أنظمتها لم تتجاهل مدى قدرة الأحزاب على خلق وعي قومي حول قضية ولهذا الغرض سعت مختلف القيادات خارج العالم الغربي إلى توطيد سلطتها على طريق الأحزاب سياسية , وهذا ما حاول الحزب من وسيط بين السلطة والجماهير إلى أداة في يد أوليغارشية مهيمنة , ويمكن القول أن تباين الحضري اليوم ليس ناتج من طبيعة المجتمعات بقدر ما هو مرتبط بالظروف التاريخية والاجتماعية التي عرفتها هذه المجتمعات .

اخذ التطور السياسي في المجتمعات الغربية شكلا تصاعديا فبعد سلسلة من التجارب التاريخية شهد المجتمع الغربي مستوى من الحداثة رفعه فوق مستوى المجتمعات الأخرى , وسمح له باشتراك المواطن في حياة السياسية عبر ممثليه في البرلمانيات المنتخبة , في الوقت ذاته تسارعت الأحداث على المجتمعات الغير غربية لتجد نفسها ملزمة بتبني هذه القيم , التي عرفت تطور دام قرون حتى ترسخت وبدا من الواضح أن عجلة التطور السريع أدت في الكثير من الأحيان إلى انحرافات قادت إلى تشويه هذه القيم , أو أخذها جزئيا يتماشى وسياسة الأنظمة .

أثرت في العملية التطورية التي يبدو أنها كانت ولا تزال متذبذبة , وهذا ما يجعلها في مستوى بعيد عن الحداثة , الأمر الذي يدفع الكثير إلى تلقيبها بالمجتمعات المختلفة أو مجتمعات العالم الثالث , متجاهلين أن هذه البلدان تشكلت في مراحل تاريخية مهد لحضارات مختلفة وأن هذه الحضارات ساهمت بقدر كبير في إثراء الرصيد المغربي الإنساني , فالحضارة العربية الإسلامية ساهمت بقدر كبير في وضع نظم سياسية ذات خصوصيات بيئية ودينية , وحتى فكرية والملفت للانتباه أن التمثيل الشعبي كان حاضرا في هذه المجتمعات.

فالتنظيم القبلي الذي كان تقوم عليه مختلف المجتمعات كان يدوره قائم على التمثيل عبر مجلس عقلاء يحكمهم الأكبر سن أو الأكثر فراسة . (فاطمة جمعة ، 1993 : 36).

ولعل التحولات التجارية التي عرفها العالم مع بداية القرن الثاني عشر ، لعبت دورا كبيرا في عملية تطوير التجارة إلى الاستعمار في وقت عرفت الحضارات التي هيمنت على العالم لفترة طويلة ، انحطاط بداية من القرن الثالث عشر ، وساهم هذا التراجع في تنامي الأطماع الخارجية والداخلية من خلال التطاحن بين مختلف القوى السياسية في الداخل بغرض فرض هيمنة طرف على أخر ، في وقت بدأت فيه المجتمعات الغربية نهضتها التي سمحت لها من أن تكون البديل الذي فرض نفسه تدريجيا على هذه المجتمعات .

شهدت الأحزاب السياسية تأخرا في الظهور بالنسبة للعالم غير الغربي وحتى وإن كان وجودها معترف به في تاريخ هذه الشعوب تحت أشكال مختلفة كالزمر والبطون ، ولكن ظهورها كتنظيم سياسي في الحياة السياسية عرف تأخرا ملحوظا مقارنة مع المجتمعات الغربية ، والأهم من كل ذلك أن هذه الظاهرة كانت مقرونة بظاهرة الاستعمار التي شملت معظم بلدان العالم الثالث ، وشكل استقلال هذه البلدان بداية لبروز الأحزاب السياسية والملاحظ أن الأشكال الحديثة للأحزاب السياسية ظهرت في أمريكا اللاتينية ، ويرجع ذلك للاستقلال المبكر لأغلبية بلدان هذه القارة .

عرفت ظاهرة الأحزاب تواجد الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية تواجد في القارة الأسيوية وتجدر في التاريخ السياسي للمجتمعات الأسيوية فحسب دراسة قام بها LUCIEN PEYE حول المجتمعات الأسيوية لاحظ من خلالها أن الاتجاهات والممارسات التي وفرت ظروف مناسبة لبروز أحزاب منفردة هي نفسها التي أعاقت نمو نظم حزبية فعالة ، فظهور اتحادات قادرة على صياغة سياسات عامة كان غير مقبول في النظم الإمبراطورية التقليدية . (أسامة الغزالي حرب ، 1987 :103) .

إن السمة البارزة لظاهرة الأحزاب في العالم غير الغربي أنها جاءت تحت دفع التجربة الاستعمارية ، ثم إن التراث الإسلامي الذي طبع النظم الحاكمة لم يخلق أو يجسد فكرة حكم

الأغلبية أو حتى الشورى التي هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الإسلامي أو الحكم في الإسلام ، والواضح أن خضوع أغلب البلدان العربية للاستعمار أنهى بشكل من الأشكال على إمكانية تبلور فكر سياسي بعيد عن طبيعة الحكم التقليدي ، وهذا رغم الإسهامات التي جاء بها الفكر النهضوي بوضعه معالم حركات سياسية لعبت دور كبير في بلورة مطالب المجتمعات المستعمرة ، بالإصلاح وصولا إلى المطالبة بالاستقلال .

وتعبر النهضة العربية الإسلامية عن ميلاد اتجاهين سياسيين بارزين هما الإسلام السياسي والتيار الوطني (نوي الجمعي ، 2010 : 323) . وشكل ظهور الحزب السياسي كتنظيم قفزة نوعية في حياة المجتمعات العربية والإسلامية التي لم تعرف سوى التجمعات القائمة على القرابة أو العقيدة الدينية أو العلاقات الشخصية ، ويرى الباحثون في ميدان الأحزاب السياسية (أسامة غزالي حرب ، 1987 :105) أن تركيا تشكل البلد الوحيد الذي أصبحت فيه الأحزاب منذ زمن مبكر الأداة الرئيسية للتنافس حول السلطة ، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن تركيا هي البلد الوحيد الذي لم يفقد استقلاله، وأن الجمهورية التركية التي ظهرت عام 1923 ، وريثة قرون من التقاليد الحكومية نهيك عن الطابع اللائكي الذي وضع معالمه " مصطفى كمال أتاتورك " أضف إلى ذلك مختلف الإصلاحات التي طبعت النظام التركي ، من حق التصويت للمرأة إلى فتح الباب لظهور عدة أحزاب كما ساهمت الظروف التاريخية على توطيد ظاهرة حزبية تنافسية ، لكن وجود قوى لمؤسسة الجيش ، وعليه تكون تركيا الاستثناء الوحيد الذي طور سياسيا ظاهرة الأحزاب .

في حين ساهم الاستعمار في معظم الدول العربية على إبراز حركات ثورية أو مشاريع حزبية ثورية أخذت على عاتقها مهمة تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال ، ثم بعد ذلك أخذت على عاتقها المشاريع التنموية في محاولة لتدارك التأخر الذي خلفه انحطاطها وخضوعها للاستعمار وبدا واضحا أن سمة الحزب الواحد هي التي طبعت الأنظمة العربية والإسلامية .

فتكوين الأحزاب السياسية يعتبر ظاهرة جديدة بالنسبة لإفريقيا السوداء بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، إذ انتظرت البلدان الإفريقية قيام الدولة الاستعمارية وإدخالها للاقتراع التدريجي بعد الحرب العالمية الثانية لتشهد ظهور الأحزاب السياسية الأولى ، وارتبطت هذه الأحزاب بالظروف التاريخية التي مرت بها هذه البلدان خلال العهد الاستعماري حيث سعت السلطات الاستعمارية إلى تشجيع الأحزاب النخبوية الموالية للسياسة الاستعمارية ومقابل هذا ظهرت أحزاب قومية سعت بكل الطرق إلى التحرر من الاستعمار ، وقادها ذلك إلى الاستقلال ثم إلى بلورة نظام الحزب الواحد المبني على التأييد الجماهيري .

وبهذا تكون الأحزاب السياسية في العالم العربي نتاج أو محصلة لظاهرة الاستعمار وإفرازاتها وفي الوقت الذي كان من المنتظر أن تجسد الأحزاب السياسية دورها التمثيلي لسيادة الشعب أصبحت أداة في يد نخبة حاكمة ، تمنع الوصول إلى السلطة ونتج عن ذلك عدم استقرار سياسي وتخلف اقتصادي واجتماعي يعيق التحول نحو الديمقراطية التمثيلية ونحو إعطاء الحزب دوره في بعث مسار الدمقرطة (أسامة الغزالي حرب ، 1987 : 162) .

ثالثا : نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر :

لقد مرت التجربة الحزبية في الجزائر بعدة مراحل امتدت على مدار الفترات التاريخية والتطورات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وطيلة القرن العشرين بحيث أن التطرق إلى ظهور الأحزاب السياسية الجزائرية وتطورها يقتضي تناول البيئة السياسية والتاريخية اللتان رافقتا نشأتها ، ويمكن تقسيم نشأة الأحزاب السياسية إلى أحزاب ظهرت أثناء الوجود الاستعماري والتي رافقت حركات المقاومة الوطنية ، وأخرى ظهرت بعد الاستقلال تزامنت مع مرحلة بناء وتشييد الدولة الجزائرية .(أبو القاسم سعد الله ، 1992:137) .

إذ في البداية ظهرت الأحزاب الجزائرية على شكل جمعيات ونوادي ثقافية مثل الجمعية الراشدية التي تأسست 1894 م ، والجمعية التوفيقية عام 1808 م ، نادي صالح باي بقسنطينة ونادي الشباب في تلمسان ، نادي الإقبال في جيجل ، حيث كان الهدف الرئيسي لهذه الجمعيات والنوادي مساعدة الشباب الجزائري العمل على نشر التعليم والثقافة الإسلامية ، والتوعية إذ لا تخلو المحضرات من المواضيع ذات البعد السياسي والوطني ، والتركيز على غرس القيم الوطنية والسياسية .(أبو القاسم سعد الله ، 1992 :138) .

ونتيجة للتطورات الفكرية والسياسية التي عرفها العالم العربي ، وارتفاع درجة الوعي الوطني الذي تترجم في شكل تنظيمات سياسية متعددة ذات طابع إصلاحي ، وبروز مفهوم جديد الحركات التحررية في الوطن العربي التي تنادي بالاستقلال والتخلص من الاستعمار والجزائر من بين البلدان التي كانت تنادي بالاستقلال ، إذ تعتبر اللجنة المغاربية أول حزب أنشأه الجزائريون بعد الغزو الفرنسي مباشرة بزعامة " حمدان خوجة " إذ تشكل بعد اتفاق 5 جويلية 1930 هذا الحزب هو عبارة عن تجمع يضم أعيان تجار وعلماء مدينة الجزائر العاصمة ، أعلنوا المعارضة المفتوحة برفع الشكاوى والعرائض إلى السلطات الفرنسية في الجزائر ، أهم ما جاء فيها " إعادة القومية

الجزائرية من جديد وإقامة حكومة حرة ، تحرير دستور يتفق مع تقاليدهم وعاداتهم ." (ناجي عبد النور ، 2006 : 52) .ثم تبعه كتلة المحافظين التي تشكلت عام 1900 من طرف جماعة من المثقفين الدينيين وبعض الإقطاعيين ، طالبت هذه الكتلة بالمساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمعمرين ، معارضة التجنيد وإلغاء قانون الأهالي ، حرية التعليم بالعربية بالإضافة إلى حرية التنقل والهجرة إلى المشرق العربي . (أبو القاسم سعد الله ، 1992 :146) . تلتها جماعة النخبة التي تعتبر أول من عبر عن المطالب السياسية ، نشأت 1907م تضم المثقفين المعربين والمفرنسين ، ارتكزت مطالبها على المساواة في الحقوق السياسية ، مع إلغاء قانون الأهالي والتمثيل النيابي الكامل للجزائريين ، وكان هدفها توحيد الجزائر مع فرنسا بحيث تبنت الأفكار والثقافة الغربية .(Claud Collt Et Jeau Robert , 1981 :23) .

ثم جاءت حركة الشباب الجزائري التي ظهرت عام 1912م كجماعة ضغط سياسي على يد مجموعة من الشباب الجزائري ذوي تكوين ثقافي فرنسي، مجمل مطالبهم كانت إصلاحية كانت حول حق المشاركة في الانتخابات والمساواة في تقلد المناصب المدنية. (Claud Collt Et Jeau Robert , 1981: 25) .

ومن بين الحركات السياسية البارزة في تلك الفترة نجد أيضا الحركة الإصلاحية السياسية التي تأسست عام 1919 م بقيادة الأمير خالد وضمت في تركيبها إقطاعيين جزائريين ، وأعضاء الطبقة الوسطى المثقفة ، ظهرت هذه الحركة نتيجة لإصلاحات 1919 م التي تقدمت بها الإدارة الفرنسية ، انقسمت بدورها إلى المطالبين بالإدماج والمطالبين بالمساواة . (أبو القاسم سعد الله ، 1992 : 291) .

ونتيجة الاستغلال والاضطهاد والحالة الاقتصادية و الاجتماعية المزرية دفعت الجزائريين إلى التكتل والوقوف ضد الاستعمار ومحاولة إيجاد حل وما ساعد على ذلك زيادة الاتصال الثقافي

وانتشار الوعي، الذي جاءت به حركات النهضة الإصلاحية في العالم العربي ، وكذا احتكاك الجزائريين بأفكار الحرية والديمقراطية أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية ، كل هذه الأسباب مجتمعة كانت من الأسباب التي دفعت النخبة الجزائرية المثقفة إلى المطالبة بالإدماج ، المساواة والقضاء على التفرقة العنصرية ، وتكوين تيارات سياسية منظمة ونشطة تملك برامج سياسية . (ناجي عبد النور ، 2006 ، 58) .وعلى هذا الأساس تصنف أحزاب الحركة الوطنية انطلاقا من مواقف النخب السياسية الجزائرية تجاه الوجود الاستعماري إلى نخب التيار الاستقلالي الذي يضم حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب ، وبعد الحرب العالمية الثانية تحول إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، هذا التيار يفضل المواجهة والعمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي ويدعو للاستقلال التام . (مجلة الحدث ، 2002 : 94) ، وفي المقابل نجد التيار الليبيرالي الذي ظهر مع بداية القرن العشرين أسسه جزائريون تخرجوا من مدارس فرنسية أين تشبعوا بالفكر أللائكي والجمهوري ، هذه الطبقة تحمل أفكار عربية وتؤمن بقيم فرنسية ، طالبوا بإحداث إصلاحات اجتماعية في إطار النظام الاستعماري ، تحت سيادة الحكومة الفرنسية ، هذه الإصلاحات تسمح بالحصول على كامل حقوق العضوية في المجتمع الفرنسي و المشاركة في تسيير المؤسسات والمجالس المحلية ، وكذا حق التمثيل في البرلمان الفرنسي .(مجلة الحدث ،2002 : 96) .

في حين نجد التيار الديني الإصلاحي الذي ظهر في البداية على شكل نادي أواخر العشرينيات من القرن العشرين ثم تطور إلى جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 م ، حيث أعلنت عن طابعها السياسي وتبنت إستراتيجية مواجهة الاستعمار، غير تلك التي اختارها التيار الاستقلالي ، تركز أساسا على تغيير عقليات وسلوك الناس الذي يؤدي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي ، ولذلك كان اهتمامها منصبا على الإصلاح الديني والثقافي ، معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام ضد الإيديولوجية الاستعمارية . (مجلة الحدث ،2002 : 95) .

رابعا : التجربة الأحادية (1962 / 1988) :

عرفت الجزائر بعد الاستقلال فترة من أللاستقرار السياسي ، طبعتها التناقضات والخلافات الفكرية بين أحزاب الحركة الوطنية بعد انضوائها تحت جناح جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية ، أثرت هذه الأحزاب العودة إلى الساحة السياسية بمنطلقاتها الفكرية التي عهدتها قبل الثورة ، لكن سرعان ما حسم الأمر لصالح إقامة نظام حزبي أحادي ، إذ نص القانون الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي الذي انعقد في 20نوفمبر 1962م الذي يعتبر كنص دستوري مرجعي على أحادية الحزب ووحدته ، ومنع أي تنظيم جماهيري بالدخول في لجان المجلس فمرسوم 14 أوت 1963م نص على : " ممنوع وجود على كامل التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي ." (Mohamed brahimi ,1991 : 13) .

كما أن ميثاق الجزائر لعام 1964 م اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه : " ..... يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حزب التحرير الوطني وضمان مواصلة الثورة ..... فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب والانخراط فيه مرهون ، بالإيمان بالتوجه الاشتراكي وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية ، يمكن للجميع من التعبير عن أنفسهم ..... "

(Mohamed brahimi ,1991 ,p 16) .

نص أيضا دستور 1976م في مادته (94) على : " يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد . " (Mohamed brahimi ,1991 : 17) .، الذي تضمنه ميثاق عام 1976 م ودعمه ميثاق 1986 م ، إذ أن النظام الجزائري القائم بعد الاستقلال تجاهل قضية الاختلافات السياسية والفكرية ، وحصرها في حزب واحد مما شجع على ظهور معارضة سياسية أجبرتها الأوضاع على العمل السري مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) الذي تأسس في 29

سبتمبر عام 1963 م على يد أيت أحمد الذي عارض بشدة إقامة نظام الحزب الواحد ، حيث بقي يناضل ويسعى من أجل إرساء نظام برلماني مبني على التعددية الحزبية والحزب الثوري الاشتراكي ن الذي أسسه محمد بوضياف الذي طالب بحل الجبهة وفتح المجال للتعددية الحزبية ، ونجد أيضا الحزب الشيوعي ، ومن بين المطالب التي نادت بها الأحزاب المعارضة ، نجد وضع حد للأحادية الحزبية وفتح المجال لحرية الرأي والتعبير ، وتمكين الشعب من تقرير مصيره وأموره بكل سيادة وحرية . (سعيد بوشعير ، 1993 : 118) .

إن النظام الذي جسد هيمنة الحزب على الورق عبر المواثيق والنصوص القانونية لم يعبر عن حقيقة السلطة الفعلية ، لأن الحزب خلال تلك المرحلة لم يكن موجودا بالنظر لتلك الانقسامات التي ظهرت ، لكن وجوده الشكلي كان يحدث إجماع لدى أغلبية أفراد المجتمع الذين ظلوا متعلقين بوهم الجبهة التي فجرت الثورة ، وهذا ما خول للسلطة استعمال الحزب للتحدث باسم الشعب والملاحظ أن التطور السياسي الذي عرفته الجزائر خلال المرحلة الأحادية أثبت أن الأحادية نفسها كانت محصورة في مجموعة ، من جهة وأنها أفرزت في ذات الوقت صراع خفي على السلطة رغم الهيمنة الملموسة لأجهزة معينة على السلطة .

يذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن جبهة التحرير الوطني كرائدة للثورة ساهمت بقدر كبير في خلق الدولة الجزائرية الحديثة ، وهذا ما لا ينازعها فيه أحد وأن الاستقلال كان ثمرة البناء الذي دام طويلا وراح ضحيته الملايين منذ دخول الاستعمار أرض الجزائر ، وبإسهام كبير لتلك الجبهة التي جمعت مختلف القوى ورائها . في حين كان من الضروري أن تزول الجبهة بزوال الاستعمار على اعتبار أن دورها انتهى بتحقيق الاستقلال، وكان من الضروري بعث حزب جديد يقود معركة التنمية . (سعيد بوشعير ، 1993 : 120) .

وقد عرفت الجزائر قبل دستور فيفري اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية ، كانت ورائها أسباب منها سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة نتيجة لانخفاض سعر البترول ، إلى جانب تدني القدرة الشرائية للمواطن ، تجميد الأجور طيلة أربع سنوات وارتفاع أسعار مختلف أسعار المواد بطريقة فوضوية ، بحيث لم يعد بمقدور السلطة السيطرة على الأسعار فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة ن وتوقف الإنتاج الصناعي ، وضعف الإنتاج الفلاحي ، وقلة مردودية المؤسسات الاقتصادية التي وصل عجزها إلى ما يقارب 110 مليار دينار جزائري وأعلن عن عجز حوالي 80 % منها ، إضافة إلى ارتفاع ديون الجزائر من مليار دولار سنة 1970م إلى 19 مليار دولار سنة 1988م .(سعيد بوشعير ، 1993 : 179) .

كل هذه الظروف هي التي رافقت عملية الانتقال والتحول السياسي الذي عرفته الجزائر من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية ، فلم يكن بمقدور السلطة إخفاء هذه الوضعية والمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع ، فقد حاولت في إطار النظام الاشتراكي معالجة الأوضاع عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة هيكليا ثم ماليا ، ومنحها استقلالية كبيرة اتجاه السلطة الوصية . (سعيد بوشعير ، 1993 : 180) .، غير أن تسارع الأحداث والموقف التي تشجب المحافظة على الأوضاع والتمسك بالشعارات أدت إلى انفجار الأوضاع وظهور أحداث أكتوبر التي رجحت كفة الاتجاه الإصلاحي ، مبعدة بذلك التيار المحافظ نهائيا من الساحة السياسية .

وبتاريخ 24 أكتوبر 1988م أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا يحدد العناصر الرئيسية من مشروع الإصلاحات السياسية ، ومنذ صدور هذا البيان بدأت تظهر شعارات رسمية جديدة في الجزائر من أجل المستقبل والديمقراطية . وعند عرض مشروع القانون الأساسي نالت اللوائح موافقة الأغلبية الحاضرة في المؤتمر ووضع حد لنظام الأحادية الحزبية ، وإقرار مبدأ التعددية

السياسية تمهيدا للانتقال إلى التعددية الحزبية التي كرسها دستور 1989م بموجب المادة 40 منه (السعيد بوشعير ، 1993 : 26 ,) .

ويعتبر الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في 10 أكتوبر 1988 نقطة الفصل ، أين لم يذكر فيه الحزب وندد باحتكار السلطة ، ووعد بالقيام بإصلاحات سياسية كبيرة تعرض على الشعب للاستفتاء حولها ، وتلا هذا تعديل الدستور في 30 نوفمبر ، ثم تبعه تعديل شامل في 23فيفري 1989م حيث فتح المجال للتعددية الحزبية في الجزائر ، ووضع القطيعة مع الدساتير السابقة والإعلان على نهاية عهد النظام الحزبي الواحد وسوء التسيير .

(www. Pfln.org .dz) . بتاريخ :21/ 08 /2016 : 15:00 .)

كان التصور المبدئي للنخبة الحاكمة للإصلاحات السياسية مستبعدا تماما فكرة التعددية الحزبية ، وهو ما تضمنه بيان رئاسة الجمهورية الذي أعلن بأنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية مع أوساط تطمح في السلطة ، وفي الحصول على الامتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدات ديماغوجية وعصبيات جهوية وفئوية " (مجلة الباحث ، العدد 04 ، 2006 : 101) ،وقد رأى المؤتمر السادس نوفمبر 1988 م أن التعددية الحزبية في الظروف الراهنة تمثل خطرا على الوحدة الوطنية ، ولهذا اهتدت النخبة الحاكمة في الإصلاحات السياسية إلى ما يعرف الإستراتيجية الجبهوية ، التي تقضي بتوسيع جبهة التحرير الوطني لتضم مختلف التيارات .

فقد تسبب دستور فيفري 1989 م في صراعات ، وانتهي بعزل السيد قاصدي مرباح من رئاسة الحكومة ، وخلفه السيد مولود حمروش الذي وجد الجبهة تعج بالصراعات الداخلية ، فهناك جناح المحافظين الذين وقعوا بيانا من طرف 50 شخصية وعلى رأسهم يحياوي ، وبوتفليقة وبيطاط

وبلعيد ، عبروا فيه عن رفضهم للديمقراطية خارج الجبهة .(مجلة الباحث العدد 04 ، 2006 :101).

يرى الأستاذ مصطفى بلعور أنه من الأسباب الداعية لواضعي دستور 1989 م قانون الجمعيات السياسية عن جمعيات وليس أحزاب ، هو محاولة تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة ، دون المشاركة الفعالة والمؤثرة في النظام وكذا استبعاد انتعاش أحزاب معينة ، أو قيامها لتثبت تواجدها عبر التراب الوطني ، وقد افترضوا عدم وجود أو بروز أحزاب لها القدرة على الدخول في التنافس السياسي ، ولذلك لا بد أن تبدأ العملية بجمعيات لتتطور فيما بعد إلى أحزاب . (مجلة الباحث العدد 04 /2006 :102).

ولقد ظل حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال يعكس وجهان، أحدهما يمثل السلطة القائمة بالفعل والأخر ظل يبحث عن أصوله ممثلة في مشروع ثورة أول نوفمبر 1954 م، لكن في أكتوبر1988 م اصطدم الوجهان، وقد فرض على جبهة التحرير الوطني خياران هما:

- أما تسير في خط انفتاحيين وتقبل بالتحولات .

- وإما أن تتخلى عن مكانتها في الواقع الاجتماعي والسياسي. (مجلة الحدث العدد 04 / 2006 : 102) .

من الناحية الواقعية لم يتم اعتماد التشكيلات السياسية التي برزت على أثر صدور قانون الجمعيات السياسية إلا في شهر سبتمبر 1989 م بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب المنعقد في نوفمبر 1989 م حيث يتم تبني التعددية الحزبية بصفة رسمية.

وفي ظل هده المؤشرات والتحولات السياسية التي أفرزت التعددية الحزبية أصبح يتعين على حزب جبهة التحرير الوطني تقديم برنامج واضح.

خامسا : مرحلـــــة التعدديـــة السيـاسيـة فـــــي الجزائـــــر :

إن الطريق نحو التعددية السياسية في الجزائر أصبح ضرورة ملحة للدولة النامية ومنها للجزائر ، وذلك نظرا لنهاية تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع الأيديولوجية الشيوعية والأنظمة التسلطية في أوربا والدول النامية ، بحيث تحولت حوالي 4 دول في العالم إلى أنظمة ديمقراطية (عبد النور بن عنتر ،2001 :6) ، تبنت منهج التعددية السياسية بعد الإخفاق في السياسات القديمة وغياب المشاركة السياسية للمواطنين ، كما أدى إلى فشل مشاريع التنمية بكل أنواعها (أحمد ثابت ، 1990 : 11- 12).

وتمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية ، وفرض قوالب جاهزة ، منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة ، وتأكيد الأحادية المتعسفة وتركم عناصرها لسنوات عديدة ، فقد كانت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى السياسية الأخرى ذات التوجه السياسي فمارست ضدها النزعة الإقصائية واحتكرت التمثيل في إطار سياسة تعبوية ، ونتيجة لضعف حزب جبهة التحرير الوطني وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها ، وبالتالي وجود قنوات شرعية أخرى لذلك انفتح الباب أمام العنف لتوصيل المطالب وإعلان الاحتجاج .(ناجي عبد النور ، 2006 :118 – 119) .، وهناك أيضا أزمة واجهت المجتمع الجزائري هي أزمة الهوية التي تعد من أخطر الأزمات ، بحيث ظهرت جمعيات تدعو إلى التعريب في الجامعات وكردة فعل على ما حققته هذه الجمعيات ظهرت حركة طلابية تطالب بالاعتراف بالثقافة الأمازيغية .(ناجي عبد النور ، 2006 : 120) .

لذا تعددت الأطروحات حول أسباب وقوع أحداث أكتوبر 1988 ، باختلاف تصور وتحليل كل شخص وخلفياته ويمكن حصرها في اتجاهين : (ناجي عبد النور ، 2006 : 132)

الاتجاه الأول : يرى (السعيد بوشعير) أن ما عرفته الجزائر من اضطرابات يرجع بالأساس إلى مشاكل عديدة منها انخفاض أسعار البترول إلى جانب ضعف القدرة الشرائية للمواطنين ، وارتفاع أسعار المواد الأولية ، توقف الاستثمارات و ضعف الإنتاج الزراعي، قلة المردودية المؤسسات الاقتصادية التي وصل عجزها إلى ما يقارب 110 مليار دينار جزائري ، وارتفاع ديون الجزائر الخارجية من واحد مليار سنة 1970 إلى 19 مليار دولار سنة 1988 إلى 24 مليار دولار في جويلية 1991 .

* الاتجاه الثاني : ينطلق من فكرة أن أزمة النظام السياسي في المقام الأول هي أزمة التنظيم الواحد وهذا ما ذهب إليه الدكتور (جيلالي إلياس) ويبرز ذلك من خلال تضاعف المنازعات في أفريل 1980 ، أحداث تيزي وزو ، الإسلاميون 1982 و أحداث قسنطينة و سطيف 1985 – 1986 . (ناجي عبد النور ، 2006 : 134) .

وكان على النظام مواجهة هذه الأحداث التي كانت تحمل في طياتها مطالب أصبحت تتضخم من يوم لأخر ، ثم إن الخلفيات لظهور أحداث أكتوبر تدفع إلى عدم الاعتقاد أن هذه الأزمة عفوية أو عبارة عن مظاهرات شعبية تلقائية .

بصدور دستور28 فيفري 1989 تكون الجزائر قد دخلت عهدا جديدا يتسم بالديمقراطية التعددية ، واحترام الحريات ، بعدا كان نظاما أحاديا يحتكر فيه حزب جبهة التحرير الوطني الحياة السياسية ، هذا النظام الذي يعد تيارا فكريا تدعمه فلسفة معينة ، تتمحور أساسا حول فكرة ترقية الفرد في كنف الجماعة ، وتقويم وجوده من خلال الدفاع والمحافظة على حقوقه وحرياته .

وتقوم التعددية على ثلاث مرتكزات أساسية هي الإيمان بالاختلاف بين الناس بأن تبادل المواقع شيئ طبيعي ، وتأكيد أن فكرة المؤسسة أنها نقيض للفردية ويبنى هذا النظام على أساس قيام التمثيل الشعبي على أساس انتخابات حرة وكذلك مبدأ الفصل بين السلطات ، لضمان رقابة

البرلمان لأعمال الحكومة وتسلسل القواعد القانونية في إطار مفهوم دولة القانون . (ياسين ربوح ،2010: 61) .

وقد هدف الاعتماد على هذه الأسس الفكرية التي تحبذ أن تصبح السلطة السياسية أكثر قوة وجبروتا ودفاعا وحفاظا على حريات الأفراد وحقوقهم ، ومشاركتهم في الحكم .

إن أحداث أكتوبر 1988 شكلت منعرجا حاسما في التاريخ السياسي للمجتمع الجزائري إذ أجبرت السلطة على القيام بإصلاحات سياسية تجلت في الإقرار بالتعددية السياسية التي حملها دستور 1989 ، فالإصلاح شكل حتمية سياسية بالنظر لتغير الأجيال وكذا لكون أن الاحتجاجات الاجتماعية باتت تؤكد ضرورة إعادة النظر في علاقة السياسي مع الدولة .(نوي الجمعي ، 2010 :246) .

إن المادة 40من دستور 28 فيفري 1989 أقرت بـ " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف به " فهذه المادة لم تشر بصفة مباشرة إلى إنشاء الأحزاب السياسية بل استعملت فيها صيغة الجمعيات ذات الطابع السياسي يرجع ذلك حسب المحللين إلى أن المشرع الدستوري تعمد هذا الوضع لتضييق مجال نفوذ التعدية ، لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة ، وهي نفسها المادة 42 من دستور 1996 لكن مع تغيير الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب السياسية ، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة التعددية الحزبية وهو حق مرتبط بالحقوق والحريات الأخرى ، بحيث يكون ضمانا لها ومعتمدا إياها كوسائل لأداء دوره . (ناجي عبد النور ، 2010 : 65) .

فحق إنشاء الأحزاب السياسية ضامن لمختلف هذه الحريات العامة وقد تم تنظيمه أولا بموجب القانون رقم :89 – 11 المؤرخ في : 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ثم تم تغييره بموجب الأمر رقم 79 –09 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي

المتعلق بالأحزاب السياسية ، كما أن حرية إنشاء الأحزاب السياسية منصوص عليها في المواثيق الدولية منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1789م ، والذي صادقت عليه الجزائر في 1963م ، كما أن الجزائر انضمت إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 16 مارس 1989م .(ناجي عبد النور ، 2010 : 66) .

ومن هذا المنطلق عرفت الجزائر انفجارا" جمعياتي " سواء على مستوى المجتمع المدني أو على مستوى المجتمع السياسي ، وقد شكلت موافقة الشعب الجزائري بنسبة 74,43% على الدستور حافزا غير مسبوق لولوج 60 جمعية سياسية ، تتنوع وفق التصنيفات المتاحة حول التيارات السياسية التالية : (نوي الجمعي ، 2010 : 320) .

أ – الأحزاب الدينية .

ب – الأحزاب الوطنية .

جـ – الأحزاب غير الدينية ، ويصنفها البعض بالأحزاب الديمقراطية .

سـادسـا : الخريطـــة الحزبيـــة في الجزائـــر

إن الخريطة الحزبية في الجزائر أخذت شكلها التعددي مع قانون الجمعيات السياسية ، وبصرف النظر عن طبيعة أي حزب وتكوينه فإن المنافسة السياسية التي جسدها الإصلاح السياسي المرافق لأحداث أكتوبر ، وبظهور التعددية الحزبية ، كان يوحي بأن الجزائر قد خطت خطوة عملاقة نحو تفعيل مسار الدمقرطة خاصة فيما يتعلق بآليات القانونية التي سمحت بتأطير الحياة السياسية وعبرت الانتخابات التعددية عن حقل سياسي متعدد ومتنوع .

وعلى ضوء هذه ذلك يمكن القول أن تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر أخذت شكلا خاصا بالنظر إلى خصوصية المجتمع من جهة وخصوصية الحياة السياسية التي عبرت عنها الإصلاحات من جهة ثانية .(علي بن ظاهر،2002 :82).

لقد بلغ عدد الأحزاب بعد التحول إلى التعددية الحزبية مباشرة حوالي 6 حزبا ، إذ كان المشهد السياسي في نوفمبر 1990 م يطبعه وجود 31 حزبا ، ثم ارتفع إلى 52 حزبا سنة 1991 ليصل هذا العدد إلى 60 حزبا معتمدا سنة 1992 م ، وقد جاءت هذه الكثافة نتيجة اليسر الشديد في شروط تكوين الأحزاب وفقا للقانون 89 – 11 المؤرخ في : 05 جويلية 1989 م . (ياسين ربوح ،2010 : 105) المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي .

وظل عدد الأحزاب كبيرا حتى صدور الأمر رقم : 97 – 09 المؤرخ في: 06 مارس 1997 م ، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الذي فرض بموجب المادة 42 منه على الجمعيات ذات الطابع السياسي القائمة جعل تسميتها و أسسها وأهدافها مطابقة للأحكام العامة للأمر رقم 97 – 09 ، وذلك في شهرين ابتداء من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وكذا المادة 43 منه التي فرضت على جميع الجمعيات ذات الطابع السياسي القائمة الامتثال للإجراءات التأسيسية الجديدة . كما منع إنشاء الأحزاب

السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرفي ، أو جنسي أو مهني أو جهوي ، وكانت النتيجة أن اتجهت مجموعات من الأحزاب الصغيرة التي لا يمكنها بمفردها استيفاء المتطلبات الجديدة إلى التجمع معا في تكوينات حزبية أوسع تمكنها من التكيف مع القانون الجديد .(ياسين ربوح ،2010 : 106) .

وقد تم سحب الاعتماد من الأحزاب لعدم تكيفها مع القانون الجديد ، كحزب الجزائر المسلمة المعاصرة ، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ، كما تم تغيير تسميات أحزاب أخرى وبعض العناصر الموجودة في قانونها الأساسي ، كحركة المجتمع الإسلامي التي تحولت إلى حركة مجتمع السلم وحركة النهضة الإسلامية التي تحولت إلى حركة النهضة .

وقد تعددت تصنيفات الأحزاب السياسية حسب المعيار المتخذ ويمكن القول أن الخريطة الحزبية في الجزائر تتجاذبها قوى سياسية فاعلة ، منضوية تحت لواء العديد من الأحزاب الإسلامية والوطنية والعلمانية ، فالأحزاب الإسلامية تطالب بتطبيق الإسلام في الحياة السياسية ، باعتباره المرجعية الوحيدة للمجتمع والرافضة لكل ما هو غربي ، وأما الأحزاب الوطنية فهي تتبنى خطابا توفيقيا معتدلا وقد تتبناه الدولة نفسها ، أما الأحزاب العلمانية أو الديمقراطية فهم يرون بضرورة فصل الدين عن الدولة ، لذلك فهم يرون أن الاتجاه اللائكي ضرورة تشكيل الدولة بالمعنى الحديث .(ناجي عبد النور ،2010 : 107) .

1 – أحـــزاب التيـــار الوطنـــي : من أهم أحزاب هذا التيار نجد :

* **حزب جبهة التحرير الوطني : (FLN)** إن حزب جبهة التحرير الوطني استند على الشرعية التاريخية ، وارتكز بدوره على المقاومة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي ، حيث هيأ له الأسبقية المطلقة عما سواه من التنظيمات السياسية لكي يستولي على الأداة (الحزب) ثم المؤسسات (الدولة) والكيان (الأمة) . فقد كانت ثورة التحرير الوطني ثمرة فاعلة ومؤسسة

تجاوبت مع مقتضيات العصر الجديد الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية النابذة للاستعمار والاحتلال والمتجهة إلى تأسيس الدول على مقومات الأمة والمواطنة ، ومن هنا استهلت جبهة التحرير الوطني صفة صانعة المجد التاريخي للجزائر . (أمحمد مالكي ، خالد سلمان وآخرون ، 2004 : 222) .

الأمين العام للحزب هو السيد عمار سعداني .

- **الشروط وكيفية الانضمام للحزب :**

المادة 3 : إن الانخراط في حزب جبهة التحرير الوطني من اختصاص الهيئات القاعدية .

المادة 4: يقبل المترشح الانخراط في حزب جبهة التحرير الوطني وفقا للشروط المحددة في المادتين 08 و09 من القانون الأساسي للحزب .

المادة 5 : يودع طلب الانخراط لدى الخلية لّإبداء الرأي طبقا لأحكام المادة 72 من القانون الأساسي ويدرس من طرف مكتب القسمة ويفصل فيه حسب الإجراءات التالية .

- يضبط كل طالب للانخراط ملف فردي.
- يحفظ في القسمة ويسلم للمعني وصل بذلك .
- كل طلب انخراط في الحزب يجب أن يكون شخصيا.
- يبلغ مكتب القسمة للمعني قبول طلبه أو رفضه في أجل أقصاه شهر.
- كل رفض لطلب الانخراط يجب أن يرفق بتعليل واضح ومؤسس ولمن رفض طلبه الحق في أن يرفع طعنا إلى الهيئة المسؤولية الموالية مباشرة .
- يودع الطعن في مدة أقصاها شهرا ابتداء من تاريخ تلقي المعني القرار الرفض.

المادة 6 : يمكن للمعني في حالة رفض طعنه أو عدم إجابته رفع تظلم في مدة أقصاها شهر إلى اللجنة المركزية للحزب التي يجب أ ن تصدر قرارها النهائي في أجل أقصاه شهران (02) .

المادة 7 : يعلن المنخرط أمام مكتب القسمة الالتزام التالي : " بصفتي مناضلا في حزب جبهة التحرير الوطني أتعهد بالدفاع عن مبادئ الحزب وألتزم بالقانون الأساسي والنظام الداخلي والخط السياسي للحزب وأناضل بصدق من أجل إنجاح برنامجه وأحترم السلم النظامي للحزب ."

المادة 8 : يمنح لكل منخرط في الحزب بطاقة مناضل صالحة لمدة عام تسلم له عند تسديد الاشتراك السنوي الذي تحدده اللجنة المركزية .

المادة 9 : استخدام موقع الإنترنيت لتقديم طلب الانخراط .

الفصل الثاني : واجبات المناضل وحقوقه .

المادة 10 :يتساوى المناضلون (ات) قي حزب جبهة التحرير الوطني في الواجبات والحقوق ويخضعون لنفس القاعد النظامية .

المادة 11 : واجبات المناضل

- استيعاب مضمون القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب والتقيد بها واحترامها .
- الالتزام بالقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب .
- حضور الاجتماعات .
- دفع الاشتراكات وتسديد المساهمات المقررة بانتظام .
- العمل على تطبيق قرارات القيادة وتعليماتها واحترام السلم النظامي للحزب .
- نبذ كل مظاهر التفرقة المبنية على أساس جنسي جهوي عرقي ، فئوي أو نخبوي .

- الحفاظ على أسرار الحزب ووثائقه وعدم التحدث باسمه إلا بتفويض من الهيئات المختصة
- الدفاع عن وحدة الوطن والشعب والعمل على تنمية الروح الوطنية بين الجزائريين والجزائريات.
- النضال من تقوية الانسجام وروح التضامن بين مناضلي الحزب .
- الدفاع عن مبادئ الحزب ومصالحه في جميع المواقع وفي كل الظروف والحالات .

المادة 12 : حقوق المناضل

لكل مناضل في حزب جبهة التحرير الوطني الحق في :

- انتخاب هيئات الحزب والترشح لها وفق أحكام القانون الأساسي والشروط المحددة في النظام الداخل للحزب .
- الترشح للمجالس المنتخبة المحلية والوطنية عن طريق الهيئات الحزبية .
- المشاركة في اتخاذ القرارات وفي وضع برنامج الحزب .
- المساهمة في تقييم عمل الهيئات التنفيذية للحزب والمجالس المنتخبة وممارسة النقد بحرية وموضوعية داخل الأطر النظامية للحزب.
- الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة مناضل أخر في الحزب أمام الهيئات المكلفة بالنظر إلى نشاطه وسلوكه.
- التعبير عن أرائه في صحافة الحزب .
- الاستقالة من منصب مسؤولية أو من العضوية في الحزب . (www.pfln.org.dz بتاريخ :21/ 08 /2016 : 15:00 .)

*** حزب التجديد الجزائري : (PRA)** نشأ على أثر النداء المنشور بتاريخ 03 أوت 1989 م في جريدة المساء والجزائر اليوم وأودع ملفه في 17 سبتمبر 1989 م ليحصل على الاعتماد الرسمي في 15 نوفمبر 1989 م ليكون بذلك من ضمن أوائل الأحزاب السياسية التي تأسست في فيفري 1989م وعقد مؤتمره التأسيسي يومي : 3-4 ماي 1990 م وانتخب نور الدين بوكروح رئيسا للحزب ، وهو حزب ليبيرالي الاتجاه يرفض رأسمالية الدولة والسياسات التدخلية وله نزعة إسلامية معتدلة .

2 – أحـــزاب التيـــار الإســـلامـــي : من بين أهم الأحزاب هذا التيار نجد :

* **حركـة مجتمـع السلـــم** : حركة مجتمع السلم حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة تعتمد على منهج تغييري سلمي وسطي معتدل ، يستهدف بناء الفرد والأسرة والمجتمع ، وتشارك في العملية السياسية من أجل استكمال بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية من خلال التداول السلمي على السلطة بالوسائل الديمقراطية .

انعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحركة في القاعة البيضاوية سنة 1991 م في ظروف سياسية حساسة ، كانت الجزائر حبلى بالأحداث ، واجهت الحركة تجاذبات مع بعض الفصائل الإسلامية ونفضت يدها من العمل الوحدوي مع الفصائل الإسلامية الأخرى أعلنت بقاعة الشهيد حرشة حسان عن ميلاد حركة المجتمع الإسلامي .ترشح لرئاسة الحركة خمسة قيادات على رأسهم محفوظ نحناح و محمد بوسليماني و أبو جرة سلطاني وانتخب محفوظ نحناح رئيسا للحركة .

أما المؤتمر الثاني فانعقد بنادي الصنوبر أيام :04 / 05 / 06 مارس 1998 م ، في ظروف محلية تميزت بالتحول نحو الديمقراطية .

وأما المؤتمر الثالث الذي انعقد بعد وفاة محفوظ نحناح انعقدت دورة طارئة في 02 / 03 /04 جويلية 2003 بفندق السفير لمناقشة حالة شغور منصب رئاسة الحركة ، وقد انعقد المؤتمر في ظل أوضاع دولية تتميز بالاضطرابات و التوتر .وانتخب أبو جرة سلطاني رئيسا للحركة .

وانعقد المؤتمر الرابع بالقاعة البيضاوية بالعاصمة بتاريخ: 28 / 29 / 30 أفريل 01 ماي 2008 م

وأما المؤتمر الخامس لحركة مجتمع السلم فقد انعقد بالقاعة البيضاوية بالعاصمة أيام : 02 / 03 / 04 ماي 2015 في أجواء التحولات التي حدثت في الدول العربية وموجة الحريات وسقوط الأنظمة الشمولية التي عاثت في البلاد العربية فسادا ، فجاء المؤتمر الخامس في ظل نقاش جاد وعميق داخل مؤسسات حركة مجتمع السلم بدأ بفك الارتباط مع أحزاب التالف الرئاسي ثم قرار مجلس الشورى بعدم المشاركة في الحكومة .

ليأتي المؤتمر الخامس لتأكيد خيار خروج الحركة إلى المعارضة السياسية وفق مقاربة جديدة، وفي جوي أخوي وسياسي و ديمقراطي وحاز عبد الرزاق مقري على ثقة أعضاء مجلس الشورى الوطني وأصبح هو رئيس الحركة حتى يومنا هذا.

<u>مرجعية حركة مجتمع السلم</u> : تنطلق حركة مجتمع السلم من مرجعيات محددة ومعلومة هي :

- الإسلام.
- بيان أول نوفمبر 1954 .
- الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية .
- تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتجارب الحركات الإصلاحية، وما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم وإنجازات حضارية.

- الرصيد الفكري والسياسي والتاريخي لحركة مجتمع السلم .

* **المبـــادئ والثـــوابـــت** : يقوم عملها على أساس المبادئ الآتية .

- الإسلام عقيدة شرعية .
- الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا .
- الانتماء الحضاري الإسلامي و العربي و الأمازيغي .
- النظام الجمهوري و التعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة .
- الحرية وحقوق الإنسان .
- العدالة وتكافئ الفرص في ظل المواطنة الكاملة .
- مبدأ الشورى والخيار الديمقراطي .
- المنهج السلمي الوسطي المعتدل.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة والشفافية وكل مقومات الحكم الراشد .
- احترام الأخر وحسن الجوار ومبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها .

(http // www.hmsalgeria.net/portal/politique generale.html)

* **حركة النهضة : (M N)** : في ديسمبر 1988 أنشأ عبد الله جاب الله جمعية النهضة للإصلاح الثقافي و الاجتماعي التي تحولت إلى حزب النهضة في أكتوبر 1990 بقسنطينة ، لكي تأخذ موقعا وسطا قريبة من الاعتدال والمادة 04 من القانون الأساسي للحركة تنص أن الحركة تستمد مصادر عملها من مبادئ أول نوفمبر و أرضية الوفاق الوطني ، وتهدف إلى

إقامة جمهورية ديمقراطية تعددية ونظام اقتصادي يزاوج بين الحرية الاقتصادية وواجب الدولة في الرعاية .

ترفض المشاركة في الحكم وتفضل البقاء في المعارضة . (ياسين ربوح ، 2010 : 111) .

3 – أحزاب التيار العلماني أو الديمقراطي: نذكر من بين أهم أحزاب التيار العلماني أو كما يسميها البعض الأحزاب الديمقراطية الأحزاب التالية:

* **التجمع الوطني الديمقراطي : (RND)** : هذا الحزب ولد في رحم السلطة في : 11 فيفري 1997 ويعتبر انشقاقا عن حزب جبهة التحرير الوطني ، وعقد مؤتمره الاستثنائي تحضيرا للانتخابات التشريعية قبل موعد التشريعيات في 03 أفريل 1997 ، والتجمع يضم في صفوفه المنظمات الوطنية لأبناء الشهداء والمجاهدين والمركزية النقابية والجمعيات والمنظمات الجماهيرية ، إضافة غلى الشخصيات من المجتمع المدني ووزراء الحكومة ، والإطارات ومناضلي جبهة التحرير الوطني الذين التحقوا بالحزب الجديد .

فلسفة التجمع الوطني الديمقراطي ومشروعه السياسي يستمد مرجعيته من صلب الحركة الوطنية وثورة نوفمبر ، ويؤكد على مبدأ الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي ويعلن عن محاربته لما يسميه التطرف الديني ، ويركز في عمله السياسي على الطبقات المتعلمة من أعضائه وعلى العنصر النسوي .

وفي أول مشاركة للحزب في الانتخابات التشريعية 05 جوان 1997 يحصل على الأغلبية وفي المحليات يحصل على الأغلبية المطلقة ، ليصبح في مدة قصيرة الحزب الأول في البلاد ويسيطر على الحكومة وعلى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأّمة ومجالس البلدية و الولائية أمام الاحتياجات التي صاحبت هذه النتائج من قبل المعارضة التي اعتبرت أن دور الإدارة كان

غير حيادي ، وأن التزوير حدث بشكل كبير ،غير أن الحزب تراجع في الانتخابات التشريعية والمحلية لسنتي 2002 و 2007 ليحتل المرتبة الثانية بعد حزب جبهة التحرير الوطني ، ومنذ سنة 1996 إلى يومنا هذا وهو مشارك في الحكومة الإئتلافية ، وهو طرف في التحالف الرئاسي بالإضافة إلى حزب جبهة التحرير الوطني .(ياسين ربوح ، 2010 :112-113) .

* - **جبهة القوى الإشتراكية : (FFS)** ويعود تأسيسها إلى 29 سبتمبر 1963 توازيا مع حركة العصيان والتمرد التي قادها حسين أيت أحمد ، وتنال اعتمادها الرسمي بعد إقرار التعددية في نوفمبر 1989 ، وبرغم محاولة الحزب الوصول إلى قاعدة انتخابية خارج منطقة القبائل لا تلزمه صفة الجهوية ، يتبنى المطالب الثقافية ويدعو إلى إقامة دولة القانون والحريات والعدالة والمساواة ، وهو حزب علماني يرفض التطرف الديني وينادي من أجل تداول السلطة ، والقطيعة مع النظام .

* **حزب العمال : (PT)** : تأسس حزب العمال في جوان 1990 وهو امتداد للمنظمة الاشتراكية للعمال التي تأسست في بداية الثمانينات ، وبقي نشاطها سريا إلى غاية إعلان التعددية الحزبية ، فحزب العمال حزب يساوي معارض يتبنى مبادئ التروتسكية فيعلن تضامنه مع العمال والطبقات الاجتماعية الأكثر عرضة للاستغلال ووقوفه في وجه الخصخصة والدعوة إلى تدخل الدولة لحماية المستهلك، من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية وترقية اللغة الأمازيغية .

وفي تشريعيات1997 يحصل على 04 مقاعد، ويتقدم في تشريعيات 2002 بحصوله على 21 مقعد في المجلس الشعبي الوطني محتلا مرتبة سادسة ، ليحصل في الانتخابات التشريعية الأخيرة 17 ماي 1997 على 26 مقعد في المرتبة الخامسة .

الأمين العام للحزب السيدة لويزة حنون وتعتبر أول امرأة جزائرية تدخل سباق الرئاسيات بترشحها في رئاسيات 2004 وتحتل المرتبة الخامسة . (ياسين ربوح ، 2010 : 114) .

خـــــــلاصـــة

أن دراسة الظاهرة الحزبية ونشأتها وتطورها ، يعبر في الواقع عن مخاض عسير إرتبط في الحقيقة بتطور الديمقراطية ونشأتها ، فالحزب من خلال المفاهيم والدراسات التي أحاطت به تعبير ووسيلة لانتقال الشعوب من وضع سياسي لأخر والتجارب السياسية والتاريخية تؤكد أن الأحزاب السياسية تعمل على تفعيل الحياة السياسية ، سواء الأنظمة الأحادية أين توطد هيمنة نخبة سياسية ، أو في التعددية أين تخلق إطار تنافسي وبدائل متعددة ، ومهيكلة للاختلافات وبهذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن وعن طموحاته .

والحزب أو الظاهرة الحزبية عموما جاءت كتعبير عن واقع اجتماعي ، وأن بقائها اليوم مقرون بمدى قدرتها على تفعيل نشاطها مقابل تنامي التنظيمات الأخرى في الحياة السياسية .

والظاهرة الحزبية في العالم المتخلف بعيدة كل البعد عن هذا الدور لأن هدفها الواحد والوحيد هو الاستحواذ على السلطة والبقاء فيها، في حين تشكل الديمقراطية وسيلة جديدة لبقاء نخب قديمة في الحياة السياسية.

تمـــــــهيـــــــــد :

بعد الاطلاع على الجانب النظري لهذه الدراسة ؛ والّتي حاولنا فيه جمع أكبر عدد من الأفكار، والّنظريات العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك ليسهل لنا عملية البحث في الميدان

كذلك اعتمدنا على تساؤلات ، والّتي ارتبطت بمشكلة الدراسة ،وتم اختيارها وفقا لمعايير معينة بإتباع منهج علمي يّتفق مع طبيعة الدراسة.

وبالّتالي سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ؛ تحديد مجتمع الدراسة وكيفية اختيار عينة الدراسة و كذلك منهج الدراسة المستخدم ؛ و أداة الدراسة وطريقة بنائها ،ومن ثم سنتعرض لتفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها ،ومناقشة النتائج الجزئية في ضوء التساؤلات ،ومنه الوصول إلى النتائج العامة للدراسة وخلاصة للموضوع.

أولا : الإجراءات المنهجيـــة المتبعـــة فـــي جمـــــــع المعطيـــات الميدانيـــة

1 – منـــــــهج الدراســـــــــة :

إن أي بحث علمي يستلزم إتباع منهج واضح يتماشى مع موضوع الدراسة ، لأن المنهج العلمي هو " الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد والإجراءات ، والخطوات المنتظمة التي توجه سير العمل البحثي ، وتحدد عملياته حتى يصل الباحث إلى نتيجة ." (سمير محمد حسن ، 1986 : 127) .ويقوم المنهج على تحديد الأدوات والقواعد المنهجية في العمل البحثي مع احترام المقاربة والنموذج النظري الذي يضم المفاهيم ، الأفكار القائدة والتفسيرات التي يقدمها لتسهيل العمليات الذهنية التي يحاول الباحث من خلالها بلوغ الحقائق المتوخات في علم من العلوم مع إمكانية تبيانها والتأكد من صحتها لأن المقاربة أو النظرية تمكننا من تبني منطلقات فكرية لترجمة الواقع انطلاقا من مبادئها ونظرتها للظواهر مع توفير تفسيرات للنتائج المحصل عليها . (Robert K Merton , 1997 : 38).

لقد اندرج هذا البحث ضمن الدراسات والبحوث الوصفية والتحليلية كونه يصف التنمية المستدامة و الأحزاب السياسية ، موضوع الدراسة من خلال تحليل مضامين البرامج الخاصة بالأحزاب السياسية المتعلقة بالجانب البيئي . وهي "البحوث التي تهدف إلى اكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها تحديدا كيفيا أو كميا ، كما تقوم بالكشف عن الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية ، وتحاول التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل ، وباختصار فهي تهتم بماضي الظواهر وحاضرها ومستقبلها ." (عبد المجيد إبراهيم ، 2000 : 40)

المنهج هو وسيلة الغاية من استعمالنا له من اجل الوصول إلى الحقيقة العلمية سواء كانت معلومة أو مجهولة . (رشيد زرواتي ، 2008 : 176) .

والواقع أن اختيار المنهج الملائم يتوّقف على طبيعة الموضوع المراد دراسته حيث أن طبيعة الظاهرة وموضوع الدراسة وخصائصها المميزة وكذا الأهداف المراد تحقيقها من الدراسة ، كّلها تفرض على الباحث إتباع منهج معين.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوي ، الذي عرفته دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية بأنه أحد المناهج المستخدمة في دراسة محتوى وسائل الاتصال المكتوبة أو المسموعة لوضع خطة منظمة تبدأ باختيار عينة المادة(موضوع التحليل) وتصنيفها وتحليلها كميا وكيفيا .(وائل عبد الله ، ريم أحمد عبد العظيم ، 2012 : 21) .

يعد منهج تحليل المضمون من المناهج التي ارتكزت إليها الكثير من الدراسات التي اتجهت إلى تحليل محتوى الخطاب السياسي الرسمي ، بشكل خاص فيما يتعلق بموقف أو سياسة معينة ، تهدف إليها الدراسة ، وحساب تكرار ورود كلمات معينة موضع الدراسة ، إضافة إلى معنى هذه الكلمات في سياق النص وما تخفي خلفها من معان أخرى قيد الدراسة ، كما يتضمن تحليل المحتوى جانب أخر يفرض على الباحث اللجوء إليه وهو تحليل المضمون الهيكلي من خلال تحديد المساحة أو الوقت المحدد لوسيلة الاتصال أو الخطاب السياسي ومكان النشر وأذاعته ضمن إطار الهدف الذي حدده الباحث .(ناظم عبد الواحد الجاسور ، 2011 : 185، 186) .

ووفق ما تتطلبه الدراسات في علم الاجتماع ، ولا سيما التي تتطلب الكشف عن المفهوم ، وهو ما ينطبق على الدراسة الحالية التي تتناول مفهوم التنمية المستدامة بوصفا ذات بعد سوسيولوجي في علاقتها مع موضوع الأحزاب الذي يشغل حيزا هاما من العلوم السياسية ، وانطلاقا من أهداف الدراسة والسعي في الإجابة عن التساؤلات التي أثيرت في الدراسة ، تم اعتماد منهج تحليل المحتوى .

2 - عينـــة الدراســـــــــــة :

إ ن تحديد العينة يكون تبعا لنطاق الدراسة وطبيعة الموضوع ،و نعني بالعينة أّنها ": مجتمع الدراسة الّذي تجمع منه البيانات الميدانية ، وهي تعتبر جزءاً من الكل ، بمعنى أّنه تؤخذ من أفراد المجتمع على أن يكون ممّثلا للمجتمع لتجري عليه الدراسة . فالعينة هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي ، بعدها يتم تعميم نتائج الدراسة على المجتمع كله . (رشيد زرواتي ، 2008 : 267) .

ولتعذر قيام هذه الدراسة بتحليل جميع البرامج للأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية الجزائرية نظرا لكثرتها ، فقد وقع الاختيار على حزبين ألا وهما حزب جبهة التحرير الوطني ، وحركة مجتمع السلم ، وهي **عينة قصدية** تخدم أهداف الدراسة من أصل أكثر من ثمانية وأبعون حزبا (48) حزبا ومن أسباب اختيار هذين الحزبين أنهما يعتبران من أقدم الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية ، كما أنهما شاركا في أكثر من مناسبة انتخابية ، إلى جانب أنهما منتشران في جميع ولايات الوطن .

وتم اختيار البرامج السياسية المعدلة في أخر مؤتمر للحزبين محل الدراسة ، حيث اختير البرنامج الصادر بعد المؤتمر الأخير لكلا الحزبين .

- البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي صدر بعد المؤتمر الذي أجري ايام : 19. 20 .21 /03 / 2013 وتم الحصول على نسخة منه .

- البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم الذي صدر بعد المؤتمر الخامس الذي انعقد في : 3.4 /2013/05 ، وتم الحصول عليه من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي لحركة مجتمع السلم Hms .net. وطبع نسخة منه .

3- تحديد فئات التحليل المعتمدة :

يعتبر تحديد الفئات بدقة أمر بالغ الأهمية في نجاح تحليل المحتوى ، إذ تستخدم الفئات في الوصف الموضوعي للمضمون ،إذ يقصد بفئة التحليل category مجموعة من الكلمات ذات معنى متشابه أو تضمينات مشتركة ، وتعرف أيضا بأنها العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها (كلمة أو موضوع أو قيم ....إلخ) . (رشدي أحمد طعيمة ،2004 :272) .

فقد اعتمدت هذه الدراسة على فئتين رئيسيتين هما فئات الشكل ، وفئات المضمون أما بالنسبة لوحدات التحليل فقد تم اختيار وحدة الموضوع ، وهذا بما يخدم البحث ويساعد على الإجابة على تساؤلات الدراسة .

3- **تحديد فئات التحليل المعتمدة**

1 : فئات الشكل :

هي الفئات التي تساعد على معرفة حجم اهتمام الأحزاب السياسية بمفهوم التنمية المستدامة ، وهي تساعد على الإجابة على التساؤل التالي : كيف قيل ؟ ويتم الكشف عنها من خلال الفئات التالية:

أ – فئة الموضوع : يقصد بهذه الفئة ترتيب الموضوع محل الدراسة من بين الموضوعات الأخرى المتناولة في البرنامج ، فالموقع له تأثير كبير على القارئ، فالصفحة الأولى لها أكثر الاحتمالات للإطلاع من طرف المنتخب من الصفحة الأخيرة ، وتندرج تحت هذه الفئة الفئات الفرعية التالية :

1- ضمن صفحات البرنامج .

2 – وثيقة خاصة منفصلة عن البرنامج .

ب- فئة المساحة : يقصد بها المجال الذي شغله الموضوع محل الدراسة في محتوى البرنامج السياسي حيث كلما زادت المساحة المخصصة لعرض الموضوع ، كلما فهم أهمية الموضوع المطروح ، وزاد احتمال اقتناعه أكثر بالموضوع والعكس صحيح ، ويشتمل على فئتين فرعيتين هما :

1 – فئة طول الفقرة : ويكشف عليها من خلال عدد الفقرات الجزئية والنقاط التي تناولت موضوع الدراسة وتبرز لنا أهمية موضوع التنمية المستدامة وكل ما يتعلق بها .

2 – فئة ترتيب الموضوع من حيث المساحة : تساعد هذه الفئة الفرعية على معرفة ترتيب الموضوع من حيث المساحة مقارنة بالمواضيع الأخرى لمعرفة مدى أهميته في البرنامج السياسي ، أو بالأحرى مرتبته من حيث الأهمية .

جـ – فئة وسائط توصيل المضمون : وتهتم هذه الفئة بالعناوين وتتضمن ثلاث فئات فرعية .

1- فئة العنوان : وتدرس هذه الفئة طبيعة العنوان هل هناك فقط عنوان رئيسي واحد أم هناك عناوين فرعية ؟ هل جاء العنوان في شكل محور أم مجرد عنوان في محور ؟ هل جاء جزء من الموضوع تحت عنوان أخر ..... الخ .

2 – الصياغة اللغوية للعنوان: هذه الفئة الفرعية تهتم بمعرفة هل جاء العنوان في كلمة واحدة أم جاء في جملة أو كلمات معبرة عن الموضوع ؟

د – فئة اللغة المستخدمة : من المؤكد أن اللغة المستخدمة في توصيل المضمون هي بالغة الأهمية كونها الواصل بين المرسل والمستقبل ، وبما أن جمهور الأحزاب السياسية هو جمهور متنوع فمنهم المتعلم ومنهم الأمي ومنهم متوسط التعليم ، وبالتالي تساعد هذه الفئة على معرفة مدى إحاطة الأحزاب ومراعاتها للفوارق بين الأفراد وتتدرج تحتها فئات فرعية هي :

1 – فئة العربية الفصحى.

2 – فئة العربية البسيطة.

3 – فئة الفرنسية.

4 – فئة المزيج بين اللغة العربية والفرنسية معا .

5 – فئة اللغة العلمية واللغة الأدبية .

ثانيا :فئات الموضوع :

إن هذه الفئة لا تقل أهمية عن الفئة التي قبلها ، حيث تسعى فئات الموضوع للإجابة على السؤال : ماذا قيل ؟ أي أنها تهتم بمعرفة مجال الاهتمام وقد تم اختيار هذه الفئات حسب ما يخدم موضوع الدراسة ويساعد على الإجابة على تساؤلات الدراسة ، اندرجت في أربع فئات رئيسية كل فئة منها تحتوي على فئات فرعية :

1- فئة المواضيع المطروحة

3 - تحديد وحدات التحليل المعتمدة :

1- وحدة التسجيل :

- **وحدة الموضوع** : يعتبر من أهم وحدات التحليل ، وقد يكون الموضوع جملة بسيطة أو فكرة تدور حول قضية محددة سياسية كانت أم اجتماعية أو غيرها . (رشدي أحمد طعيمة ، 2004 :323) .

وقد وقع الاختيار على ثلاث فئات رئيسية هي : فئة التنمية المستدامة وفئة البيئة وفئة السياسة

- فئة التنمية المستدامة :

- فئة البيئة :

– فئة السياسة :

2– وحدات السياق :

لقد تعددت المواضيع المطروحة حول التنمية المستدامة في البرنامج السياسي للأحزاب السياسية ، لذلك تم تقسيمها إلى فئات كل فئة منها تهتم بجانب معين من الموضوع المدروس ، وتندرج تحت الفئات التالية :

– فئة رأس المال البشري ، ورأس المال الاجتماعي : ونقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة ، أما رأس المال الاجتماعي فيقصد به الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها .

يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر التي يتكون منها المجتمع ، باعتبار حماية البيئة أو الاهتمام بالجانب البيئي والتنمية المستدامة ، يعتمد بالأساس على استدامة العنصر البشري الذي يعد ركيزة الكون .

– **فئة رأس المال الطبيعي** : ويقصد بها الموارد الطبيعية والنظم البيئية .

– **فئة رأس المال المادي ، ورأس المال الإنتاجي** : ونقصد به الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات .

ثـــالثـــا : فئـــــة الأهـداف المتضمنـة : تهدف هذه الفئة إلى الوصول أو معرفة الأهداف التي يريد المضمون محل الدراسة الوصول إليها، بحكم أن الأحزاب السياسية تحمل رؤية مستقبلية وعملية تجاه استدامة البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة ، ولكنها لا تبرز كل الأهداف المرجوة بصفة واضحة ومعلنة في برامجها لذلك يتم الكشف عليها من خلال تحليل مضمون محور البيئة والتنمية المستدامة وتندرج منها الفئات التالية :

أ – توعية المجتمع

ب – خلق مجتمع المستقبل .

جـ – المحافظة على البيئة .

د – استدامة العنصر البشري والبيئة.

2– فئـــة الجهـات المستهدفـة : تساعدنا هذه الفئة على معرفة المقصود من محتوى البرنامج السياسي ، وتسعى للإجابة على السؤال القائل : هل محور البيئة واستدامة العنصر البشري والتنمية المستدامة موجه لفئة معينة دون غيرها ، أم هو موجه لعدة فئات في الجمهور العام ؟ وقد اندرجت تحتها فئات فرعية وهي :

- الدولة .

- المجتمع .

– الأسرة .

– فئة العناوين ذات الصلة ك تعرض هذه الفئة العناوين وبالأحرى المحاور التي تناولها موضوع الدراسة أو ماله صلة بموضوع الدراسة أو ما تم الإشارة إليه فيها .

ثانيا – عرض وتحليـــل وتفسير نتائـــــــج الدراســـــة :

1 – تفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها :

جدول رقم : (**01**) جدول يعرض عدد صفحات البرنامج السياسي لكل حزب والمحاور التي تضمنها كل برنامج .

الحزب / حول برنامج	حزب جبهة التحرير الوطني	حركة مجتمع السلم
عدد صفحات البرنامج	33 صفحة	11 صفحة
المحاور التي تضمنها	– المحور الأول : الجانب الاقتصادي . – المحور الثاني الجانب الاجتماعي . – المحور الثالث الجانب الثقافي . – المحور الرابع السيادة الوطنية والدفاع الوطني .	المحور الأول : المرجعية المبادئ الثوابت الأهداف والوسائل . المحور الثاني : التوجه السياسي العام . المحور الثالث : التوجهات المحورية للبرنامج السياسي . أولا : التوجهات السياسية . ثانيا : التوجهات الاقتصادية . ثالثا : التوجهات التربوية والدعوية .

		رابعا : التوجهات الدعوية . خامسا : التوجهات الثقافية . سادسا : توجهات السياسة الخارجية وقضايا الأمة .

من خلال الجدول أعلاه اتضح لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني قد تناول برنامجه السياسي في 33 صفحة ، وتطرق فيها للمحاور التالية : الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي والثقافي والسيادة الوطنية والدفاع المدني وهي محاور كبيرة لا تعبر عن المحتوى إذ أنها عناوين براقة لا تفي بالشيء الذي تناولته فيها لبساطة ما تم تناوله مقارنة بالعنوان الذي انطوت تحته إضافة إلى أن حجم البرنامج متوسط ، كما أن المطبوعة لا تحوي القانون الأساسي ولا النظام الداخلي للحزب ، كما نلاحظ إغفال الحزب للجانب السياسي ، رغم الأهمية الكبيرة لهذا الجانب ،هذا يرجع لكون الحزب هو الحزب الحاكم أو أن الحزب راضي عن الوضع القائم ، أو اعتماد الحزب على الشرعية الثورية التي تركز على تركز على الفرد في إطار الجماعة ، وتركز على البقاء في الحكم في يد نخبة صغيرة ، أو لكونه الفائز بالأغلبية في المناسبات الانتخابية ، إذ أنه قدم السيادة الوطنية على حساب الجاني السياسي وهذا يعني أن الحزب بقي محافظ على قالب جامد ما يعبر على أن الحزب غير مساير للتطورات الحاصلة في المجتمع إذ أنه بقي حبيس الماضي يمجد انجازاته في الحصول على الاستقلال .

أما حركة مجتمع السلم فقد تناولت برنامجها السياسي الذي تم الحصول عليه من الموقع الإلكتروني للحركة ، دون تغير فقد ورد في 11 صفحة إذ أنه لم يعمد إلى مقدمات أثناء تناوله للتوجهات أو المحاور الكبيرة التي تم التطرق إليها في شكا نقاط تني عن أهداف تسعى الحركة

للوصول إليها ، أو ما تتمنى الحركة تحقيقه إذا تقلدت زمام الحكم ، إذ أن الحركة بدأت البرنامج ديباجة جاءت في شكل مقدمة مختصرة لإعطاء التوجه العام للحركة ثم جاء المحور الأول الذي تطرقت فيه المرجعية ، المبادئ ، الثوابت والأهداف، أما المحور الثاني فقد تناولت التوجه السياسي العام للحركة أ ما المحور الثالث والذي يعد أهم فصل فقد تناولت فيه التوجهات المحورية للبرنامج السياسي في المجالات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية والتوجهات التربوية والدعوية والسياسة الخارجية فقد كان البرنامج شامل لجميع الجواب ، فالجانب السياسي كان له مجال أوسع من الجوانب الأخرى من ناحية المساحة ، ويليه الجانب الاجتماعي .

جدول رقم : (02) جدول يبين موقع موضوع التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية .

الحزب السياسي / موقع البرنامج	جبهة التحرير الوطني	حركة مجتمع السلم
في البرنامج السياسي	X بداية البرنامج	X بداية البرنامج
وثيقة خاصة		

من خلال الجدول أعلاه عن موقع مفهوم التنمية المستدامة ضمن صفحات البرنامج السياسي ، تبين لنا أن موضوع مفهوم التنمية المستدامة قد جاء في البرنامج السياسي فقط للحزب جبهة التحرير الوطني ، وكذلك حركة مجتمع السلم ، وهذا راجع لكون الحزب لا يولي أهمية لمثل هذه المواضع أو أنه غير مساير لمواضيع الساعة على الساحة الدولية والوطنية ، فقد تطرق الحزب إلى الموضوع محل الدراسة في الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ولكن بطريقة مختصرة .

وقد كان المفهوم تصوره حزب جبهة التحرير الوطني من جانب اقتصادي بحت ، حيث أنه اعتمد على المقاربة الاقتصادية المبنية على حرية المبادرة التنافسية الهادفة إلى توسيع حجم الاستثمار وزيادة النمو المستدام ، وإيجاد مناصب شغل جديدة

أما حركة مجتمع السلم فقد كان مفهوم التنمية المستدامة في بداية البرنامج ، وبشكل أكثر تركيز من حزب جبهة التحرير الوطني ، وقد تطرق في الجانب السياسي إلى مفهوم التنمية المستدامة

ولكن ليس كقالب جاهز أو نموذج مثالي وإنما من خلال مؤشراتها ، وكذلك في الجانب الاجتماعي والاقتصادي ، وبحكم أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم زئبقي يصعب التحكم فيه أو إعطاء مفهوم موحد له وبحكم تعد الجوانب المتحكمة فيه من جانب سياسي ، اقتصادي ، اجتماعي وبيئي يصعب إعطاء تعريف له ، ولكن من خلال مؤشرات يقيس هذه الجوانب فقط .

كما أن حركة مجتمع السلم أعطت أهمية للعنصر البشري الذي يعتبر محور التنمية وهدفها ، ودعت إلى اعتماد رؤية اقتصادية بديلة عن الرؤية التي كانت سائدة فيما قبل .

جدول رقم : (03) يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية من حيث المساحة بالتنمية المستدامة من خلال برنامجها السياسي .

التنمية المستدامة / الأحزاب السياسية	عدد الفقرات التي تتكفل بمفهوم التنمية المستدامة		عدد الفقرات التي لا تتكفل بمفهوم التنمية المستدامة		عدد الفقرات في برنامج الحزب	
	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
جبهة التحرير الوطني	26	15	144	80	170	95
حركة مجتمع السلم	29	31	66	69	95	100
المجموع∑	53	46	142	/	195	/

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة من فقرات برنامج حزب جبهة التحرير الوطني لا تتكفل بمفهوم التنمية المستدامة وتقدر النسبة بـ 40,52% مقابل 15,02 % فقط من الفقرات التي تتكفل بمفهوم التنمية المستدامة ، أو بعض مؤشرات التنمية المستدامة .

إذ أن حزب جبهة التحرير الوطني من بين الأحزاب المتكلفين بهذه المسألة وذلك لخبرته الواسعة في مجال الحكم رغم قلة النسبة ، إلا أنه يبقى يواكب التطورات ولو بشكل نسبي .

في حين حركة مجتمع السلم نجد اكبر نسبة من فقرات برنامج الحركة لا تتكفل بمفهوم التنمية المستدامة وتقدر النسبة بـ 32,65% ، مقابل 12,02 %من الفقرات المخصصة للحديث عن بعض مؤشرات التنمية المستدامة . ويعود ذلك كون أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم زئبقي يصعب التحكم فيه وبجوانبه نظرا لتداخل وترابط الأبعاد المكونة له من بعد اقتصادي إلى البعد الاجتماعي ، فالبيئي.وليومنا هذا ليس هناك مفهوم موحد للتنمية المستدامة فكل يعرفها حسب الجانب الذي يخدمه ويخدم تخصصه .

من خلال المعطيات المبينة أعلاه نلاحظ أن الأحزاب السياسية الجزائرية غير مواكبة للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي ، إذ أن التنمية المستدامة أضحت سياسة منتهجة من طرف الدول المتقدمة .

وأن برامج الأحزاب السياسية الجزائرية في مجملها لا ترقى إلى مستوى البرامج التي تقترح حلولا لمشكلات محددة وهي بعيدة كل البعد عن التكفل بمسألة التنمية المستدامة .

جدول رقم : (04) يوضح اللغة المستخدمة من طرف الأحزاب السياسية لتوصيل المضمون .

حزب سياسي / اللغة المستخدمة	جبهة التحرير الوطني	حركة مجتمع السلم
العربية الفصحى		
العربية البسيطة	X	
الفرنسية		
عربية +فرنسية		
اللغة العلمية والأدبية		X

من خلال الجدول المبين أعلاه نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني قد اعتمد على اللغة العربية البسيطة في طرح محاوره إذ لم يعمد إلى استخدام اللغة المعقدة و المصطلحات غير المفهوم بل أستخدم عبارات بسيطة يفهمها العام والخاص ، وتصل الفكرة إلى الأذهان بسهولة ، وهذا راجع لكون أن له تاريخ في مجال النضال السياسي ، وله الخبرة اللازمة التي خولت له أن يحكم زمام ومقاليد الحكم لفترة طويلة ، بحكم اعتماده على عبارات تأثر في المواطن وذلك لأنه يعتمد على إثارة الروح الوطنية .وبحكم مشاركته في الكثير من المناسبات الهامة في تاريخ الجزائر

النضالي وهو على دراية كاملة بالطريقة التي يؤثر بها على نفسية المواطن الجزائري ويستفز مشاعره الوطنية بعبارات منتقاة .

أما حركة مجتمع السلم استخدمت اللغة العربية العلمية التي تتسم بالدقة وتحمل دلالات قوية ، واستخدم اللغة المنمقة بالسجع التي أعطت للبرنامج صبغة جمالية تترك أثر على نفسية القارئ ، كما استند إلى الاستدلال القرءان الكريم ليعطي أكثر مصداقية لأفكاره وتوجهاته ، وهذا راجع إلى المرجعية الإسلامية التي تستند إليها حيث طرحت توجهاتها في ظل الثقافة الوطنية للمجتمع الجزائري ، وكذا القيم الإسلامية .

جدول رقم : (05) يوضح ما ورد ضمن موضوع البيئة حول رأس المال

الحزب / رأس المال	جبهة التحرير الوطني	حركة مجتمع السلم
رأس المال البشري +رأس المال الاجتماعي	– حماية المرأة . – تثمين ترقية تواجد المرأة في المجالس المنتخبة	– جعل الإنسان هو محور التنمية وهدفها – تمكين الشباب من القيام بدورهم في تحقيق النهضة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية للجزائر وإشراكهم في صناعة القرار . – ترقية دور المرأة وتوسيع مشاركتها في العمل السياسي والاجتماعي.
رأس المال الطبيعي	– توفير شروط خلق الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا على	– توزيع عادل للثروة وفق خصوصيات الجغرافية والطبيعية

	المواطنين . – استغلال كل المساحات الفلاحية وإصلاح ما يمكن استصلاحه. – صيانة شبكات الري في امتداد السدود ،وتسهيل استعمال مياه السقي وعقلنتها .	المتنوعة . – تسخيرا لموارد الكافية لصناعة الثروة المتجددة . –ضمان الأمن الغذائي والمائي والبيئي و الطاقوي والتكنولوجي . – الاستغلال العقلاني للثروات الباطنية .
رأس المال النقدي +رأس المال الإنتاجي		

من خلال الجدول المبين أعلاه الخاص برأس المال نلاحظ أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يول أهمية كبيرة بالنسبة لرأس المال البشري إذ لم يتطرق إلا للحديث عن المرأة ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية ، في حين أنه تطرق إلى التوزيع العادل للثروة الطبيعية والعمل على الاستعمال العقلاني لهذه الثروات ، وتوزيعها توزيعا عادلا على المواطنين ، وتطرق أيضا للمساحات الزراعية واستصلاحها ، وكذا مسألة المياه والدعوة إلى العقلنة في استخدامها . وهذا ما يدل على اهتمامه بالجانب الاقتصادي أكثر من الجانب البشري ، ويرجع السبب أيضا إلى دعوة رئيس الجمهورية إلى إعطاء نسبة معتبرة للمرأة في البرلمان أو ما يسمى بالكوطة النسائية ، ضمن الساحة السياسية و التمثيل بكل أنواعه البرلماني و الانتخابي .

أما بالنسبة لحركة مجتمع السلم أولت عناية كبيرة برأس المال البشري إذ أنها لا تعتبر أن ثروة المجتمع تكمن وترتكز على ما تختزنه من موارد طبيعية ومادية فقط ، وإنما بما تملكه من موارد

بشرية ، واعتبرت أن العنصر البشري هو أساس النهضة والتطور المادي للمجتمع ، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة هي التي تقوم على حسن استغلال واستثمار العنصر البشري ، واعتبر أن الإنسان هو محور التنمية وهدفها .

وأولى عناية بالثروات الطبيعية وتوزيعها توزيعا عادلا وذلك بتوفير ضمانات قانونية لأجل تحقيق التنمية الشاملة وفق الخصوصيات الجغرافية والطبيعية المتنوعة للوطن .

كما عمد إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وكرامة المواطن بالدرجة الأولى و دعا ترقية دور المرأة والتكفل بالفئات النسوية الهشة ، وحماية الطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة .

و نادى بالاستغلال العقلاني للثروات الباطنية ووضع إستراتيجية لاستغلال الأراضي الصحراوية والمياه الجوفية .

في حن نجد أن الحزبين أهملا الجانب المادي لتمويل المشاريع المساهمة في الحفاظ على البيئة فكلا الحزبين لم يتطرق لأي نقطة عن هذا الجانب ، ويعتبر هذا تقصير من طرف الحزبين .

ما يمكن استنتاجه من خلال هذه البيانات أن حركة مجتمع السلم كانت أكثر تعمقا في تناولها لمفهوم التنمية المستدامة ، وأكثر توسعا من حيث طرحها وهذا يرجع إلى النخبة الموجودة داخل الحركة وسعيها الدائم من أجل التطور واكتساب المؤيدين لها ، من أجل الوصول إلى مقاليد الحكم أو المشاركة في اتخاذ القرارات.

جدول رقم : (06) يوضح الأهداف المتضمنة ضمن موضوع استدامة البيئة .

الحزب السياسي / الأهداف المتضمنة	جبهة التحرير الوطني	حركة مجتمع السلم
توعية المجتمع	– إنعاش ونمو وتثمين الثروات . – التضامن والتكافل .	– تحقيق معنى الاستخلاف في الأرض وتجسيد مفهوم الأمانة . –الحرية الاقتصادية ضمن إطار اجتماعي تضامني .
خلق مجتمع المستقبل	– ضمان مبدأ الاستقرار والسلم والرخاء بالتقدم والثقة في المستقبل .	– مجتمع منتج – اقتصاد نامي
الحفاظ على البيئة		– وضع تصور إطار تنظيمي يؤطر العملية ، ويبني على أسلوب تسيير كفيل بالتخلص من النفايات بسرعة وبأقل كلفة. – تعزيز ثقافة البيئة على مستوى المدرسة ووسائل الإعلام والمسجد .
استدامة البيئة		– بحث إشكالية النفايات الصلبة ، باعتماد مخطط عمل طويل المدى لاسترجاع خضرة البيئة .

من خلال الجدول المبين أعلاه نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني قد أهمل الجانب البيئي رغم أهميته في الحياة الإنسانية ورغم أن معظم الدول تتبنى سياسة بيئية ووضعت الحد للتنمية الاقتصادية التي تضر بالبيئة .وبالرغم من أن البيئة أصبحت من أهم المواضيع المتداولة على الصعيدين المحلي والدولي .

ولقد تضمن موضوع التنمية المستدامة في البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها منها أنه يجب إنعاش ونمو وتثمين الثروات ، وخاصة الآيلة للزوال والنفاذ والتي يجب أن يكون استعمالها مقننا تفاديا لنفاذها وخاصة الثروات الطبيعية المستخرجة من الأرض وغير المتجددة وهذا ضمانا وهذا ضمانا لبقائها للأجيال اللاحقة ، وضمان حقوقهم في الانتفاع بها مع نشر التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد وهذا التضامن هو الذي سيضمن الاستقرار والسلم والرخاء والتقدم والثقة في المستقبل ، وكل هذه الأهداف هي التي تساهم في ضمان بقاء المجتمع منسجم وواعي بالظروف المحيطة .

أما حركة مجتمع السلم فقد أولت أهمية كبيرة للجانب البيئي إذا كان هدفها المتضمن في البرنامج السياسي بيئة سليمة وجزائر خضراء ، كما أنها دعت إلى إدماج القطاع الخاص في جمع ونقل النفايات .أي أن لها مشروع مستقبلي في التخلص من النفايات الصلبة التي لها أثر في تشويه صورة المدينة ، وليس التشويه فحسب وإنما الوصول غلى بيئة سليمة وجزائر خضراء بعيدة كل البعد عن مظاهر التلوث .

كما عمدت إلى نشر ثقافة تحقيق معنى الاستخلاف في الأرض وتجسيد مفهوم الأمانة ، كما أعطت الحرية الاقتصادية ولكن يبقى ذلك ضمن إطار اجتماعي تضامني ، وهدف إلى خلق

مجتمع منتج لا مستهلك للثروات الباطنية التي هي في طريق الزوال والنفاذ ، والدعوة إلى خلق اقتصاد نامي يعتمد على الإنتاج بدل الاعتماد على الثروات الباطنية والعيش بالريع البترولي .

جدول رقم : (07) يوضح الجهات المستهدفة ضمن موضوع استدامة البيئة ضمن البرنامج السياسي.

لحزب السياسي / الجهات المستهدفة	جبهة التحرير الوطني	حركة مجتمع السلم
الدولة		- تزويد الهيئات المكلفة بتسيير النفايات بالوسائل التقنية والمادية المناسبة . - إعادة النظر في الصناعات الملوثة الملوثة للبيئة عن طريق إبعادها عن المناطق العمرانية - منع المصانع من تصريف البقايا السائلة .
الأسرة		المحافظة على المساحات الخضراء . - إعادة التشجير.
المجتمع		- ضمان الأمن تعزيز البيئي . - تعزيز ثقافة البيئة على المستوى المسجد والمدرسة ووسائل الإعلام .

من خلال الجدول نلاحظ أن حزب جبهة التحرير الوطني لم تول اهتماما بالجانب البيئي .ويعود ذلك أن البرامج التي يعتمد عليها حزب جبهة التحرير الوطني برامج جامدة لا تواكب

التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي ، أو أنها تولي اهتماما بالجانب الاقتصادي على حساب الجانب البيئي ، فالتنمية المستدامة كل متكامل لا يمكن إهمال أو إغفال أي جانب عن الجوانب الأخرى فلا يمكن أن نغلب الجاني الاقتصادي على الجانب الاجتماعي والجانب البيئي والعكس صحيح .

أما حركة مجتمع السلم فقد كانت الجهة المستهدفة ضمن موضوع استدامة البيئة هي الدولة بحكم أن الدولة هي المسئول الأول والأخير عن فرض القوانين الصارمة ، ووحدها القادرة على وضع حد للتجاوزات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية ، وكذا المصانع في التي تستطيع فرض الضرائب على النشاطات الملوثة للبيئة ، كما أنها تستطيع القيام بمبادرة التشجير ، وحماية المساحات الخضراء وكذا منع انجراف التربة ببناء السدود وغرس الأشجار ، وكذلك الدولة هي المخولة الوحيدة بفرض غرامات مالية على كل من يلوث للبيئة فكل من يلوث يدفع فقد أدخلت في البرامج الرسمية المدرسية الثقافة البيئية ، وهذا نظرا لأهمية البيئة ودرجة تأثيرها على الحياة الإنسانية ومدى تكاملها مع باقي الجوانب الأخرى ولأن كل جانب يكمل الأخر .وجاء المجتمع في المرتبة الثانية ضمن الجهات المستهدفة باعتبار أن المجتمع هو الوحيد القادر على الحفاظ على البيئة في ظل القوانين التي تفرضها الدولة .

والمستهدف الثاني ضمن استدامة البيئة هي الأسرة باعتبارها النواة الأولى وأول مؤسسة يحتك بها الفرد فتؤثر ويتأثر بها ، وباعتبار أنها هي التي تكسب الفرد القيم والثقافة البيئية ، فعملية الحفاظ على البيئة يكتسبها الفرد في أسرته أولا ثم ينتقل إلى المجتمع المحلي الذي هو بمثابة الأسرة الثانية ، وبما أن حركة مجتمع السلم ذات توجه إسلامي فأنها عمدت إلى تعزيز الثقافة البيئية والمحافظة على البيئة من خلال المدارس القرآنية باعتبار أن المدرسة هي المؤسسة الرسمية التي تلقن الفرد المبادئ والقيم والمعايير وتوحدها ، وبما أن الفرد كائن اجتماعي لا يعيش بمعزل عن الجماعة

سواء جماعة المدرسة أو المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه فهو يؤثر ويتأثر بالجماعة التي ينتمي إليها . كما ركزت على وسائل الإعلام وإعطاء الأولوية للاتصال البيئي من خلال نقل المعلومات البيئية لتوسيع معارف المواطنين والتأثير على سلوكهم وأرائهم .

جدول رقم :(08) يوضح تكرار الوحدات الخاصة بموضوع التنمية المستدامة ضمن البرنامج السياسي .

جبهة التحرير الوطني				حركة مجتمع السلم			
الرقم	التنمية المستدامة	ت	ن%	الرقم	التنمية المستدامة	ت	ن%
01	التنمية المستدامة	0	0	01	التنمية المستدامة	06	9
02	توزيع عادل للثروة	01	01	02	توزيع عادل للثروة	02	4
03	العدالة الاجتماعية	02	4	03	العدالة الاجتماعية	04	6
04	المشاركة السياسية للمرأة	02	4	04	المشاركة السياسية للمرأة	03	5
05	البيئة	1		05	البيئة	03	5

من خلال الجدول المبين أعلاه نجد أن تكرار العدالة الاجتماعية مكرر بنسبة 4% موازاة مع المشاركة السياسية للمرأة إذ أن مفهوم التنمية المستدامة لم يرد صراحة بل ورد بصياغة بعض مؤشراته في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني . وهذا راجع أن حزب جبهة التحرير

الوطني حزب يبحث دائما عن مكانته في الساحة السياسية وفي السلطة ، رغم أن تفشي الفساد والبيروقراطية داخل الحزب أدى إلى تقهقره وغلى فقدان الثقة الجماهير في خطابه ومشروعه السياسي ، كما أن انفصام إيديولوجية النص وإيديولوجية الفعل وعدم مواكبته للوضع الراهن أدى بدوره إلى إضعاف مصداقية الحزب .

أما بالنسبة لبرنامج حركة مجتمع السلم فقد ورد مصطلح التنمية المستدامة بنسبة 9% ما بين اهتمام الحركة بالتنمية المستدامة ومسايرتها للتطورات الحاصلة في العالم ، ثم جاء العدالة الاجتماعية ومشاركة السياسية للمرأة في المرتبة الثانية بنسبة 04% وهذا ما يدل على أن حركة مجتمع السلم أكثر تعمقا في طرح موضوع التنمية المستدامة . بفعل أن الحركة تعتمد على المنهج تغييري سلمي يستهدف بناء الفرد والأسرة والمجتمع وتشارك الحركة في العملية السياسية من أجل بناء الدولة ، لذا فهي مواكبة للتطورات ومتطلعة وعلى دراية بمواضيع الساعة الحاصلة على الساحة السياسية .

جدول رقم : (09) يوضح تكرار الوحدات الخاصة بفئة السياسة البرنامج السياسي

جبهة التحرير الوطني				حركة مجتمع السلم			
الرقم	السياسة	ت	ن%	الرقم	السياسة	ت	ن%
01	السياسة	0	0	01	السياسة	17	22
02	السلطة	0	0	02	السلطة	4	5
03	الدولة	37	27	03	الدولة	2	3
04	المجتمع	20	14	04	المجتمع	19	25
05	الإيديولوجية	1	1	05	الإيديولوجية	0	0
06	الحزب	42	30	06	الحركة	16	21
07	الوطن	06	04	07	الوطن	04	5
08	المواطن	28	20	08	المواطن	06	8
09	الديمقراطية	4	3	09	الديمقراطية	09	12
المجموع		138	100	المجموع		77	100

من خلال الجدول المبين أعلاه الخاص بتكرار فئة السياسة في البرنامج السياسي لكل من حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم ، تبين أن الوحدات الإخبارية لهذه الوحدة والتي بلغ عددها في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني هو 9 وحدات تكررت 138 مرة ، أما في برنامج حركة مجتمع السلم فبلغ عددها أيضا 9 وحدات تكررت 77 مرة ، حيث بلغ فارق التكرار بين الحزبين 61 مرة لصالح حزب جبهة التحرير الوطني .

إذا فقد تصدر حزب جبهة التحرير الوطني القائمة من حيث عدد تكرارات الوحدات الإخبارية ،لفئة السياسة بتكرار بلغ 138 مرة بنسبة 60٪ مما يوحي باتساع رقعة اهتمامه بالمواضيع السياسية ، ويعود ذلك إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب السلطة لفترة طويلة نسبيا ، ، وقد كان الحزب من أجهزة النظام السياسي ومؤسساته فنظريا هو قائد الثورة ، وواقعيا هو المجسد المادي للأحادية السياسية كنمط تفسير وسلوك .

في حين أن حركة مجتمع السلم جاءت بتكرار بلغ 77 مرة بنسبة 25 ٪ ، فرغم قلة المفردات المندرجة تحت فئة السياسة هذا لا ينفي أن للحركة دور وحضور على الساحة السياسية ، وعلى السياق العام الذي جاء فيه الموضوع مفهوم التنمية المستدامة في البرنامج السياسي للحركة .

ونجد أن حزب جبهة التحرير الوطني قد ركز على مفردة "الحزب " بتكرار 42 مرة بنسبة 30٪ وهذا ما يدل على أن حزب جبهة التحرير الوطني يفرض نفسه على الساحة السياسية ، ودائم البحث عن مكانته في السلطة ويعزز مصداقية الحزب لإعطاء ثقة أكبر لجماهيره في خطابه ومشروعه السياسي ، إذ أضحت الأحزاب السياسية البديل الذي يطرح نفسه باستمرار في كل المناسبات الانتخابية ،وتلته مفردة " الدولة " بتكرار 37 مرة بنسبة 27 ٪ وهذا يدل على تمسك الحزب واستعماله لمفردات ذات دلالات قوية وموحية ، ومؤثرة بحكم أن الحزب ستند إلى الشرعية التاريخية ، التي ارتكزت على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي .

ثم تلتها مفردة " المواطن " بتكرار 28 مرة بنسبة 20 ٪ يدل ذلك على الاهتمام الحزب بانشغالات المواطنين وجعلها أولى اهتماماته ، والسعي لتحقيق مطالبه ويعود هذا الاهتمام لفقدان الحزب ثقة الجماهير في خطابه ومشروعه السياسي ، كما أن انفصام إيديولوجية النص عن إيديولوجية الفعل أدى بدوره إلى إضعاف مصداقية الحزب . ثم جاءت مفردة "المجتمع " بتكرار 20 مرة بنسبة 14 ٪ تليها المفردات " الوطن " "الإيديولوجية " و "الديمقراطية " بتكرارات متقاربة نسبيا ، والملاحظ أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يستخدم مفردتي "السلطة " و "السياسة" في برنامجه .

أما حركة مجتمع السلم فقد ركزت على مفردة " المجتمع " بتكرار 19 مرة بنسبة 25 ٪ وهذا يدل على اهتمام حركة مجتمع السلم بالمجتمع والسعي للنهوض به إلى أعلى مراتب الرقي والازدهار ومحاولة إشراك المجتمع في اتخاذ القرارات الهامة المتعلق بمستقبل البلاد ، والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة المتعلقة بأمور الدولة التي تمس المجتمع بأكمله كالحفاظ على البيئة .

تلتها مفردة " السياسة " التي تكررت 17 مرة بنسبة 22 ٪ ، ثم تلتها مفردة " الحركة " بتكرار 16 مرة وبنسبة 21 ٪ ، ثم جاءت المفردات " الديمقراطية " ، المواطن " و "الوطن "بتكرارات متقاربة نسبيا ، أما مفردة " الإيديولوجية "لم يتم التطرق إليها في البرنامج السياسي للحركة .

*** 2 – مناقشـــــــة نتائـــج الدراســـــــة :**

لقد تناولت الدراسة الحالية وثيقة البرنامج السياسي لكل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب حركة مجتمع السلم بحيث وضعت وثيقة البرنامج السياسي تحت مجهر التحليل واستخراج منها مجموعة من المعطيات تم تفريغها في جداول ومن ثم تحليلها وتفسيرها لتأتي الدراسة إلى المراحل الأخيرة والتي تتمثل في مناقشة النتائج المتوصل إليها بعد عملية التحليل، وقد تباينت معالجة الأحزاب السياسية لمفهوم التنمية المستدامة واختلفت حيث :

أن حزب جبهة التحرير الوطني قد تناول برنامجه السياسي في 33 صفحة ، وتطرق فيها للمحاور التالية : الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي والثقافي والسيادة الوطنية والدفاع المدني وهي محاور كبيرة لا تعبر عن المحتوى إذ أنها عناوين براقة لا تفي بالشيء الذي تناولته فيها لبساطة ما تم تناوله مقارنة بالعنوان الذي انطوت تحته إضافة إلى أن حجم البرنامج متوسط ، كما أن المطبوعة لا تحوي القانون الأساسي ولا النظام الداخلي للحزب ، كما نلاحظ إغفال الحزب للجانب السياسي ، رغم الأهمية الكبيرة لهذا الجانب ،هذا يرجع لكون الحزب هو الحزب الحاكم أو أن الحزب راضي عن الوضع القائم ، أو اعتماد الحزب على الشرعية الثورية التي تركز على تركز على الفرد في إطار الجماعة ، وتركز على البقاء في الحكم في يد نخبة صغيرة ، أو لكونه الفائز بالأغلبية في المناسبات الانتخابية ، إذ أنه قدم السيادة الوطنية على حساب الجاني السياسي وهذا يعني أن الحزب بقي محافظ على قالب جامد ما يعبر على أن الحزب غير مساير للتطورات الحاصلة في المجتمع إذ أنه بقي حبيس الماضي يمجد انجازاته في الحصول على الاستقلال .

أما حركة مجتمع السلم فقد تناولت برنامجها السياسي الذي تم الحصول عليه من الموقع الإلكتروني للحركة ، دون تغير فقد ورد في 11 صفحة إذ أنه لم يعمد إلى مقدمات أثناء تناوله للتوجهات أو المحاور الكبيرة التي تم التطرق إليها في شكا نقاط تني عن أهداف تسعى الحركة

للوصول إليها ، أو ما تتمنى الحركة تحقيقه إذا تقلدت زمام الحكم ، إذ أن الحركة بدأت البرنامج ديباجة جاءت في شكل مقدمة مختصرة لإعطاء التوجه العام للحركة ثم جاء المحور الأول الذي تطرقت فيه المرجعية ، المبادئ ، الثوابت والأهداف، أما المحور الثاني فقد تناولت التوجه السياسي العام للحركة أ ما المحور الثالث والذي يعد أهم فصل فقد تناولت فيه التوجهات المحورية للبرنامج السياسي في المجالات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية والتوجهات التربوية والدعوية والسياسة الخارجية فقد كان البرنامج شامل لجميع الجواب ، فالجانب السياسي كان له مجال أوسع من الجوانب الأخرى من ناحية المساحة ، ويليه الجانب الاجتماعي .

أما عن موقع مفهوم التنمية المستدامة ضمن صفحات البرنامج السياسي ، تبين لنا أن موضوع مفهوم التنمية المستدامة قد جاء في بداية البرنامج السياسي فقط للحزب جبهة التحرير الوطني ، وكذلك حركة مجتمع السلم ، وهذا راجع لكون الحزب لا يول أهمية لمثل هذه المواضع أو أنه غير مساير لمواضيع الساعة على الساحة الدولية والوطنية ، فقد تطرق الحزب إلى الموضوع محل الدراسة في الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ولكن بطريقة مختصرة .

وقد كان المفهوم تصوره حزب جبهة التحرير الوطني من جانب اقتصادي بحت ، حيث أنه اعتمد على المقاربة الاقتصادية المبنية على حرية المبادرة التنافسية الهادفة إلى توسيع حجم الاستثمار وزيادة النمو المستدام ، وإيجاد مناصب شغل جديدة

أما حركة مجتمع السلم فقد كان مفهوم التنمية المستدامة في بداية البرنامج ، وبشكل أكثر تركيز من حزب جبهة التحرير الوطني ، وقد تطرق في الجانب السياسي إلى مفهوم التنمية المستدامة ولكن ليس كقالب جاهز أو نموذج مثالي وإنما من خلال مؤشراتها ، وكذلك في الجانب الاجتماعي والاقتصادي ، وبحكم أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم زئبقي يصعب التحكم فيه أو إعطاء

مفهوم موحد له وبحكم تعد الجوانب المتحكمة فيه من جانب سياسي ، اقتصادي ، اجتماعي وبيئي يصعب إعطاء تعريف له ، ولكن من خلال مؤشرات يقيس هذه الجوانب فقط .

كما أن حركة مجتمع السلم أعطت أهمية للعنصر البشري الذي يعتبر محور التنمية وهدفها ، ودعت إلى اعتماد رؤية اقتصادية بديلة عن الرؤية التي كانت سائدة فيما قبل

وفيما يخص مدى تكفل الأحزاب من حيث المساحة بالتنمية المستدامة فإن أكبر نسبة من فقرات برنامج حزب جبهة التحرير الوطني لا تتكفل بمفهوم التنمية المستدامة وتقدر النسبة بـ 40,52% مقابل 15,02 % فقط من الفقرات التي تتكفل بمفهوم التنمية المستدامة ، أو بعض مؤشرات التنمية المستدامة .

إذ أن حزب جبهة التحرير الوطني من بين الأحزاب المتكلفين بهذه المسألة وذلك لخبرته الواسعة في مجال الحكم رغم قلة النسبة ، إلا أنه يبقى يواكب التطورات ولو بشكل نسبي .

في حين حركة مجتمع السلم نجد اكبر نسبة من فقرات برنامج الحركة لا تتكفل بمفهوم التنمية المستدامة وتقدر النسبة بـ 32,65% ، مقابل 12,02 %من الفقرات المخصصة للحديث عن بعض مؤشرات التنمية المستدامة . ويعود ذلك كون أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم زئبقي يصعب التحكم فيه وبجوانبه نظرا لتداخل وترابط الأبعاد المكونة له من بعد اقتصادي إلى البعد الاجتماعي ، فالبيئي.وليومنا هذا ليس هناك مفهوم موحد للتنمية المستدامة فكل يعرفها حسب الجانب الذي يخدمه ويخدم تخصصه .

من خلال المعطيات المبينة أعلاه نلاحظ أن الأحزاب السياسية الجزائرية غير مواكبة للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي ، إذ أن التنمية المستدامة أضحت سياسة منتهجة من طرف الدول المتقدمة .

وأن برامج الأحزاب السياسية الجزائرية في مجملها لا ترقى إلى مستوى البرامج التي تقترح حلولا لمشكلات محددة وهي بعيدة كل البعد عن التكفل بمسألة التنمية المستدامة .

أما فيما يخص اللغة المستعملة من طرف الأحزاب لتوصيل المضمون نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني قد اعتمد على اللغة العربية البسيطة في طرح محاوره إذ لم يعمد إلى استخدام اللغة المعقدة و المصطلحات غير المفهوم بل أستخدم عبارات بسيطة يفهمها العام والخاص ، وتصل الفكرة إلى الأذهان بسهولة ، وهذا راجع لكون أن له تاريخ في مجال النضال السياسي ، وله الخبرة اللازمة التي خولت له أن يحكم زمام ومقاليد الحكم لفترة طويلة ، بحكم اعتماده على عبارات تأثر في المواطن وذلك لأنه يعتمد على إثارة الروح الوطنية .وبحكم مشاركته في الكثير من المناسبات الهامة في تاريخ الجزائر النضالي وهو على دراية كاملة بالطريقة التي يؤثر بها على نفسية المواطن الجزائري ويستفز مشاعره الوطنية بعبارات منتقاة .

أما حركة مجتمع السلم استخدمت اللغة العربية العلمية التي تتسم بالدقة وتحمل دلالات قوية ، واستخدم اللغة المنمقة بالسجع التي أعطت للبرنامج صبغة جمالية تترك أثر على نفسية القارئ ، كما استند إلى الاستدلال القرءان الكريم ليعطي أكثر مصداقية لأفكاره وتوجهاته ، وهذا راجع إلى المرجعية الإسلامية التي تستند إليها حيث طرحت توجهاتها في ظل الثقافة الوطنية للمجتمع الجزائري ، وكذا القيم الإسلامية .

أما عن رأس المال نلاحظ أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يول أهمية كبيرة بالنسبة لرأس المال البشري إذ لم يتطرق إلا للحديث عن المرأة ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية ، في حين أنه تطرق إلى التوزيع العادل للثروة الطبيعية والعمل على الاستعمال العقلاني لهذه الثروات ، وتوزيعها توزيعا عادلا على المواطنين ، وتطرق أيضا للمساحات الزراعية واستصلاحها ، وكذا مسألة المياه

والدعوة إلى العقلنة في استخدامها . وهذا ما يدل على اهتمامه بالجانب الاقتصادي أكثر من الجانب البشري ، ويرجع السبب أيضا إلى دعوة رئيس الجمهورية إلى إعطاء نسبة معتبرة للمرأة في البرلمان أو ما يسمى بالكوطة النسائية ، ضمن الساحة السياسية و التمثيل بكل أنواعه البرلماني و الانتخابي .

أما بالنسبة لحركة مجتمع السلم أولت عناية كبيرة برأس المال البشري إذ أنها لا تعتبر أن ثروة المجتمع تكمن وترتكز على ما تختزنه من موارد طبيعية ومادية فقط ، وإنما بما تملكه من موارد بشرية ، واعتبرت أن العنصر البشري هو أساس النهضة والتطور المادي للمجتمع ، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة هي التي تقوم على حسن استغلال واستثمار العنصر البشري ، واعتبر أن الإنسان هو محور التنمية وهدفها .

وأولى عناية بالثروات الطبيعية وتوزيعها توزيعا عادلا وذلك بتوفير ضمانات قانونية لأجل تحقيق التنمية الشاملة وفق الخصوصيات الجغرافية والطبيعية المتنوعة للوطن .

كما عمد إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وكرامة المواطن بالدرجة الأولى و دعا ترقية دور المرأة والتكفل بالفئات النسوية الهشة ، وحماية الطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة .

و نادى بالاستغلال العقلاني للثروات الباطنية ووضع إستراتيجية لاستغلال الأراضي الصحراوية والمياه الجوفية .

في حن نجد أن الحزبين أهملا الجانب المادي لتمويل المشاريع المساهمة في الحفاظ على البيئة فكلا الحزبين لم يتطرق لأي نقطة عن هذا الجانب ، ويعتبر هذا تقصير من طرف الحزبين .

ما يمكن استنتاجه من خلال هذه البيانات أن حركة مجتمع السلم كانت أكثر تعمقا في تناولها لمفهوم التنمية المستدامة ، وأكثر توسعا من حيث طرحها وهذا يرجع إلى النخبة الموجودة داخل

الحركة وسعيها الدائم من أجل التطور واكتساب المؤيدين لها ، من أجل الوصول إلى مقاليد الحكم أو المشاركة في اتخاذ القرارات.

أما عم موضوع استدامة البيئة نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني قد أهمل الجانب البيئي رغم أهميته في الحياة الإنسانية ورغم أن معظم الدول تتبنى سياسة بيئية ووضعت الحد للتنمية الاقتصادية التي تضر بالبيئة .وبالرغم من أن البيئة أصبحت من أهم المواضيع المتداولة على الصعيدين المحلي والدولي .

ولقد تضمن موضوع التنمية المستدامة في البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها منها أنه يجب إنعاش ونمو وتثمين الثروات ، وخاصة الآيلة للزوال والنفاذ والتي يجب أن يكون استعمالها مقننا تفاديا لنفاذها وخاصة الثروات الطبيعية المستخرجة من الأرض وغير المتجددة وهذا ضمانا وهذا ضمانا لبقائها للأجيال اللاحقة ، وضمان حقوقهم في الانتفاع بها مع نشر التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد وهذا التضامن هو الذي سيضمن الاستقرار والسلم والرخاء والتقدم والثقة في المستقبل ، وكل هذه الأهداف هي التي تساهم في ضمان بقاء المجتمع منسجم وواعي بالظروف المحيطة .

أما حركة مجتمع السلم فقد أولت أهمية كبيرة للجانب البيئي إذا كان هدفها المتضمن في البرنامج السياسي بيئة سليمة وجزائر خضراء ، كما أنها دعت إلى إدماج القطاع الخاص في جمع ونقل النفايات .أي أن لها مشروع مستقبلي في التخلص من النفايات الصلبة التي لها أثر في تشويه صورة المدينة ، وليس التشويه فحسب وإنما الوصول غلى بيئة سليمة وجزائر خضراء بعيدة كل البعد عن مظاهر التلوث .

كما عمدت إلى نشر ثقافة تحقيق معنى الاستخلاف في الأرض وتجسيد مفهوم الأمانة ، كما أعطت الحرية الاقتصادية ولكن يبقى ذلك ضمن إطار اجتماعي تضامني ، وهدف إلى خلق مجتمع منتج لا مستهلك للثروات الباطنية التي هي في طريق الزوال والنفاذ ، والدعوة إلى خلق اقتصاد نامي يعتمد على الإنتاج بدل الاعتماد على الثروات الباطنية والعيش بالريع البترولي .

من خلال الجدول نلاحظ أن حزب جبهة التحرير الوطني لم تول اهتماما بالجانب البيئي .ويعود ذلك أن البرامج التي يعتمد عليها حزب جبهة التحرير الوطني برامج جامدة لا تواكب التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي ، أو أنها تولي اهتماما بالجانب الاقتصادي على حساب الجانب البيئي ، فالتنمية المستدامة كل متكامل لا يمكن إهمال أو إغفال أي جانب عن الجوانب الأخرى فلا يمكن أن نغلب الجاني الاقتصادي على الجانب الاجتماعي والجانب البيئي والعكس صحيح .

أما حركة مجتمع السلم فقد كانت الجهة المستهدفة ضمن موضوع استدامة البيئة هي الدولة بحكم أن الدولة هي المسئول الأول والأخير عن فرض القوانين الصارمة ، ووحدها القادرة على وضع حد للتجاوزات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية ، وكذا المصانع في التي تستطيع فرض الضرائب على النشاطات الملوثة للبيئة ، كما أنها تستطيع القيام بمبادرة التشجير ، وحماية المساحات الخضراء وكذا منع انجراف التربة ببناء السدود وغرس الأشجار ، وكذلك الدولة هي المخولة الوحيدة بفرض غرامات مالية على كل من يلوث للبيئة فكل من يلوث يدفع فقد أدخلت في البرامج الرسمية المدرسية الثقافة البيئية ، وهذا نظرا لأهمية البيئة ودرجة تأثيرها على الحياة الإنسانية ومدى تكاملها مع باقي الجوانب الأخرى ولأن كل جانب يكمل الأخر .وجاء المجتمع في المرتبة الثانية ضمن الجهات المستهدفة باعتبار أن المجتمع هو الوحيد القادر على الحفاظ على البيئة في ظل القوانين التي تفرضها الدولة .

والمستهدف الثاني ضمن استدامة البيئة هي الأسرة باعتبارها النواة الأولى وأول مؤسسة يحتك بها الفرد فتؤثر ويتأثر بها ، وباعتبار أنها هي التي تكسب الفرد القيم والثقافة البيئية ، فعملية الحفاظ على البيئة يكتسبها الفرد في أسرته أولا ثم ينتقل إلى المجتمع المحلي الذي هو بمثابة الأسرة الثانية ، وبما أن حركة مجتمع السلم ذات توجه إسلامي فأنها عمدت إلى تعزيز الثقافة البيئية والمحافظة على البيئة من خلال المدارس القرآنية باعتبار أن المدرسة هي المؤسسة الرسمية التي تلقن الفرد المبادئ والقيم والمعايير وتوحدها ، وبما أن الفرد كائن اجتماعي لا يعيش بمعزل عن الجماعة سواء جماعة المدرسة أو المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه فهو يؤثر ويتأثر بالجماعة التي ينتمي إليها . كما ركزت على وسائل الإعلام وإعطاء الأولوية للاتصال البيئي من خلال نقل المعلومات البيئية لتوسيع معارف المواطنين والتأثير على سلوكهم وأرائهم .

نجد أن تكرار الوحدات الخاصة بموضوع التنمية المستدامة ضمن البرنامج السياسي فقد تكررت العدالة الاجتماعية بنسبة 4% موازاة مع المشاركة السياسية للمرأة إذ أن مفهوم التنمية المستدامة لم يرد صراحة بل ورد بصياغة بعض مؤشراته في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني . وهذا راجع أن حزب جبهة التحرير الوطني حزب يبحث دائما عن مكانته في الساحة السياسية وفي السلطة ، رغم أن تفشي الفساد والبيروقراطية داخل الحزب أدى إلى تقهقره وغلى فقدان الثقة الجماهير في خطابه ومشروعه السياسي ، كما أن انفصام إيديولوجية النص وإيديولوجية الفعل وعدم مواكبته للوضع الراهن أدى بدوره إلى إضعاف مصداقية الحزب .

أما بالنسبة لبرنامج حركة مجتمع السلم فقد ورد مصطلح التنمية المستدامة بنسبة 9% ما بين اهتمام الحركة بالتنمية المستدامة ومسايرتها للتطورات الحاصلة في العالم ، ثم جاء العدالة الاجتماعية ومشاركة السياسية للمرأة في المرتبة الثانية بنسبة 04% وهذا ما يدل على أن حركة مجتمع السلم أكثر تعمقا في طرح موضوع التنمية المستدامة . بفعل أن الحركة تعتمد على المنهج تغييري سلمي يستهدف بناء الفرد والأسرة والمجتمع وتشارك الحركة في العملية السياسية من أجل

بناء الدولة ، لذا فهي مواكبة للتطورات ومتطلعة وعلى دراية بمواضيع الساعة الحاصلة على الساحة السياسية .

أما فيما يخص تكرار فئة السياسة في البرنامج السياسي لكل من حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم ، تبين أن الوحدات الإخبارية لهذه الوحدة والتي بلغ عددها في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني هو 9 وحدات تكررت 138 مرة ، أما في برنامج حركة مجتمع السلم فبلغ عددها أيضا 9 وحدات تكررت 77 مرة ، حيث بلغ فارق التكرار بين الحزبين 61 مرة لصالح حزب جبهة التحرير الوطني .

إذا فقد تصدر حزب جبهة التحرير الوطني القائمة من حيث عدد تكرارات الوحدات الإخبارية ،لفئة السياسة بتكرار بلغ 138 مرة بنسبة 60٪ مما يوحي باتساع رقعة اهتمامه بالمواضيع السياسية ، ويعود ذلك إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب السلطة لفترة طويلة نسبيا ، ، وقد كان الحزب من أجهزة النظام السياسي ومؤسساته فنظريا هو قائد الثورة ، وواقعيا هو المجسد المادي للأحادية السياسية كنمط تفسير وسلوك .

في حين أن حركة مجتمع السلم جاءت بتكرار بلغ 77 مرة بنسبة 25 ٪ ، فرغم قلة المفردات المندرجة تحت فئة السياسة هذا لا ينفي أن للحركة دور وحضور على الساحة السياسية ، وعلى السياق العام الذي جاء فيه الموضوع مفهوم التنمية المستدامة في البرنامج السياسي للحركة .

ونجد أن حزب جبهة التحرير الوطني قد ركز على مفردة "الحزب " بتكرار 42 مرة بنسبة 30٪ وهذا ما يدل على أن حزب جبهة التحرير الوطني يفرض نفسه على الساحة السياسية ، ودائم البحث عن مكانته في السلطة ويعزز مصداقية الحزب لإعطاء ثقة أكبر لجماهيره في خطابه ومشروعه السياسي ، إذ أضحت الأحزاب السياسية البديل الذي يطرح نفسه باستمرار في كل المناسبات الانتخابية ،وتلته مفردة " الدولة " بتكرار 37 مرة بنسبة 27 ٪ وهذا يدل على تمسك

الحزب واستعماله لمفردات ذات دلالات قوية وموحية ، ومؤثرة بحكم أن الحزب ستند إلى الشرعية التاريخية ، التي ارتكزت على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي .

ثم تلتها مفردة " المواطن " بتكرار 28 مرة بنسبة 20 ٪ يدل ذلك على الاهتمام الحزب بانشغالات المواطنين وجعلها أولى اهتماماته ، والسعي لتحقيق مطالبه ويعود هذا الاهتمام لفقدان الحزب ثقة الجماهير في خطابه ومشروعه السياسي ، كما أن انفصام إيديولوجية النص عن إيديولوجية الفعل أدى بدوره إلى إضعاف مصداقية الحزب . ثم جاءت مفردة "المجتمع " بتكرار 20 مرة بنسبة 14 ٪ تليها المفردات " الوطن " "الإيديولوجية " و "الديمقراطية " بتكرارات متقاربة نسبيا ، والملاحظ أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يستخدم مفردتي "السلطة " و "السياسة" في برنامجه .
أما حركة مجتمع السلم فقد ركزت على مفردة " المجتمع " بتكرار 19 مرة بنسبة 25 ٪ وهذا يدل على اهتمام حركة مجتمع السلم بالمجتمع والسعي للنهوض به إلى أعلى مراتب الرقي والازدهار ومحاولة إشراك المجتمع في اتخاذ القرارات الهامة المتعلق بمستقبل البلاد ، والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة المتعلقة بأمور الدولة التي تمس المجتمع بأكمله كالحفاظ على البيئة .
تلتها مفردة " السياسة " التي تكررت 17 مرة بنسبة 22 ٪ ، ثم تلتها مفردة " الحركة " بتكرار 16 مرة وبنسبة 21 ٪ ، ثم جاءت المفردات " الديمقراطية " ، المواطن " و "الوطن "بتكرارات متقاربة نسبيا ، أما مفردة " الإيديولوجية "لم يتم التطرق إليها في البرنامج السياسي للحركة .

* 3 – منـــاقشة نتائج الدراســـــة في ضوء نتائـــج الدراســـــات السابقـة :

توصلت الدراسة الحالة من خلال معالجتها لمفهوم التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني تبين أن مفهوم التنمية المستدامة قد جاء في بداية البرنامج السياسي فقط للحزب جبهة التحرير الوطني ، وكذلك حركة مجتمع السلم ، وهذا راجع لكون الحزب لا يول أهمية لمثل هذه المواضع أو أنه غير مساير لمواضيع الساعة على الساحة الدولية والوطنية ، فقد تطرق الحزب إلى الموضوع محل الدراسة في الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ولكن بطريقة مختصرة .

وقد كان المفهوم الذي طرحه حزب جبهة التحرير الوطني من جانب اقتصادي بحت ، حيث أنه اعتمد على المقاربة الاقتصادية المبنية على حرية المبادرة التنافسية الهادفة إلى توسيع حجم الاستثمار وزيادة النمو المستدام ، وإيجاد مناصب شغل جديدة .

أما حركة مجتمع السلم فقد كان مفهوم التنمية المستدامة في بداية البرنامج ، وبشكل أكثر تركيز من حزب جبهة التحرير الوطني ، وقد تطرق في الجانب السياسي إلى مفهوم التنمية المستدامة ولكن ليس كقالب جاهز أو نموذج مثالي وإنما من خلال مؤشراتها ، وكذلك في الجانب الاجتماعي والاقتصادي ، وبحكم أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم زئبقي يصعب التحكم فيه أو إعطاء مفهوم موحد له وبحكم تعد الجوانب المتحكمة فيه من جانب سياسي ، اقتصادي ، اجتماعي وبيئي يصعب إعطاء تعريف له ، ولكن من خلال مؤشرات يقيس هذه الجوانب فقط .

كما أن حركة مجتمع السلم أعطت أهمية للعنصر البشري الذي يعتبر محور التنمية وهدفها، ودعت إلى اعتماد رؤية اقتصادية بديلة عن الرؤية التي كانت سائدة فيما قبل.

في حين أن دراسة المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية توصلت إلى أن بالرغم من الاختلاف الإيديولوجي والسياسي على العموم بين الأحزاب ، إلا أن الدراسة أوضحت أن الفروق تظل دون دلالات إحصائية بالنسبة للتكفل بالمسألة الاجتماعية بين مختلف البرامج المقدمة .

وأن السياقات السياسية الاجتماعية تؤثر على استراتيجيات وبرامج الأحزاب ، كما توصلت ضعف الارتباط بين النتائج المحصل عليها في الاستحقاقات المختلفة للأحزاب مهما كان توجهها السياسي والتكفل بالمسألة الاجتماعية .

أما دراسة إشكالية التنمية المستدامة فتوصلت إلى أن إستراتيجية التنمية المستدامة لابد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية ، عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحية إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة ، عن طريق آليات تضعها الدولة ، كما لا ننسى ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية وعدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو ايجابية على المدى الطويل .

كما توصلت إلى أنه عند إرساء إستراتيجية التنمية لابد من دراسة كل عناصرها والمتمثلة في حكومة البلد المعني ، الإيديولوجية أو طبيعة الإستراتيجية ، القدرات أو الطاقات المحلية كالادخار المحلي وكذا القدرات الخارجية و أخيرا المحيط الدولي كالسوق العالمي .

إضافة إلى كل ما يؤثر على الجوانب الاجتماعية ،الثقافية ، السياسية ، الاقتصادية الأخلاقية .

كما أن الدراسة الحالية قد توصلت إلى أن موضوع التنمية المستدامة في البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني تضمن مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها منها أنه يجب إنعاش ونمو وتثمين الثروات ، وخاصة الآيلة للزوال والنفاذ والتي يجب أن يكون استعمالها مقننا تفاديا لنفاذها وخاصة الثروات الطبيعية المستخرجة من الأرض وغير المتجددة وهذا ضمانا لبقائها

للأجيال اللاحقة ، وضمان حقوقهم في الانتفاع بها مع نشر التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد وهذا التضامن هو الذي سيضمن الاستقرار والسلم والرخاء والتقدم والثقة في المستقبل ، وكل هذه الأهداف هي التي تساهم في ضمان بقاء المجتمع منسجم وواعي بالظروف المحيطة .

أما حركة مجتمع السلم فقد أولت أهمية كبيرة للجانب البيئي إذا كان هدفها المتضمن في البرنامج السياسي بيئة سليمة وجزائر خضراء ، كما أنها دعت إلى إدماج القطاع الخاص في جمع ونقل النفايات .أي أن لها مشروع مستقبلي في التخلص من النفايات الصلبة التي لها أثر في تشويه صورة المدينة ، وليس التشويه فحسب وإنما الوصول غلى بيئة سليمة وجزائر خضراء بعيدة كل البعد عن مظاهر التلوث .

خـــــــــــاتمـــــــة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما بعد أن ارتبط بنمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه أزمات بيئية خطيرة ، مثل فقدان التنوع البيئي ، وتقلص مساحات الغابات المدارية وتلوث الماء والهواء والاحتباس الحراري ، و الفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار و الأنهار واستنفاذ الموارد غير المتجددة ، مما دفع إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى .

تكمن أهمية أول قمة للأرض في ريو في أنها وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة من خلال اثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية ، كما مهدت الطريق أمام مفهوم التنمية المستدامة لإختراق الخطاب الاقتصادي والسياسي .

فالاستدامة هي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية ونشاطات اقتصادية وأنماط إنتاجية واستهلاكية وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي، وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة .

ولتحقيق ذلك لا بد من إعادة صياغة النشاطات الحالية أو ابتكار أخرى جديدة ، والعمل على دمجها في مجال البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة على أن تكون عادلة اجتماعيا ، ممكنة اقتصاديا ، وملائمة بيئيا ، قابلة للتطبيق سياسيا ومقبولة ثقافيا .

العالم اليوم بحاجة ماسة إلى تنمية متوازنة تركز على مبدأ الوقاية بدلا من العلاج ، وهذا يعني أن الاستدامة ليست مسألة بيئية فقط بل أنها تتعامل مع التغيرات و المشاكل في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية ، وأن عملية التحول إلى التنمية المستدامة لحماية الموروث الطبيعي تستدعي وعي المجتمع الإنساني .

يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال ، إلى المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال البيئي منفردا إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس المجتمعات ، بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين الظروف المعيشية ، والصحية ، أما التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية ، أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفء للموارد الطبيعية والاجتماعية ، وتعتبر خاصية المساواة بين أفراد الجيل الحالي و الأجيال المتعاقبة أيضا عنصرا أساسيا للمفهوم بنفس القدر ما هو عليه عنصر التوازن سواء أكان الوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب ، والتوازن بين الكائنات الحية والتوازن بين الأجيال .

إن الوضع في الجزائر وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال التنمية المستدامة من خلال السياسات المنتهجة من قبل الدولة ، من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متوازن في القطاعات التنموية المختلفة بتوجيه خططها التنموية نحو الأرياف ، وإعطائها اهتماما أكبر من خلال توفير الخدمات الأساسية ، مثل مشاريع الإسكان والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية ، والاتصالات والمواصلات والمدارس والمستشفيات ، ومراكز التكوين و التمهين المختلفة .

إلا أن الجزائر لا تزال تواجه العديد من التحديات في التعامل مع مجالات التنمية المستدامة ، مثلها مثل بقية دول العالم ولا سيما أن اقتصادنا مازال اقتصادا ريعيا وناميا ، يعتمد على مورد رئيس وواحد (النفط) في توليد الإرادات اللازمة لدعم وتمويل مجالات وأنشطة التنمية المستدامة وأن مجتمعنا ينمو بمعدلات نمو مرتفعة قياسا بشعوب دول العالم الأخرى ، هذا إضافة إلى أن فئة الشباب في مجتمعنا تشكل نسبة عالية نحو 70 في المائة مما سيضاعف من الجهود المرتبطة بالتعامل مع متطلبات وتحديات التنمية المستدامة ، وخاصة المتعلقة بتوفير فرص التعليم المتكافئ

للجميع والحصول على الرعاية الصحية والطب المتقدم ، وخلق مناصب شغل جديدة والقضاء على البطالة والفقر ، والمكين من التكنولوجيا النظيفة ، وتطوير ثقافة بيئية والتكثيف من حملات التحسيس والتوعية على مستوى مختلف الأصعدة ، لأن ترسيخ الوعي الفردي والجماعي هو الوسيلة المثلى ليتحول المجتمع الجزائري وبالأخص الشباب إلى قوة دافعة وورقة رابحة في التنمية المستدامة .

قـــــائمـــــــة المصادر المـــــــــراجـع

المصادر :

1 – القرآن الكريم .

2– البرنامـج السياسـي لحـزب جبهـة التحرير الوطنـي ، الذي صدر بعد المؤتمر الذي أجري أيـام : 19–20 –21 / 03 / 2010 . من الموقع الإلكتروني للحزب :

www. Pfln.org .dz

3– البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم، الذي صدر بعد المؤتمر الخامس أيام: 03– 04 /05 /2013 من الموقع الالكتروني الرسمي للحركة:

(Http // www.hmsalgeria.net/portal/politique generale.html

القواميس والمعاجم : .

1– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية** (عربي ، انجليزي) ، منوفيه ،2005.

2– محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع** ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،2002 .

3– الجسور ناظم عبد الواحد : **موسوعة علم السياسة** ، دار المجد لاوي ، عمان ، ط1 ، 2004 .

قـــائمـــــة الكتـــــــب

1– ابن منظور: **لسان العرب**، ج15 ، بيروت ن دار صادر 1990.

2– أشرف محمد عاشور: **جغرافية التنمية والفقر** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2013

3- السويدي محمد : **علم الاجتماع السياسي ، ميادينه وقضاياه** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 .

4- الشرقاوي سعاد : **الأحزاب السياسية ، أهميتها-شأنها- نشاطها** ، مجلس الشعب , الأمانة العامة 64، كلية الحقوق, جامعة القامة ، 2005 .

5- العجمي ضاري ناصر : **الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1992 .

6- العسل إبراهيم حسن : **التنميـــة في الفكر الإسلامي** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الإمارات ، 2006 .

7- الغزالي أسامة حرب : **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، سلسلة عالم المعرفة رقم 117 ، الكويت ، 1987 .

8- الغويل سليمان صالح : **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة** ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، ط 1 ، 2003 .

9- برو فليب : **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، ط 1 ، 1998 .

10- بو الشعير السعيد : **النظام السياسي الجزائري** ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، د س .

11- بو الشعير السعيد: **النظام السياسي الجزائري : دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ج2 ،2013 .

12- جرادي عيسى : **الأحزاب السياسية في الجزائر** ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط 1 ، 2007 .

13- جريدات مهدي : **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2006 .

14- جريدات مهدي : **موسوعة الأحزاب السياسية في الوطن العربي** ، دار أسامة ، عمان الأردن ، ط1 ، 2006 .

15- حلباوي يوسف : عبده خرابشة ، **نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة** ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2002 .

16- خوري نبيل : **سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية** (السكان – القوى العاملة – الاستخدام – التعليم) ، تحرير منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، دمشق ، 2002 .

17- دوجلاس موسشيت : ترجمة بهاء شاهين ، **مبادئ التنمية المستدامة** ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2000 .

18- ياسين ربوح :**الأحزاب السياسية في الجزائر– التطور والتنظيم** –، دار بلقيس للنشر، الجزائر2010

19- زبيحة زيدان المحامي **: جبهة التحرير الوطني ، جذور الأزمة** ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2009 .

20- زرواتي رشيد : **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**،ديوان المطبوعات الجامعية،ط3،قسنطينة ،2008.

21- سعد الله أبو القاسم : **الحركة الوطنية الجزائرية 1900 –1930** ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ج 2 ، ط 3 ، 1983 .

22- سويقات أحمد : **التجربة الحزبية في الجزائر 1962 -2004** ، مجلة الباحث ، عدد 04 ، الجزائر ، 2006 .

23- شاكر إبراهيم : **محاور التنمية ، المنشأة العربية ، طرابلس** ، ط 2 ، 1990 .

24- شريط الأمين: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 – 1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 .

25- صالح محمد الشيخ : **الآثار المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ط1 ، الإسكندرية ، 2002 .

26- صباح صبحي حيدر : **إصلاح الأحزاب السياسية** : دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية ، دراسة تحليلية سياسية ، دار الكتب القانونية ، دار الشتات للنشر والبرمجيات ، مصر ، الإمارات ، 2012 .

27- طعيمة رشدي أحمد : **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية** ، دار الفكر العربي ، للطبع والنشر ، القاهرة ، 2004 .

28- عبد الجواد أحمد عبد الوهـاب: **التكافل الاجتماعـــي البيئي**، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001 .

29- عبد الله محمد عبد الرحمان : **علم الاجتماع السياسي** ، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2001 .

30- عجيمية محمد عبد العزيز : محمد علي الليتي : **التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 .

31- عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ، دار البصائر ، الجزائر ، ط 3 ، 2008 .

32- غربي علي ، سلاطنية بلقاسم ، قيرة إسماعيل ، حميد خروف : مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

33- غنيم عثمان محمد ، أحمد أبو زنط ماجدة : **التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ،** دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .

34- فاطمة جمعة : **الاتجاهات الحزبية في السلام- منذ عهد الرسول في عصر بين أمية** ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1993 .

35- فتح الله سعد حسين : **التنمية المستقبلية ، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط1 .

36- فريديريك هاريسون : **الموارد البشرية والتنمية** ، ترجمة سعيد عبد العزيز ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 1984 .

37- كشاش يوسف أحمد : **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة** ، منشأة المعارف ، مصر ، 1987 .

38- مالكي أمحمد : خالد سليمان وآخرون : مقالة ل : نور الدين ثنيو، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، لبنان ، 2004 .

39- محمد بهلول بلقاسم : **سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ج 2 ، 2002 .

40- محمد بوضياف : **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الج**زائر : دراسة تحليلية نقدية ، دار المجدد للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 .

41- محمد حسن سمير : **تحليل المضمون** ، عالم الكتب ، ، القاهرة ، 1986

42- محمد غنيم عثمان ، أبو زنط ماجدة : **التنمية المستدامة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .

43- مولود زايد الطيب : **علم الاجتماع السياسي** ، منشورات السابع أبريل ، ط1 ، ليبيا ، 2007

44- ناجي عبد النور : **المدخل إلى علم السياسة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2007.

45- ناجي عبد النور : **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ، منشورات جامعة 8 ماي ، 1945 ، قالمة ، 2006 .

46- ناجي عبد النور : **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي** ، دراسة تطبيقية في الجزائر ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2010 .

47- نور الدين حاروش : **الأحزاب السياسية** ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 .

48- ولد الصديق ميلود :**الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية** ، مركز الكتاب الأكاديمي ، ط1 ، 2013 .

49- يسري دعبس : **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة والدول النامية** ، البيطاش سنتر ، الإسكندرية ،2002

* **الرســـــائـــــل والأطـــــروحـــــات**

1- بوشندوب محمد فايز : **التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة** ، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2000 .

2- العايب عبد الرحمان : **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010 / 2011 .

3 – نوي الجمعي : **المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر** " دراسة سوسيوسياسية . هي رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنمية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 2010 .

*** التقارير الأوراق ، مجلات ، إعلانات ودوريات** .

1 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES، المشروع التمهيدي حول التنمية المستدامة ، الدورة 13 ماي 1999 .

2 – الأمم المتحدة نشرة عن قمة جوهانسبورغ : مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 26 جوان – 04 جويلية 2002 من الموقع الالكتروني لقمة جوهانسبورغ

3- الإعلان العربي عن التنمية المستدامة لوزراء المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 24 أكتوبر الموجه إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لمدينة جوهانسبورغ في جنوب افريقيا 2 –11 سبتمبر 2001 .

4 – المشروع التمهيدي لتقرير ، الوطني حول التنمية البشرية ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي جوان 2008 .

5 –وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ، 2000 ، مطبعة النخلة .

6 – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني لأعمال من أجل التنمية المستدامة ، 2001

7 – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة البيئة في الجزائر، الجزء الأول ، 2004 .

8– وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة البيئة في الجزائر، الجزء الثاني ، 2004.

9 – وزارة العلاقات مع البرلمان ، المرأة والتمثيل السياسي ، مجلة الوسيط ، 2009 .

10 – عبد المجيد قدي ، الدور الجديد للدولة في ظل مستجدات الاقتصادية الحالية : مداخلة في ملتقى 11 ديسمبر 2001 ، جامعة هواري بومدين ، 2001.

11– أحمد أويحي ، بيان السياسة العامة المقدمة أمام المجلس الشعبي الوطني ، 22 ماي ، نقلا عن : www..apn–dz.org

12 – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ، مطبعة النخلة ، 2000 .

13 – عبد العزيز بوتفليقة ، خطاب أمام إطارات الأمة الجزائرية ، 07 أفريل 2007 .

14 – القانون رقم 01 –18 المؤرخ في : 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

15 – مصالح الوزير الأول ، مشروع مخطط عمل ، ماي 2009

16 برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1995 ، دار العلم العربي ، مصر 1995)

17 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1996 .

*** مراجع باللغة الفرنسية (كتب ، أوراق ، تقارير)**

NAJAH ELCHAMAA ;OXFORD UNIVERSITY PRESS ;NEWYORK ; 2006

TIERRY MONTALIEW ,Economie Du Développement Durable , Se Repérer Comprendre S'entrainer , Paris 2001.

AMONO SLIMANE « Population Et Environnement an Maghreb »Académie ,Belgique ,1995.

LAVOISIER , LE DEVELOPPEMENT DURABLE , REVUE ERANÇAISE DE GESTION N ° 125 HERMES 2004
INTERGENERATIONNEL ENTRIES GENERATIONNEL LA VOISIEROP.CITE .
APCDES NATION UNIES , UNIES , EDITION NATION UNIES , NEW YORKE 2001.

***-أهم المواقع على الشبكة الالكترونية** :

1-http://nadaa.net/cd/show .php./ ?html

2-http://www.livres-chapitre.com/-27/-97.html

3-http://www.wikipedia/.develepement durale.com

4-http://www.un.org/arabc/millenniumgoals/background.html

5-http://www.apn-dz.org

6-http://www.ONS.dz

7-www.uneca- na.org/arabe/un/documents%20et%

20etudes/indicateur.AR(8).doc

8- http://www.wellesley.edu/Economics/joyce/PROM5.pd

فهـــــــــــــرس المحتويـــــــــــــات

المحتـــــــــــوى	الصفحـــة
الشـــكـــــــر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقـــــــدمـــة	أ – ج
الفصـــل الأول : الإطـــار العـــام للدراســـــة	
أولا : صياغة الإشكاليــة .	5
ثانيا : أسباب اختيار الموضوع	9
ثالثا : أهمية الدراسة .	10
رابعا : أهداف الدراسة.	11
خامسا : تحديد مفاهيم الدراسة	12
سادسا: الدراسات السابقة و توظيفها	22
الفصـــل الثاني:اتجـاهات التنظير ومكانة التنمية المستدامة .	
تمهيد	31
أولا : التنمية المستدامة التطور والأفاق والمفهوم .	33
ثانيا: التنمية المستدامة في الفكر المعاصر.	43
ثالثا:أهداف التنمية المستدامة .	46
رابعا :أبعاد التنمية المستدامة	48
خامسا : مبادئ التنمية المستدامة .	45
سادسا: مؤشرات التنمية المستدامة حسب المواثيق الدولية	56
سابعا : آليات وأدوات تجسيد التنمية المستدامة .	63
خلاصة .	72
الفصــل الثالث : واقع التنمية المستدامــة في الجـــزائر .	

تمهيد	79
أولا :دور الدولة في التنمية المستدامة .	80
ثانيا : الدور الرقابي للمنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة .	81
ثالثا : دور المؤسسات الاقتصادية في التنمية المستدامة .	83
رابعا : الصعوبات التي تواجهها التنمية المستدامة في الجزائر .	87
خامسا : التحديات الكبرى للألفية الثالثة وانجازات الجزائر .	93
سادسا : الورشات الكبرى المفتوحة في الجزائر .	97
خلاصة	103
الفصل الرابع: الظاهرة الحزبية في الجزائر .	
تمهيد	105
أولا: نشأة الأحزاب السياسية .	106
ثانيا: الأحزاب السياسية داخل الحقل السياسي .	109
ثالثا: نشأة وتطور الأحزاب في الجزائر .	114
رابعا: التجربة الأحادية 1962 – 1989 .	117
خامسا : مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر .	122
سادسا : الخريطة الحزبية في الجزائر .	126
خلاصة	137
الفصل الخامس المعالجة السوسيولوجية للمعطيات الميدانية	
تمهيد	139
أولا : الإجراءات المنهجية المتبعة في جمع المعطيات الميدانية	
1 – منهج الدراسة	140
2– عينة الدراسة الدراسة .	142
3 – تحديد فئات التحليل المعتمدة	143
ثانيا : عرض البيانات ومناقشتها وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	
1 – تفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها.	150
2– مناقشة نتائج الدراسة .	169

3 – مناقشة نتائج الدراسة في ضوء نتائج الدراسات السابقة .	179
خاتمة	

فهـــــــــــــرس الجـــــــــداول

رقم الجدول	عنـــــوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	جدول يبين تطور مفهوم التمنية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية	41
جدول رقم 02	جدول يعرض عدد صفحات البرنامج السياسي لكل حزب والمحاور التي تضمنها كل برنامج .	150
جدول رقم 03	جدول يبين موقع موضوع التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية .	153
جدول رقم 04	جدول يعرض مدى تكفل الأحزاب السياسية من حيث المساحة بالتنمية المستدامة من خلال برنامجها السياسي .	154
جدول رقم 05	جدول يعرض اللغة المستخدمة من طرف الأحزاب السياسية لتوصيل المضمون	156
جدول رقم 06	جدول يعرض ما ورد ضمن موضوع البيئة حول رأس المال	157
جدول رقم 07	جدول يعرض الأهداف المتضمنة ضمن موضوع استدامة البيئة	160
جدول رقم 08	جدول يعرض الجهات المستهدفة ضمن موضوع استدامة البيئة ضمن البرنامج السياسي.	162
جدول رقم 09	جدول يعرض تكرار الوحدات الخاصة بموضوع التنمية المستدامة ضمن البرنامج السياسي .	164
جدول رقم 10	جدول يعرض تكرار الوحدات الخاصة بفئة السياسة في البرنامج السياسي	166

فهـــــــــــــرس الأشكـــــال

رقم الشكل	عنـــــوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	شكل يبين ترابط الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.	51
الشكل رقم 02	شكل يبين ترابط أبعاد التنمية المستدامة.	52
الشكل رقم 03	شكل يبين أبعاد التنمية المستدامة وأنواع رأس المال.	53